2 المجلس في دورته الثانية: النواب يعوّمون خياراتهم السياسية

3 ناصر اللوزي رئيساً لـ "الديوان": الفرصة والتحدي

4 الأردن أمام تحدي إثبات مصداقيته في مكافحة الفساد

34 Philips تطرح تلفزيونات تتغير حسب لون الغرفة

25 اللحوم البلدية: سعر مرتفع بسبب الاحتكار

السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 9 تشرين أول 2008/ العدد «46» /السنة الأولى
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

استراحة الخريف بعد صيف سياسي ساخن

مناخ جديد مفعم بالتساؤلات والأمل

محمود الريماوي

عشية عيد الفطر تنفس شطر واسع من الرأي العام الصعداء، مع وقوع تغييرات هامة طالت الموقع الرئيسي في الديوان الملكي هو رئاسة الديوان. الشعور بالارتياح ليس مرده بالضرورة ودائماً نقمة على مسؤول سابق، بل نزع الذرائع أمام توقف عجلة الإصلاح، وحيال موجة استقطابات إعلامية سلبية حملت رأس البلاد على عدم حضور إفطار نظمته نقابة الصحفيين، قبل أيام من وقوع التغييرات.

أسهم في إشاعة الارتياح أيضاً القرار الحكومي بإجراء "تخفيض" ثالث على أسعار المحروقات، التي شهدت تضاعفاً في أسعارها خلال السنوات الخمس الماضية، وبما منح صدقية للحكومة في ربط أسعار المحروقات بالسعر العالمي للنفط. وقد تتالت بعدئذ تطورات مريحة، منها، على الخصوص، تعيين ناصر اللوزي، الشخصية الوفاقية والدينامية في موقع رئيس ديوان «بيت الأردنيين جميعاً»، والذي تلقى تكليفاً ملكياً بمواصلة "نهج التطوير والتحديث".

وقبل ذلك كانت الحكومة قد حزمت أمرها، بالتعامل مع ملف البورصات الأجنبية التي استنزفت مدخرات آلاف الأردنيين وبعضهم وقع في المحذور غافلاً غير متبصر، وحيث أفاد بعض القائمين على الوساطة مع تلك البورصات عبر الإنترنت، من قصور الرقابة على نشاطاتهم، مع أنها ليست جميعها غير مشروعة أو خارج القانون. علماً بأن الحاجة تبقى لتقديم إضاءات حكومية حول الإجراءات الراهنة والمستقبلية وتحديد المسؤوليات، وذلك لإزالة الاحتقان لدى متعاملين في مختلف أنحاء المملكة، بما في ذلك الطفيلة، والمزار الجنوبي، وقرى عديدة في الشمال.

التتمة صفحة 8

أردني

بورتريه عبدالعزيز الدوري:

هامش على سيرة "المؤرخ الأول"

أمين محمود:

يحب أن يبقى تعمرياً!

16

اقتصادي

ظلال محلية للأزمة المالية الأميركية

تلقي أزمة الرهن العقاري الأميركية بظلالها على القطاع العقاري، ويتركز التأثير على تشديد إجراءات الاقتراض من البنوك واحتمال تقليص المساعدات الأميركية في السنوات المقبلة. 22

حريات

لاجئون غير شرعيين يُعانون في ألمانيا

الفقر، وانعدام الأمن، والبحث عن لقمة عيش كريمة.. هذا ما يدفع كثيراً من الشبان، وبخاصة العرب في الشرق الأوسط وإفريقيا، للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، أملاً في "حياة أفضل، واحترام أكبر لحقوق الإنسان". 32

أردني

"الغد": رئيس تحرير لكل سنة

حلول أربعة رؤساء تحرير على قيادة صحيفة "الغد" خلال السنوات الأربع من عمر الصحيفة، يستوقف المعنيين بالطور الأخير من مسيرة الصحافة الأردنية. 5

أردني

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

ملامح الأفراد السياسية أوضح من ملامح كتلهم

المجلس في دورته الثانية: النواب يعوّمون خياراتهم السياسية

حسين أبو رمان

عبد الكريم الدغمي

عبد الرؤوف الروابدة

بسام حدادين

افتتاح الدورة البرلمانية العادية الثانية يوم 5 تشرين الأول الماضي، استقطب قدراً من الاهتمام أعلى من المألوف في الصحافة المحلية، بسبب حالة الفوضى في الوضع الداخلي لمجلس النواب وكتله، وانعكاسات ذلك على انتخابات المكتب واللجان وعلى عمل المجلس.

ينتخب مجلس النواب في بداية كل دورة عادية مكتب المجلس الذي يتكون من الرئيس ونائبيه والمساعدين. كما ينتخب أعضاء لجانه الدائمة، وعددها 14 لجنة، وتنتخب كل لجنة رئيساً لها ومقرراً.

ما هي أسباب نجاح عبد الحميد ذنيبات وخليل عطية؟

تحالف كتلة التيار الوطني التي يتزعمها الرئيس القديم الجديد لمجلس النواب عبد الهادي المجالي مع كتلة الإخاء الوطني «الشبابية»، واتفاقهما على تقاسم مناصب المكتب الدائم ورئاسات ومقرري لجان المجلس، أثار الكثير من الانتقادات من داخل المجلس ومن خارجه على ما اعتبر استئثارا من جانب هاتين الكتلتين بجميع المناصب في المجلس.

هذا يفسر كيف نجح النائب الإسلامي عبد الحميد ذنيبات في اختراق قائمة مرشحي التحالف بحصوله، ليس فقط على أصوات الأغلبية الساحقة من النواب خارج التحالف، بل وبحصوله أيضاً على أصوات من داخل التحالف، ما مكنه من الفوز بمنصب المساعد الثاني بـ 48 صوتاً، وهو المشهد نفسه الذي حصل مع خليل عطية حين ترشح لمنصب النائب الأول لرئيس المجلس، لكن مع وجود فارق مهم من الأصوات أبعده عن الفوز (42 صوتاً مقابل 62 صوتاً للفائز).

عبد الهادي المجالي احتفظ بمنصبه رئيساً لمجلس النواب للمرة التاسعة منذ عام 1998، بحصوله على 79 صوتاً مقابل 22 صوتا لمنافسه محمد الكوز (أبو الرائد) من الكتلة الوطنية (جديدة)، التي جاء ستة من أعضائها التسعة من كتلة التيار الوطني. وفيما حصل عبدالله الجازي من التيار الوطني على منصب النائب الأول بأغلبية 62 صوتاً، احتفظ تيسير شديفات من كتلة الإخاء بمنصب النائب الثاني بأغلبية 66 صوتاً، واحتل نصار القيسي، من الإخاء أيضاً، منصب المساعد الأول بأغلبية 58 صوتاً.

أما في الدورة العادية الأولى للمجلس، فقد تم تشكيل المكتب الدائم ولجان المجلس الأربع عشرة بإشراك جميع الكتل والمستقلين. فعلى صعيد المكتب الدائم احتل ممدوح العبادي (مستقل)، منصب النائب الأول لرئيس المجلس، فيما احتل نائبان مستقلان رئاسة اثنتين من أهم لجان المجلس، حيث اختير عبد الكريم الدغمي رئيساً للجنة القانونية، وخليل عطية رئيساً للجنة المالية والاقتصادية، كما رأس توفيق كريشان الذي شكّل كتلة الوفاق الوطني، اللجنة الإدارية في المجلس، وتقاسمت كتلتا التيار الوطني والإخاء باقي مناصب المكتب الدائم ورئاسات اللجان الأخرى.

كتلتا التيار الوطني والإخاء الوطني، كانتا قد تقدمتا من خلال 16 من أعضائهما بمذكرة، في نهاية الدورة الاستثنائية الأولى، طالبت بتعديل بعض مواد النظام الداخلي لمجلس النواب، واقترحت المذكرة أن يتم تشكيل لجان المجلس الدائمة بالتمثيل النسبي. مذكرة أخرى وقعها 13 نائباً معظمهم مستقلون ومنهم أعضاء في كتلة الإخاء الوطني، لم يكتفوا باقتراح تشكيل اللجان الدائمة بالتمثيل النسبي، بل اقترحوا أيضاً أن يتم تشكيل المكتب الدائم بالتمثيل النسبي أيضاً.

تجدد المطالبات باعتماد التمثيل النسبي في تشكيل المكتب الدائم للمجلس

«التمثيل النسبي» بقي حبراً على ورق بانتظار أن ينظر فيه عندما يحين موعد مناقشة تعديل النظام الداخلي، ولم يجد طريقه إلى اتفاق كتلتي التيار الوطني والإخاء والوطني. الخاسر الأكبر هو «المصداقية»، إذ لم يكن هناك ما يحول دون تشكيل المكتب الدائم ولجان المجلس بروحية التمثيل النسبي حتى قبل إقرار هذا المبدأ رسمياً (إذا لم يتم التراجع عنه).

ولكن، سواء تم تشكيل المكتب الدائم ولجان المجلس بروحية التمثيل النسبي أم بعقلية الاستئثار، فليس هناك من فرق يذكر راهناً بالنظر إلى البنية «غير السياسية» للمجلس النيابي، والطبيعة الهلامية للكتل النيابية. صحيح أن كتلة التيار الوطني تمتلك قدرة تصويتية تمكنها من حسم أي قرار أو تشريع بالاتجاه الذي تراه مناسباً، لكن هذه الكتلة لا تمتلك الحد الأدنى من التماسك السياسي، ما يجعلها كتلة حائرة، تتأثر بمواقف النائبين عبد الرؤوف الروابدة وعبد الكريم الدغمي لما لديهما من خبرة تشريعية وإدارية أكثر مما تبلور هي المواقف بنفسها.

وباستثناء كتلة جبهة العمل الإسلامي التي جاء أعضاؤها إلى مجلس النواب ومعهم انتماءهم وبرنامجهم السياسي، فإن الآخرين تقدموا إلى الناخبين بصفاتهم الفردية، هذا هو الأساس الذي يفسر لماذا باءت كل محاولات مأسسة عمل مجلس النواب بالاستناد إلى الكتل النيابية بالفشل.

فالتحركات والخلافات التي شهدتها الكتل النيابية على أبواب انتخابات مكتب المجلس ولجانه الدائمة، كانت كلها تدور في فلك العلاقات والمصالح الشخصية، وليس لها أية مضامين سياسية.

ففي مجلس النواب الحالي، ليس هناك أغلبية وأقلية بالمفهوم السياسي المتعارف عليه، كما أن كتلة التيار الوطني، رغم أنها مثلت منذ بداية الدورة العادية الأولى وحتى عشية افتتاح الدورة العادية الثانية أكثر من نصف عدد النواب، فإنها ليست أغلبية سياسية بل مجرد أغلبية عددية.

النواب الأفراد لديهم ملامح سياسية أكثر وضوحاً من ملامح كتلهم أو حتى من ملامح المجلس النيابي نفسه. والسبب أن النواب يعوّمون خياراتهم السياسية، فلا يعودون يتصرفون بوحي منها، بل بوحي من التطلعات الشخصية، وهي تطلعات قد تستهدف الحصول على موافقة وزراء على مطالب خدمية أو خاصة لبعض أبناء دوائرهم المقربين، أو قد تستهدف الحصول على رضا رئيس مجلس النواب للاستفادة من فرص المشاركة في الوفود الخارجية، أو من دعمه لمطالب خدمية معينة. وهناك أيضاً الطامحون للحصول على مقعد وزاري ولو بعد حين.

لكن إذا كان ذلك يفسر لجوء بعض النواب الجدد إلى تعويم خياراتهم السياسية طمعاً بالحصول على مطالب خدمية معينة أو حتى بالحصول على منصب وزاري، فإن هذا لا يفسر تماماً سلوك النواب أصحاب الخبرة الطويلة في المجلس والعمل العام أمثال: عبد الرؤوف الروابدة وعبد الكريم الدغمي وسعد هايل سرور وممدوح العبادي وبسام حدادين، الذين لديهم رؤاهم التي ترشحهم لا لمجرد تشكيل كتلة نيابية بل لتشكيل جماعة سياسية.

المجالي ثابر على العمل الكتلوي حتى بدون أساس سياسي

ويختلف هؤلاء عن رئيس المجلس عبد الهادي المجالي في أن الأخير ثابر على العمل الكتلوي حتى بدون أساس سياسي، إلى درجة يمكن الاعتقاد معه أن نجاحه في استقطاب كتلة ضخمة مثل كتلة التيار الوطني، شكل عاملاً محبطاً للنواب المخضرمين، فلم يعملوا على إعادة إحياء كتلهم في المجلس الرابع عشر.

فعبد الرؤوف الروابدة كان يرأس «الكتلة الوطنية الديمقراطية»، ومعه فيها من النواب الحاليون: عبد الكريم الدغمي، نواف معلى، ناريمان الروسان، وإبراهيم عطيوي. وممدوح العبادي كان يرأس «كتلة التجمع الديمقراطي»، ومعه فيها من النواب الحاليون: بسام حدادين ومحمد أبو هديب.

بهذا تنطح آخرون لمهمة تشكيل كتل نيابية، فالنائب توفيق كريشان شكّل كتلة الوفاق الوطني من 12 عضواً، لكنها انهارت قبل انتهاء الدورة البرلمانية العادية الأولى، فيما توافقت مجموعة من النواب الشباب على تشكيل كتلة الإخاء الوطني (21 نائباً) التي يتم اختيار الناطقين باسمها بالتناوب. وقادت خلافات في كتلة التيار الوطني، لم يتم الإفصاح عن مضمونها، إلى مغادرة ستة من الأعضاء ولجوئهم مع ثلاثة آخرين إلى تشكيل الكتلة الوطنية.

أردني

ناصر اللوزي رئيساً لـ"الديوان": الفرصة والتحدي

السّجل - خاص

لم تألف الحياة السياسية الأردنية نقاشاً واختلافاً حول "مكتب الملك"، أي الديوان الملكي، كالذي حدث حين تولى باسم عوض اللّه منصبه رئيساً للديوان، فقد كان الديوان الملكي تاريخياً حلقة الوصل بين الملك وبين حكوماته والأجهزة المختلفة في الدولة الأردنية. ومن خلال محافظته على بقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين القصر ومختلف فئات الشعب، تبوأ الديوان مكانته بوصفه موقعاً يسمو على الخلافات ويرتقي عن الجدل.

لا جدال أن عهد عبد اللّه الثاني يمثل امتداداً لعهد والده الراحل الحسين، وفي أن هنالك تشابهاً كبيراً بين شخصيتَي الحسين وابنه عبد اللّه؛ فكل منهما صبور، سريع الملاحظة، يكظم غيظه، لا ينزع إلى التسرع، بل يتروى كثيراً قبل إعطاء الرأي. وهما يشتركان في ميل كل منهما إلى عدم الاستغناء عن خدمات أحد إلاّ بعد استنفاد سبل بقائه أو استفحال الأمر معه. لكن هناك فروقاً بين الملكين، ذات صلة في ترتيب الأولويات في عهد كل منهما. فالحسين يرحمه اللّه، لم يكن يهتم كثيراً بالتفاصيل، بخاصة في الموضوع الاقتصادي الداخلي، فقد كان جلّ اهتمامه منصبّاً على حماية الأردن من الأخطار الخارجية التي كانت -ومازال بعض منها- تتهدّده وتستهدف كيانه. في حين أن الملك عبد اللّه"، ومنذ اليوم الأول لتسنّمه سدّة الحكم، بدا معنياً إلى حد كبير بالشأن الاقتصادي، وظل هاجسه الدائم مواجهة البطالة والتصدي للفقر وجيوبه، والتفكير في سبل محاربتهما، وتوفير فرص عمل لآلاف الشبان الذين يتم إعدادهم لسوق العمل سنوياً، بحسب ما صرح به الملك عبد اللّه لعبد الوهاب الفايز، الصحفي السعودي.

إلى ذلك، فإن بطء الحكومات والتلكؤ الذي رافق أداءها في تنفيذ التوجيهات الملكية، وعجزها عن الإنجاز ومواكبة تطلعات الملك ورؤاه، فضلاً عن حركة دوراتها السريعة -وإن بقدر أقل مما كان يحدث في عهد الحسين- أدت إلى ما وصلت إليه البلاد من تداخل في الصلاحيات بين الأجهزة الحكومية، لا يُمكن لمتابع أن يتجاهله. وهو تداخل تحول في هذا الصيف، إلى احتكاكات تمركزت أخيراً بين الديوان الملكي والمخابرات العامة، وترافق ذلك مع همس من وراء الكواليس، رشح قسط منه في وسائل الإعلام، بأن هناك شبهات فساد تحوم حول شخص رئيس الديوان، إلى جانب الحديث عن "تغوّل» و»استقواء» على الحكومة من جانبه.

وبالتدريج، أصبح الجو مشحوناً إلى درجة لم يعد معها في الإمكان إبقاء عوض اللّه في موقعه. "في السابق، حين استقال عوض اللّه من وزارة التخطيط، كان ضحية مسعاه للإصلاح، أما اليوم، فإن الإصلاح أصبح ضحية عوض اللّه" هذا ما يراه مصدر تبوأ موقعاً في الديوان الملكي، طلب عدم ذكر اسمه، لعلاقته الشخصية بكل الأطراف.

يقول سياسي مخضرم إن المشكلة مع عوض اللّه كانت في أنه "قام بمبادرات كثيرة لم يتم تسليمها إلى الحكومة، بل كان يعمل على تطبيقها تحت إشرافه". وهو ما اصطُلح على دعوته في الأشهر الماضية بـ"التغول"، و»سحب الولاية العامة والدستورية من الحكومة" طيلة فترة إشغال عوض اللّه لموقعه.

في الأعوام التسعة المنصرمة، أي في العقد الأول من عهد الملك عبد اللّه، طرأت تغييرات كبيرة ومهمة على صلاحيات رئيس الديوان الملكي، وحتى على الموقع نفسه وأهميته النسبية في الديوان، بل إن الموقع ألغي لفترة من الزمن.

كان عبد الكريم الكباريتي أول رئيس للديوان في عهد الملك عبد اللّه، فيما كان عبد الرؤوف الراوبدة حينئذٍ رئيساً للوزراء، وقد كان التوتر بين الاثنين أكبر من أن لا يُلاحَظ، ما أدى في النهاية إلى خروج الكباريتي من الحياة السياسية، حتى الآن على الأقل.

بعد نحو عام، شغل المنصبَ فايز الطراونة، الذي كان مثل الكباريتي، رئيساً للحكومة. ثم عُيّن عسكري متقاعد ووزير سابق هو يوسف الدلابيح، رئيساً للديوان، وكُلّف بمهام ومُنح صلاحيات تختلف عن تلك التي حظي بها سابقوه. لاحقاً عُيّن فيصل الفايز وزيراً للبلاط بصلاحيات رئيس الديوان، لكن "دون عبء المقابلات اليومية"، التي أنيطت برئيس الديوان. وحين تسلم الفايز منصبه رئيساً للوزراء، عُيّن سمير زيد الرفاعي، خلفاً له، بصلاحيات تتلخص في "أن يكون حلقة الوصل بين الملك والحكومة والأجهزة"، بحسب موظف كبير عمل في الديوان الملكي آنذاك.

مع تعيين الرفاعي وزيراً للبلاط، أُلغي منصب رئيس الديوان، ثم تم تعيين رئيس الديوان السابق، يوسف الدلابيح، مستشاراً خاصاً وبالمهام نفسها التي أوكلت إليه سابقاً، وهي "الاستمرار في تحمل عبء المقابلات"، وترْك السياسة لوزير البلاط.

جاء فيصل الفايز رئيساً للديوان بعد مغادرته رئاسة الحكومة، وعُيّن مروان المعشر وزيراً للبلاط، وبالصلاحيات نفسها التي كانت للفايز عندما كان يشغل الموقع نفسه، فأُوكلت للفايز صلاحيات الدلابيح. ثم خرج المعشر، وحلّ معروف البخيت مديراً لمكتب الملك بالوكالة، لكن فعلياً بصلاحيات وزير البلاط، دون أن يحوز على المسمى الوظيفي.

وحين كُلّف البخيت برئاسة الحكومة، خلفه فاروق القصراوي، وكانت تلك مرحلة انتقالية "لم يتم فيها الانتقاص من الولاية العامة للحكومة"، آنذاك. وعلى خلفية هذه التداخلات عُيّن في الموقع مدير مكتب الملك باسم عوض اللّه، بصلاحيات كاملة هذه المرة، إذ لم يُعيَّن أحد وزيراً للبلاط، ولا مديراً لمكتب الملك.

هذه التغييرات لم تساعد على "العمل بروح الفريق الواحد" بين كبار موظفي الديوان الملكي، والحكومة، والمخابرات "باستثناءات قليلة، إذ كان الجميع ينشدون علاقة وحيدة ومميزة مع الملك»، بحسبا الموظف الكبير الذي عمل في الديوان لفترة طويلة.

تأكيداً على ذلك، شهدت آخر فترة لحكومة علي أبو الراغب، تركزُ الثقل السياسي الأهم والأقوى في الديوان الملكي، والمخابرات العامة، وليس في الحكومة. في واقع الأمر، فإن أبو الراغب عندما تولى ملف العقبة، سحب من الولاية العامة الدستورية لحكومة الروابدة، مجموعة مهمة من الصلاحيات، حسبما ذكر وزير في حكومة الروابدة، كان عضواً في المجلس الاقتصادي. ودخل الفايز خلال توليه رئاسة الحكومة، في صراعات وخلافات مع الرفاعي (الديوان) وسعد خير (المخابرات). عدنان بدران بدوره "سُحبت منه الصلاحيات، وتقاسمها معروف البخيت والمخابرات"، يؤكد مصدر مطلع طلب عدم ذكر اسمه. وعندما كُلف البخيت برئاسة الحكومة تصرف معه باسم عوض اللّه مثلما تصرف البخيت مع بدران.

"لقد انتهى ذلك كله، ولو إلى حين"، يقول رجل أعمال عمل في الدولة سنين طوالاً. فقد جاء تعيين ناصر اللوزي رئيساً للديوان ليضخ في المجال العام جرعة تفاؤل كبيرة، تساعده في ذلك مزاياه الشخصية وسيرته الذاتية. كما يساعده تزامن وجوده على رأس موقعه مع وجود نادر الذهبي على رأس الحكومة ومحمد الذهبي على رأس المخابرات العامة، وهما الشقيقان والمتحالفان أصلاً.

"اللوزي" كما يقول رجل الأعمال: "مهني، متعلم، والحداثة متجذرة لديه". يضيف: "يستطيع المرء القول في عوض اللّه ما يشاء، لكنه شغّيل ومصنع للأفكار، غير أن مقتله كان في أنه لم يلتزم بدوره الاستشاري، وأراد أن يكون تنفيذياً".

سينجح اللوزي، بحسب رجل الأعمال، إذا قام بترجمة الرؤية الملكية إلى مبادرات، وتسليمها للحكومة والأجهزة الأخرى لتنفيذها، بدلاً من قيامه هو بذلك. "لكن عليه أن يتابعها" يستدرك رجل الأعمال قبل أن يضيف: "يمكن للوزي أن يستفيد من الماكينة"، قاصداً بذلك "أصحاب الكفاءات الذين يتوافر عدد كبير منهم في الديوان الملكي حالياً"

يرى المسؤول الكبير السابق في الديوان الملكي، أن الحكومة باتت تتمتع بفرصة ذهبية، في ظل هذه التطورات، دون أن يغفل أنها في الوقت نفسه "تقف أمام تحدٍ كبير"، فهي صاحبة الولاية، ولا تستطيع أن تلوم أحداً إذا عجزت عن الإنجاز. هنا تكمن الفرصة وهنا يكمن التحدي.

أحمد اللوزي

ناصر اللوزي

رؤساء الديوان الملكي الهاشمي 1925 - 2008			
الرقم	رئيس الديوان	من	إلى
1	محمد الأنسي	1925/5	1927/10
2	حامد الوادي	1927/10	1933/6
3	فؤاد الخطيب (بالوكالة)	1933/6	1933/7
4	محمد المحيسن	1933/7	1934/10
5	الأمير جميل بن ناصر	1934/11	1938/8
6	محمد الأنسي	1938/9	1942/6
7	هاشم خير	1942/6	1944/10
8	أحمد علوي السقاف	1944/10	1947/2
9	محمد الشريقي	1947/2	1947/12
10	عبد الرحمن خليفة	1948/1	1950/10
11	حسين سراج	1950/10	1951/3
12	فرحان شبيلات	1951/3	1951/9
13	عبد الرحمن خليفة	1951/9	1954/4
14	بهجت التلهوني	1954/5	1960/11
15	أحمد الطراونة	1960/11	1961/11
16	حسين بن ناصر	1961/11	1963/3
17	بهجت التلهوني	1963/3	1964/6
18	حسين بن ناصر	1964/7	1967/3
19	وصفي التل	1967/3	1967/6
20	الشريف حسين بن ناصر	1967/6	1969/6
21	بهجت التلهوني	1969/6	1969/12
22	زيد الرفاعي	1969/12	1970/9
23	أحمد الطراونة	1970/9	1972/8
24	أحمد طوقان	1972/8	1973/8
25	عدنان أبو عودة	1973/8	1973/11
26	بهجت التلهوني	1973/11	1974/11
27	مضر بدران	1974/11	1976/7
28	الشريف عبدالحميد شرف	1976/7	1979/12
29	أحمد اللوزي	1979/12	1984/1
30	مروان القاسم	1984/1	1988/12
31	الشريف زيد بن شاكر	1988/12	1989/4
32	ذوقان الهنداوي	1989/4	1989/8
33	مضر بدران	1989/8	1989/12
34	الشريف زيد بن شاكر	1989/12	1991/11
35	عدنان أبو عودة	1991/11	1992/3
36	خالد الكركي	1992/3	1993/10
37	زيد بن شاكر	1993/10	1995/1
38	مروان القاسم	1995/1	1996/2
39	عون شوكت الخصاونة	1996/2	1998/2
40	فايز الطراونة	1998/2	1998/8
41	جواد العناني	1998/8	1999/3
42	عبدالكريم الكباريتي	1999/3	2000/1
43	فايز الطراونة	2000/1	2003/3
44	يوسف الدلابيح	2003/3	2003/11
تم إلغاء منصب رئيس الديوان الملكي وتم تعيين سمير زيد الرفاعي وزيراً للبلاط (11/2003 - 4/2005)			
45	فيصل الفايز	2005/4	2005/11
46	سالم التركي	2005/11	2007/11
47	باسم عوض اللّه	2007/11	2008/10
48	ناصراللوزي	2008/10	-

المصدر: الدائرة الإعلامية - الديوان الملكي

سمير الرفاعي

سمير زيد الرفاعي

أحمد الطراونة

فايز الطراونة

أردني

حسّن مرتبته على مؤشر مدركاته

الأردن أمام تحدي إثبات مصداقيته في مكافحة الفساد

حسين أبو رمّان

رغم وجود إجماع وطني على خطورة الفساد ومكافحته، خطاب رسمي مناهض للفساد بشتى صوره، تقدم ملموس في تحسين البيئة التشريعية لنظام النزاهة الوطني، ما زال الأردن، في قناعة مواطنيه، بسبب كل مظاهر الفساد المالي والإداري، وقصص الإثراء غير المشروع التي يعرفونها، يعاني من تبعات الفساد، ويشعر بالقلق نتيجة غياب إنجازات ذات شأن في مكافحة الفساد الكبير.

بحسب تقرير "منظمة الشفافية الدولية" لعام 2008، سجّل "مؤشر مدركات الفساد" في الأردن 5,1 نقطة، من أصل سلّم نقاط المؤشر الذي يمتد من صفر إلى 10.

بهذا، شهد الأردن تحسناً في نتيجته التي ارتفعت من 4,7 العام 2007 إلى 5,1 العام 2008. وفي صورة موازية، تقدمت مرتبة الأردن بين 180 دولة مشمولة بهذا المؤشر، من 53 إلى 47 العام بين العام الماضي والعام الجاري.

يقيس "مؤشر مدركات الفساد" الصادر عن المنظمة الدولية، مستويات الفساد في القطاع العام في بلد معين. ويعتمد هذا المؤشر المركب، كما تشير أدبيات المنظمة، على الدراسات الاستقصائية المتخصصة والمسوحات التجارية. وتعني النتيجة صفر، في مؤشر مدركات الفساد" "فاسداً جداً"، فيما تعني النتيجة 10 "نظيفاً جداً".

ولعل من المهم التوضيح بأن مؤشر مدركات الفساد لا يدّعي بأنه مقياس لحالة الفساد القائمة، بل تشير النقاط التي ينالها بلد ما إلى درجة الفساد في القطاع العام كما يتصورها رجال الأعمال والمحللون المحليون. ويستخدم لهذا الغرض عدد من المسوحات التي يتم من خلالها تقييم أداء البلد المعني. ويبلغ عدد هذه المسوحات 13 مسحاً ودراسة تقييمية متخصصة ينبغي استخدام ثلاث منها، على الأقل، في كل بلد يندرج ضمن مؤشر مدركات الفساد.

رئيس هيئة مكافحة الفساد، عبد الشخانبة، عزا، في تصريح له، التقدم الذي أحرز هذا العام إلى الجهود التي يبذلها الأردن في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه. وذكّر الشخانبة بمنظومة النزاهة الوطنية التي تشمل: قانون هيئة مكافحة الفساد، قانون حق الحصول على المعلومات، قانون مكافحة غسل الأموال، قانون ديوان المظالم، وقانون إشهار الذمة المالية.

وكما أكد الشخانبة، فإن "تحسن ترتيب الأردن في تقارير الشفافية الدولية يعتبر تحدياً للهيئة وللأجهزة الحكومية الأخرى التي تسخر جل جهدها لمكافحة الفساد". وما يؤكد ذلك أن التحسن في النتيجة التي سجلها الأردن العام 2008، مقارنة مع العام 2007، تدور في فلك البيئة التشريعية، وما زال يتعين على الأردن أن يثبت قدرة عملية أعلى على الوقاية من الفساد والإطاحة بصروحه.

علاوة على ذلك، تعكس النتيجة التي حققها الأردن العام 2008 في مواجهة الفساد، تحسناً نسبياً مقارنة مع العام 2007، الذي مثّلت نتيجته نكسة لأداء الأردن، لكن نتيجة 2008 تبقى أدنى من النتائج التي كان الأردن حققها في السنوات الثلاث التي سبقت (2004-2006)، إذ سجلت نقاط مؤشر مدركات الفساد خلالها أرقاماً تتراوح بين 5,3 في عامي 2004 و2006، و5,7 في العام 2005.

ورد الأردن في مؤشر مدركات الفساد للمرة الأولى العام 1996، حينما كان مجموع الدول التي شملها المؤشر 54 دولة، وشكّل مع مصر البلدين العربيين الوحيدين اللذين وردا آنذاك في المؤشر، وأصبح الأردن يرد بانتظام في هذا المؤشر منذ العام 1998.

الأردن احتل على الصعيد العربي المرتبة الخامسة من بين 19 دولة مشمولة بالمؤشر، لكنه يحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية غير الخليجية. ولئن كان الأردن، بما لديه من فساد مالي وإداري يحتل هذه المرتبة، فهذا مؤشر على الحالة البائسة في البلدان العربية المعنية. وكما يبين جدول مؤشر مدركات الفساد في البلدان العربية لعام 2008، فإن جميع الدول العربية التي تلي الأردن وعددها 14 دولة، سجلت نقاطاً تقل عن 5.

وكان الأردن سجل واحدة من النتائج المتدنية في المؤشر العام الماضي بإحرازه 4,7 نقطة والمرتبة الدولية رقم 53، ما أثار ردود فعل سلبية على تلك النتيجة. ففي حين أبدى رئيس هيئة مكافحة الفساد، عبد الشخانبة، استغرابه من تلك النتيجة، وأكد أن الإجراءات التي اتبعها الأردن كان "يجب أن تظهر تقدماً في مجال مكافحة الفساد لا تراجعاً فيه"، سجّل باسم سكجها، رئيس منتدى الشفافية الأردني، احتجاجاً على تقرير المنظمة الدولية، و"أعلن انسحابه من تمثيل منظمة الشفافية الدولية في الأردن قبل صدور التقرير بأسبوع"، موحياً بأن التقرير مسيّس.

غير أن النائب ممدوح العبادي فسر تلك النتيجة، آنذاك، بعدم مباشرة هيئة مكافحة الفساد بعد لعملها، واستبعد أن يكون التقرير مسيساً، مؤكداً وجوب أن تؤخذ الأمور بجدية، وقال: "حان الوقت لندق ناقوس الخطر لكي نحارب الفساد جذرياً". وذهب الخبير الاقتصادي مازن مرجي في الاتجاه نفسه، مشيراً إلى أنه على الرغم من القيام بعمليات إصلاح إيجابية مثل تأسيس هيئة مكافحة الفساد، فإن "واقع الحال يؤكد أن الفساد مستشر بدرجة أعمق مما كان عليه سابقاً".

لكن سكّجها الذي ما زال يرأس منتدى الشفافية الأردني، ويحتفظ بعلاقات "رسمية" مع منظمة الشفافية الدولية بعد خلافه معها العام الماضي، يعتقد بحسب ما صرّح به لـ "السّجل" أن نتيجة الأردن لعام 2008 والتي تعتمد على معطيات وقعت في العام الماضي "غير واقعية وغير منطقية"، مستنداً في ذلك إلى أنٍ مقياس حرية الرأي والتعبير سجل تراجعاً العام الماضي، وإلى أن القوانين التي أقرت لم تأخذ بعد فرصتها في التطبيق بشكل كامل.

ويلخّص سكّجها تقييمة للنقاط 5,1 التي سجلها الأردن هذا العام بأنه مبالغ بها إيجابياً، مثلما كانت النقاط 4,7 التي سجلها العام الماضي مبالغ بها سلبياً. ويعزو سكّجها ذلك إلى أن "منهجية منظمة الشفافية الدولية انتقائية وغير موضوعية".

يظهر الجدول الخاص بمؤشر مدركات الفساد في الأردن للأعوام 1996- 2008، أن النتيجة التي سجّلها الأردن العام 2007 بهبوط نقاط المؤشر إلى 4,7، تؤكد أن المسار الصاعد في مكافحة الفساد منذ العام 2004، عندما أخذ الأردن يسجل نقاطاً تتجاوز حاجز الوسط، أي تتجاوز 5 من 10 نقاط، ليس مستقراً ومعرضاً للانتكاس. ويمكن ملاحظة أن مرتبة الأردن الدولية العام 2007، هو الأسوأ منذ بداية إدراج الأردن على مؤشر مدركات الفساد العام 1996. ومع أنه من المتوقع أن يسجل مؤشر مدركات الفساد العام القادم تحسناً إضافياً، في ضوء إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإلغاء عطاء العقبة وقبله عطاء سكن كريم لعيش كريم، فإن الأردن بحاجة إلى أن يبدي إرادة سياسية أكثر حزماً في إغلاق منافذ الفساد الكبير وملاحقة مرتكبيه.

سكّجها يعتبر نتيجة الأردن هذا العام مبالغا بها، ومنهجية منظمة الشفافية الدولية انتقائية

السنة	نقاط المؤشر	المرتبة الدولية	المسوحات المستخدمة
2008	5.1	47 (ضمن 180 دولة)	7
2007	4.7	53 (ضمن 180 دولة)	4
2006	5.3	40 (ضمن 163 دولة)	7
2005	5.7	37 (ضمن 158 دولة)	10
2004	5.3	37 (ضمن 145 دولة)	9
2003	4.6	43 (ضمن 133 دولة)	7
2002	4.5	40 (ضمن 102 دولة)	5
2001	4.9	37 (ضمن 091 دولة)	4
2000	4.6	39 (ضمن 090 دولة)	5
1999	4.4	41 (ضمن 099 دولة)	6
1998	4.7	38 (ضمن 085 دولة)	6
1996	4.9	30 (ضمن 054 دولة)	4

مؤشر مدركات الفساد في الأردن (1996 - 2008)

المرتبة الإقليمية	الدولة	نقاط المؤشر	المرتبة الدولية
1	قطر	6.5	28
2	الإمارات	5.9	35
3	عُمان	5.5	41
4	البحرين	5.4	43
5	الأردن	5.1	47
6	تونس	4.4	62
7	الكويت	4.3	65
8	السعودية	3.5	80
8	المغرب	3.5	80
10	الجزائر	3.2	92
11	لبنان	3.0	102
11	جيبوتي	3.0	102
13	مصر	2.8	115
14	ليبيا	2.6	126
15	اليمن	2.3	141
16	سوريا	2.1	147
17	السودان	1.6	173
18	العراق	1.3	178
19	الصومال	1.0	180

مؤشر مدركات الفساد في البلدان العربية 2008

أردني

كفاءة تسويقية وتميز مهني

"الغد": رئيس تحرير لكل سنة

محمد عليان

السّجل ـ خاص

حلول أربعة رؤساء تحرير على قيادة صحيفة "الغد" خلال السنوات الأربع من عمر الصحيفة، يستوقف المعنيين بالطور الأخير من مسيرة الصحافة الأردنية.

استقالة رئيس التحرير، جورج حواتمة، بدت مفاجئة. فمنذ أسابيع سرى في الوسط الصحفي خبر انتهاء عقده مع نهاية العام الجاري، خلافاً لانطباع ساد بأن "الصحيفة تشهد مرحلة من الاستقرار و"تعظيم الإنجازات" مع رئيس التحرير الثالث. وجاءت المفاجأة الثانية باستقالة حواتمة قبل عطلة عيد الفطر، وقبل ثلاثة أشهر على انتهاء العام وعقد العمل.

مصادر في "الغد" ذكرت أن مرحلة حواتمة القصيرة جداً، شهدت ارتفاعاً في المبيعات والاشتراكات بنسبة 17 بالمئة، و4 بالمئة في حجم الإعلان. وتميزت بتجديد في تحريرها على الصفحات الأولى والأخيرة وصفحتي المقالات وفي ملحقي "سوق ومال" و"حياتنا".

مؤشرات الأداء خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري، أثارت توقعات بأن الصحيفة الفتية في سبيلها الى الاستقرار على المستوى القيادي، غير أن التطورات ذهبت في اتجاه آخر.

كانت "الغد" حققت حضوراً لافتاً منذ صدورها، جاء مسبوقاً بحملة ترويجية مكثفة وبتجهيز المبنى والمطابع والمكاتب في شارع مكة، واختيار فريق التحرير والإدارة والفنيين قبل نحو عشرة شهور من الصدور، وتعزز هذا الحضور بكفاءة تسويقية عالية تجلت في النمو المطرد لحجم الاشتراكات (نحو 35 ألف اشتراك حالياً). وقد أفاد مالكو الصحيفة من خبراتهم التسويقية في نشر وتوزيع صحيفة "الوسيط" الإعلانية، وهي أكثر الصحف رواجاً بين مثيلاتها. و"الغد" التي تصدرها "الشركة الأردنية المتحدة للصحافة والنشر" مملوكة من ناشرها محمد عليان، بعد خروج شركاء آخرين منهم مجموعة خالد شاهين.

صحفيون في "الغد"، أشاروا لتعرض حواتمة لضغوط تم بموجبها وقف زاوية باسل الرفايعة على يسار الصفحة الثالثة، وكان يوقعها في البدء باسم "مراقب" ثم باسمه بعد انتقاله من فريق تحرير "الغد" الى دولة الإمارات حيث يعمل منذ نحو عامين مديراً لتحرير صحيفة "الإمارات اليوم". أما إيقاف زاوية رنداً حبيب على يمين الصفحة الثالثة أيضاً، فقد أثار صداعاً لرئيس التحرير. وحبيب صحفية متمرسة ومديرة للمكتب الإقليمي لوكالة الصحافة الفرنسية في عمان، وذاعت شهرتها أساساً في إعداد وتحرير التقارير الإخبارية، وتحقيق سبق على سائر المصادر الإعلامية..

مصادر في "الغد" ذكرت لـ"**السّجل**" أن بعض الأخبار التي نشرت في زاوية "زواريب" التي كان حواتمة يشرف شخصياً عليها، لم تلق ارتياحاً لدى جهات مسؤولة، ومنها خبر عن سفر عدد من المسؤولين للخارج في وقت واحد، رغم أن صحفاً محلية نشرت في أوقات سابقة ملاحظات من هذا القبيل مرت دون ضجيج.

يشير صحفيون قريبون من الصحيفة، لظروف أدت الى انتهاء مبكر لعقد حواتمة، منها ما بدا في الأشهر الأخيرة من تضييق الحدود ووقف الفصل بين الإدارة والتحرير، خلافاً لنهج استقرت عليه الصحيفة منذ صدورها قبل أربع سنوات. فقد تولى رئيس مجلس الإدارة الناشر محمد عليان، رئاسة هيئة التحرير الى جانب رئيس التحرير الجديد الزميل موسى برهومة. موقع هيئة التحرير مستحدث وغير معمول به في الصحافة اليومية، باستثناء تجربة شهدتها "الرأي" في أواسط التسعينيات حيث تولى رئيس مجلس الإدارة محمود الكايد موقع رئيس هيئة التحرير، الى جانب رئيس التحرير المسؤول سليمان القضاة، ورئيس التحرير آنذاك عبدالوهاب الزغيلات. وكان الكايد قد أشغل في سنوات سابقة رئاسة تحرير الصحيفة.

الناشر عليان الذي درس الإدارة في المملكة المتحدة، يتمتع بالدينامية والطموح، وسبق أن عمل في ظل والده رجل الأعمال المعروف خالد عليان، وقد عمد الى إنشاء تلفزيون «إي تي في»، قبل عامين. اكتملت مراحل إنجاز المشروع، إلا أن القناة لم يؤذن لها بالبث في حينه وبعد بث تجريبي استمر لأسابيع، وذلك تحت وطأة ممانعات إدارية واعتراضات فنية من "هيئة المرئي والمسموع"، ما حمل مالكها على بيعها لـ"شركة العجائب" التي باعتها بدورها الى المركز العربي (عدنان وطلال العواملة).

الباحث بسام عليان، يرى أن توجه محمد عليان لرئاسة هيئة التحرير «يعكس رغبة في التعويض عن خسارته منبر إي تي في»، ويلاحظ ان "إسناد رئاسة التحرير لبرهومة يوفر فرصة أكبر للتفاهم مع ناشرها، كون برهومة واكب إصدار الصحيفة منذ البدء". لكن الباحث يرى أن" متابعات الصحيفة المحلية كانت أقوى في بداياتها". فيما يرى وليد السبول(رجل أعمال) أنه ليس من المناسب "الجمع بين الملكية، وإدارة التحرير".

"الغد" الصحيفة اليومية الخامسة زمنياً في الصدور، لا تتبنى خطاً أيديولوجياً صارماً أو منحى سياسياً مبرمجاً، وتتمسك بالمقتضيات المهنية ورفع مستوى الصناعة الإعلامية. امتازت الصحيفة بورقها الأبيض وصورها الكبيرة الملونة (صورة واحدة فقط على الصفحة الأولى) وبإصدار ثلاثة ملاحق يومية. رُميت الصحيفة مع مباشرتها الصدور بأن تمويلها خارجي: كويتي. وذهب البعض الى أنها صدرت كجزء من تمويل أميركي لمنابر إعلامية عربية، ومن حملة دبلوماسية عامة في إطار "مكافحة الإرهاب".

الاتهامات لم تعمر طويلاً، فالقانون يحظر ملكية المؤسسات الصحفية لغير الأردنيين، والتمويل لم يشكل عقبة كأداء أمام "مجموعة عليان" التي تمتلك عدداً من الوكالات التجارية، و"الوسيط" الإعلانية التي تحل بعد "الرأي" في نجاحها المالي. خط الصحيفة تعددي وتنويري (صفحتا أفكار وقضايا). وتأخذ جزئياً بنهج صحافة استقصائية.وتقل فيها أعمدة الكتاب اليومية. ولوحظ استقطابها لكتاب ذوي خلفيات إسلامية : إبراهيم الغرايبة، ياسر أبو هلالة، سميح المعايطة، ومحمد أبورمان.

رئيس "مركز البديل للدراسات" موسى المعايطة، يرى أن الغد "احتلت موقعاً متميزاً في الصحافة اليومية وتضم كتاباً ينجزون تحليلات جيدة". يلاحظ المعايطة "عدم استقرار في رئاسة تحرير الصحيفة، وذلك ليس في مصلحة الصحيفة، فالاستقرار يسهم في بلورة سياسة معينة ومتابعتها" ويلاحظ رئيس حزب اليسار الديمقراطي"السابق! "أن الصحيفة "بحاجة لسقف أعلى كي تتطور بوتائر أسرع".

اعتمدت الصحيفة لدى صدورها على كوادر شابة أو ذات خبرة من الصحف المحلية، برواتب بلغت، على الأقل، ضعف الرواتب المعتمدة في الصحف. بين المؤسسين عماد الحمود أول رئيس تحرير للصحيفة وقد نهض بعبء إصدارها وبلورة هويتها، وموسى برهومة رئيس التحرير الحالي الذي لم يلبث أن غادرها في السنة الأولى، وعاد مع رئيس تحريرها الثاني أيمن الصفدي مديراً تنفيذياً للتحرير. تسنم برهومة (42 عاماً، شاعر، يعد رسالة دكتوراه في الفلسفة) الموقع القيادي "يدشن" بانتقال جيل شاب موهوب، ومتمرس ومن موقع ثقافي، الى قيادة العمل الصحفي.

حواتمة يغادر "الغد" ممتشقاً قلمه الأخضر

سلامة عبود

فوجئ كثيرون بخروج رئيس التحرير "المخضرم" جورج حواتمة من صحيفة "الغد"، بعد عشرة أشهر من إدارته دفة تحريرها. وقد تكشّف أن القرار لم يكن وليد ساعته، إذ كان يعشعش منذ الأشهر الأولى في ذهن الرجل الذي تنقّل في رئاسة التحرير بين ثلاث صحف يومية، وساهم في بناء قواعد "**السّجل**" الأسبوعية، وواكب انطلاقتها صيف العام الماضي.

ما الذي دفع الصحفي الذي يوصف في الوسط الإعلامي بـ"التنويري"، إلى اختصار التجربة الجديدة، هو الذي قضى ربع قرن في مهنة المتاعب، بدأها في "جوردان تايمز" خلال مرحلة الأحكام العرفية؟ وهل اصطدم "شيخ الصحفيين"، الذي خرّجت مدرسته أسماء لامعة في سماء الإعلام المحلي والدولي، بأمر واقع مختلف، أم كان ما حدث امتداداً لمشهد إعلامي مغلّف بعدم يقين، وانحيازات لمراكز قوى وسطوة رأس المال؟.

حواتمة يفضّل عدم البوح بشؤون الإدارة. لكن ما يرشح هنا وهناك يشي بأن فكرة عدم تجديد عقده بدأت تتبلور في ربيع العام الجاري، على خلفية قرار إداري قضى بتوقيف الصحفي باسل رفايعة عن الكتابة في الصحيفة.

في مقالته الوداعية التي نشرتها "الغد" في "ذيل" صفحتها الأخيرة، أسفل مقالة لناشر الصحيفة ومديرها العام محمد عليان، غمز حواتمة تلميحاً من قنوات عدّة تقاطعت لتفسد مناخ الإعلام وتبعده عن مساره الحِرفي المفترض أن يكون موضوعياً. لكنّه أحجم عن توجيه سهام النقد، واكتفى بالإشارة إلى حزمة عوامل تؤثر في خيارات رئيس تحرير أي صحيفة. و"الغد"، التي تسعى للتفرد في أجواء غير مريحة، كما يقول عاملون فيها، لا تنجح دائماً في الابتعاد عن دائرة تأثير العوامل الخارجية.

وقفت تلك المؤثرات، يُضاف إليها مناخ صناعة الإعلام عموماً، في طريق محاولات حواتمة لتطوير وسيلة إعلام حرْفية ورشيقة على قواعد مهنية ومعايير دولية. إذ اصطدم ببون شاسع بين النظرية والتطبيق.

بهذا، جاءت الرغبة في مغادرة الموقع من رئيس التحرير نفسه، والتي التقت مع توجه الإدارة بعدم تجديد العقد، بعد أن عاد حواتمة من إجازة مطولّة في الولايات المتحدة.

خلال وجوده في "الغد"، أشرف حواتمة – مسلحاً بخبرته الطويلة – على تطوير أبواب الصحيفة ومضامينها، كما حفّز من موقعه "جناح" الإعلان - وهو عامل أساسي في استدامة تحليق أي مطبوعة. في عهده تناغمت مسنّنات فريق التحرير، ما أضفى جوّاً أسرياً على كوادر الصحيفة.

بدأ حواتمة مشواره مع "الغد" بقليل من التفاؤل، حسبما كشف في مقالته التي غلّفها بجرعة دبلوماسية عالية. وها هو يخرج من موقعه "أكثر واقعية ونضجاً" –والتعبير له-، وفي ذلك تأشير على حجم التأثير الذي يتعرض له أي رئيس التحرير.

يغادر حواتمة موقعه، لكنّه لا يهجر قلمه "الأخضر" الذي لازمه مذ كان على مقاعد الدراسة ينهل من صحف لندن ويراكم شغفاً سيلاحقه في حلّه وترحاله. فهو يؤكد أنه سيواصل الكتابة في الشأن الإعلامي العربي، وفي كل ما يهم المواطن في هذا المجال ("إذا اللّه أحيانا"، كما يحب أن يردد). ويضيف: "لن ينقص اهتمامي بالإعلام وقضاياه، إنما سيتضاعف". كذلك سيخصّص وقته لإنجاز موسوعة إعلامية إلكترونية تفاعلية كان شرع في بناء مداميكها قبل عشر سنوات.

يترك حواتمة بصمته في رسم سياسات التحرير الصحفية، لكن الصحفي لا يعرف الاستقالة. فالصحافة حالةإبداع ونهج حياة. هذه النقلة تذكّر بمقولة "مافيش فايدة.. غطيّني يا صفية".

أردني

منصور المعلا

الريماوي عاد إلى عمله ولو إلى حين

تضاربت الأنباء بداية الأسبوع بشأن مصير قضية رئيس جامعة البلقاء التطبيقية وزملائه الثلاثة. فمقابل المصادر التي أكدت أن رئيس النيابات العامة قرر إلغاء كف اليد الصادر عن مدعي عام هيئة مكافحة الفساد بشأن رئيس الجامعة، نفت مصادر من داخل الجامعة ومن خارجها صحة تلك الأنباء، وادعت أنها تلقت تأكيدات بأنها عارية عن الصحة.

غير أن الوقائع الفعلية على الأرض، تؤكد أن الريماوي ونوابه عادوا منذ يوم السادس تشرين الأول/أكتوبر الجاري إلى عملهم، وتقبلوا التهاني من أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية في الجامعة.

وكان موقع عمون الإخباري نشر خبراً منسوباً لما أسماه لجنة الأمن الاقتصادي في النيابة العامة يوم الثاني من تشرين الأول/أكتوبر الجاري يقضي بعودة رئيس جامعة البلقاء التطبيقية عمر الريماوي إلى عمله اعتباراً من يوم الخامس من تشرين الأول، ما أعاد القضية برمتها إلى الواجهة مجدداً، بعد أن ساد اعتقاد بأنها ذهبت إلى زوايا النسيان.

رئيس هيئة مكافحة الفساد عبد الشخانبة، نفى نبأ "عمون"، وأكد لـ "**السجل**" عدم وجود مثل تلك اللجنة. وفي اتصال أجرته «**السجل**» مع موقع عمون، أكد الأخير النبأ، مع تصحيح أن الأمر بعودة الريماوي لم يصدر عن لجنة أمن اقتصادي، بل عن النيابة العامة.

> **المدعي العام هو جهة ادعاء وليس جهة حكم، إذ ليس له أن يصدر حكماً**

وبحسب المعلومات التي نشرها موقع عمون، فإن لجنة قضائية شكلت بموجب المادة 9، فقرة بـ1-، من قانون الجرائم الاقتصادية لسنة 1993، تتكون من رئيس النيابات العامة رئيساً وعضوية قاضي تمييز والمحامي العام المدني، وأن اللجنة ألغت كف اليد الصادر عن المدعي العام، بالاستناد إلى أن قراره معيب من حيث الشكل والموضوع.

المحامي حسام أبورمان أوضح لـ «**السجل**» أن الخلل في هذه القضية يكمن في أن المدعي العام لم يستمع إلى شهادات ديوان المحاسبة في الجامعة كي يحدد إن كان هناك جرائم فعلاً، ثم تحديد نوع الجرائم التي هو بصددها، هل هي جرائم مخلة بواجبات الوظيفة أم مخلة بالثقة العامة أم هي جرائم اقتصادية، أم هي من نوع سوء استخدام السلطة وما إلى ذلك، إذ لا يمكن وضع جميع هذه الجرائم على الدرجة نفسها من الأهمية.

ويضيف أبورمّان أن «المدعي العام هو جهة ادعاء وليس جهة حكم، إذ ليس له أن يصدر حكماً». كما أن قانون أصول المحاكمات يسمح للمشتكى عليه أن يقدم بيانات وشهوداً للمدعي العام، وهو ما لم يتح للريماوي.

عبد الشخانبة

عمر الريماوي

ويؤكد أبورمّان الخبير في المحاكمات الجزائية، أنه ليس من حق مدعي عام هيئة مكافحة الفساد أن يقرر كف يد الريماوي عن العمل، وأن ما هو مسموح له هو، بحسب منطوق المادة 7، فقرة (ب) من قانون هيئة مكافحة الفساد هو «طلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية»، إذا لزم الأمر، والجهات المعنية هي الجهات المسؤولة عن تعيينه.

وحول الضوابط التي من شأنها أن لا تسمح بتكرار أخطاء كهذه، يقترح المحامي أبورمّان تشكيل لجنة مصغرة من مجلس مكافحة الفساد برئاسة رئيس الهيئة تكون معينة باتخاذ القرار في القضايا الكبيرة أو المهمة.

الشخانبة رفض الخوض في القضية معتبراً أنها أصبحت «في يد القضاء» على حد قوله لـ «**السجل**» إثر اتصالها به ثانية، فيما اتفق مسؤول رفيع في ديوان المحاسبة فضل عدم الكشف عن اسمه مع ما ذهب إليه الشخانبة بأن القضية بيد القضاء، رغم أن ظواهر الأمور لا تدل على ذلك.

الأوساط الصحفية كانت شهدت همساً وتسريبات عن وجود صفقة وراء عملية الإفراج عن رئيس جامعة البلقاء التطبيقية، عمر الريماوي، بعد يوم من توقيفه بتهم فساد.

نائب رئيس جامعة البلقاء التطبيقية علي القيسي أفاد لـ "**السجل**" بأن الوقت لم يحن بعد للحديث في الموضوع، معتذراً بأن رئيس الجامعة لم يتمكن للحديث لـ "**السجل**" بسبب انشغاله في اجتماعات.

من جانب آخر، علمت **السجل** من مصدر مطلع، فضل الإشارة إلى نفسه بأنه "كاتب عامود يومي"، أن إعادة رئيس الجامعة، ليست نهائية، بل إنها مؤقتة وتنتهي ضمن وقت معين، ليصار بعد ذلك إلى اتخاذ إجراءات بتغيرات سوف تطاول عدداً من رؤساء الجامعات، من بينهم الريماوي.

وكان مدعي عام هيئة مكافحة الفساد، عبد الإله العساف، أمر يوم الثلاثاء 2 أيلول/سبتمبر الماضي، بتوقيف رئيس جامعة البلقاء التطبيقية عمر الريماوي، ونائب الرئيس للشؤون الإدارية علي القيسي، وعميد كلية عمان الهندسية، كاظم عارف، ونائب الرئيس للشؤون الأكاديمية عبد اللّه الزعبي. التهم التي قالت تسريبات صحفية إن الريماوي والزعبي أوقفا على خلفيتها، هي "استثمار الوظيفة والاعتداء على المال العام"، في حين كانت تهمة عاطف الخرابشة وفق التسريبات نفسها "السكوت عن أفعال من شأنها المساس بالمال العام".

بعد يوم، وبناء على قرار من المدعي العام للهيئة، أفرج عن الريماوي والزعبي بكفالة، وتم استبقاء الثلاثة الآخرين قيد الاعتقال.

أراضي عطل الزرقاء: نهاية عقود من المعاناة

منصور المعلا

بعد ما يقارب 30 عاما من الشكوى، أنهى رئيس الحكومة، نادر الذهبي، معاناة قاطني منطقة الجبل الأبيض وعوجان والرصيفة، ومناطق غرب الزرقاء، الناجمة عن عدم تمكنهم من إيجاد صيغة قانونية لمبانيهم المقامة على أراضي ما يسمى «عطل الزرقاء».

الحكومة وفرت حلا لأكثر من أكثر من 11 ألف مواطن تقدموا بشكوى إلى الجهات المعنية. وقال النائب موسى الخلايلة بين «للسجل» أن قرار الحكومة وفر المسكن للعديد من العمال والمواطنين، فيما تسعى الحكومة إلى حل مشكلة أكثر من 40 ألف مواطن في تلك المناطق.

رئيس الوزراء أعلن في وقت سابق، أن الحكومة قررت تفويض المواطنين ممن تنطبق عليهم شروط الاستفادة من المبادرة الملكية (سكن كريم لعيش كريم)، ضمن نطاق أراضي عطل الرصيفة والزرقاء، لغايات إقامة مساكن عليها إذا كانت مساحة الأرض اقل من 500 متر مربع، مقابل دفع دينار واحد. أما إذا زادت المساحة عن 500 متر مربع، فيدفع المواطن 50 بالمائة من القيمة التي تم تسعيرها سابقا، مبينا أن الحكومة قررت إعطاء المواطنين مهلة لتسجيل هذه الأراضي

> **معظم الأراضي التي سيتم تفويضها، كانت خارج حدود التنظيم**

حتى نهاية العام المقبل.

إلا أن الخلايلة بين أن معظم تلك الأراضي التي يستغلها المواطنون، تشكل مساحات تتراوح ما بين 300 و 400 متر في أفضل تقدير، مشيرا إلى أن قرار الحكومة استيفاء دينار واحد عن الأراضي التي تقل عن 500 متر، سيمكن الكثير من المواطنين من دفع تلك المبالغ بعد أن كان يترتب عليهم مبالغ مالية كبيرة وغرامات.

فيما يتعلق بالأراضي الأميرية في باقي المناطق أشار الخلايلة إلى أنه تلقى رد حكوميا بشان تحويل تلك القضية إلى وزارة الداخلية، التي ستعمل على تشكيل لجنة تقوم بدراسة القضايا العالقة في مختلف مناطق البلاد.

من جهته بين محافظ الزرقاء، احمد الشياب، أن المحافظة نسبت إلى رئاسة الحكومة أسماء ما يقارب 11500 مواطن منذ ما يقارب الشهر، سيتم حل مشكل السكن بالنسبة لهم، مشيرا إلى أن هناك أيضا أعداد مقاربة لهذا الرقم من المواطنين من غير الحاصلين على أراضي، سيصار إلى حل مشكلتهم.

الشياب أشاد بالحسم الحكومي في هذه القضية التي "تورق" المسؤول والمواطن مشيرا إلى أن مشكلة أراضي عطل الزرقاء رحلت عبر عشرات السنين، وضمن حكومات مختلفة، إلا أنها في النهاية حلت في عهد الحكومة الحالية.

وأكد رئيس الوزراء أن اتخاذ الحكومة لقرار تفويض الأراضي في منطقة عطل الرصيفة والزرقاء لا يعني أنها لن تنظر بمشاكل مشابهة في مناطق أخرى من المملكة، ولكنها ارتأت أن تبدأ بالزرقاء والرصيفة نظرا لكون المشكلة قديمة وكبيرة.

وأشار إلى أن معظم الأراضي التي سيتم تفويضها، كانت خارج حدود التنظيم، مبينا أن عملية التفويض تعني إدخالها إلى حدود التنظيم وإيصال الخدمات لها بأسرع ما يمكن.

أردني

المجالي رئيساً لتسع دورات عادية متتالية

كرس النائب عبد الهادي المجالي نفسه زعيما سياسيا، بوصفه الرجل الأول في مجلس النواب للمرة السادسة على التوالي، وللمرة التاسعة من حيث انتخابه رئيسا لمجلس النواب، إثر فوزه بهذا المنصب في دورة الانعقاد الثانية لمجلس النواب الخامس عشر.

المجالي جاء إلى رئاسة المجلس في ظل «أزمة سياسية « تشهدها البلاد لعدم وجود تعددية سياسية وتكتلات وأحزاب فاعلة، بحسب الخبير السياسي موسى المعايطة.

المعايطة، يرى أن «فشل» الأعضاء المخضرمين في مجلس النواب في تشكيل تحالفات وكتل برلمانية، ساهم في تكريس زعامة المجالي. إلا أن المعايطة يرى أن التحالفات التي تمت في المجلس ساهمت هي أيضا في فوز المجالي «بالتزكية»، بغض النظر عن الرقم الذي حصل عليه.

وأكد نائب من كتلة التيار الوطني التي يرأسها عبد الهادي المجالي، فضل عدم ذكر اسمه،أنه «لم يجد بديلا» عن المجالي، وأضاف أن «هنالك إحساسا عاما بالرتابة وعدم الفاعلية في أداء المجلس.

النائب نفسه أضاف أنه: في الدورة الأولى انتخبت المجالي على أساس أنه رجل نافذ، ويمكن أن يوفر لي الكثير من المساعدة في تلبية طلبات دائرتي الانتخابية، إلا أن تزاحم النواب على انتخاب المجالي وتكريس زعامته، دفعه إلى عدم توفير خدمات كبيرة للنواب.

بسام حدادين، النائب في البرلمان منذ العام 1989 وحتى اليوم، يرى أن للمجالي ميزات شخصية تجعله محط تجميع والتقاء، في ظل مرحلة صعدت فيها الزعامة الفردية وكادت الأحزاب أن تغيب.

سعد هايل السرور

ابراهيم هاشم

حدادين يشخص الخلل وغياب الفاعلية للنواب المخضرمين بأنه نتيجة «مؤثرات» خارجية على مجلس النواب تسهم في تكوين شكل المجلس.

المجالي القادم من خلفية عسكرية، فهو رئيس هيئة أركان سابق ومدير أمن عام سابق، تمكن من فرض زعامته على مجلس النواب، على الرغم من وجود عدد من النواب المخضرمين، والذي قضوا شطرا كبيرا من عمرهم في المجلس، ومنهم رئيس الحكومة الأسبق عبد الرؤوف الروابدة.

المجالي تزعم المجلس في ثلاث دورات عادية في المجلس الثالث عشر (عام 1997 إلى عام 2001)، بعد أن حصل سعد هايل السرور على دورة عادية واحدة، وفي المجلس الرابع عشر (2003 إلى عام 2007) تمكن المجالي من الحصول على رئاسة المجلس أربع دورات عادية، مقابل دورة غير عادية للسرور، وفي المجلس الخامس عشر (الحالي) 2007 وإلى اليوم، احتل المجالي مقعد الرئاسة دون انقطاع.

يتبع المجالي في الترتيب إبراهيم هاشم، رئيس المجلس التشريعي في المجالس الثاني والثالث والرابع من أعوام 1931 إلى عام 1942، ومن ثم سعد هايل السرور في العام 1993 والعام 1997 والعام 2003.

النواب يحصدون لأنفسهم ثمرات الهدر والاسترضاء

منصور المعلا

حمل قرار مجلس الوزراء القاضي بإعفاء سيارات أعضاء مجلس النواب الحالي، الخامس عشر، من الرسوم الجمركية «الرسم الموحد» والضريبة العامة والخاصة على المبيعات ولمرة واحدة فقط هامشا جديدا للتضليل.

القرار نص على الإعفاء، شريطة ألا يكون النائب قد استفاد من إعفاء سيارة من أي جهة كانت، إلا أن القرار عاد وبين أنه، «في حال أنه استفاد من إعفاء سابق، يتم منحه إعفاءا جديدا بنسبة 50 في المئة، من مجموع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى والضريبة العامة والخاصة على المبيعات.

النواب المستفيدون من الإعفاء بشكل كامل يشكلون 50 بالمائة من عدد النواب، أي 55 نائبا، لم يسبق لهم أن حصلوا على إعفاء. في المقابل يتمتع 55 نائبا آخر، أي نصف المجلس، بإعفاء نسبته 50 بالمائة وهم 40 نائبا سابقا و 13 نائبا من أصول عسكرية، فهم متقاعدون من الجيش، و 3 نواب من الأمن العام.

ونص القرار على أن مجلس الوزراء قرر أن يكون الإعفاء للنائب بصفته الشخصية، وألا يزيد سعة محرك السيارة على 3750 cc.

وبحسب قرار مجلس الوزراء القاضي بإعفاء سيارات النواب من الرسوم الجمركية، يكون الإعفاء وفق الأسس التالية: أن يتم الإعفاء للنائب بصفته الشخصية، ولمرة واحدة فقط، خلال فترة المجلس النيابي الحالي الخامس عشر.

القيمة الإجمالية للإعفاءات الممنوحة للنواب تناهز مليونين و200 ألف دينار

إذا ما تم تجاوز قضية اللباقة التي تثار حول مطالبات النواب، وهم المنتخبون من الشعب ليدافعوا عن قضاياه، فإن سؤالا مشروعا يثار حول مدى الفائدة المالية التي يمكن للنواب أن يجنوها إذا ما قرروا التصرف بسياراتهم المعفاة من الجمارك، والتي تقدر قيمتها الجمركية بنحو 40 ألف دينار للسارة الواحدة؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أن القيمة الإجمالية للإعفاءات الممنوحة للنواب تناهز مليونين و200 ألف دينار، والقيمة الإجمالية للإعفاء الجمركي لما نسبته 50 بالمائة من النواب، هو مليون و 100 ألف دينار، أي ما يقارب 3 ملايين و 300 ألف دينار، وهو مبلغ يؤخذ من خزينة الدولة ويقدم للنواب بدل جمارك في حال قرر النواب الإفادة من الإعفاء، ببيع سياراتهم مثلا.

"هذا غير مقبول"، يقول إعلامي بارز رفض ذكر اسمه. "كان على الحكومة في ضوء الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تشهدها البلاد، ألا تقبل سياسة الاسترضاء هذه، فمثل هذه السياسة، هي التي تلحق الضرر بالبلاد."

"أما النواب،" يضيف الإعلامي قائلا، "فقد كان عليهم أن يقدموا نموذجا يساعد على وقف الهدر وسوء استخدام السلطة بدلا من الإمعان فيه."

أردني

منا خ جديد مفعم بالتساؤلات والأمل

تتمة المنشور على الأولى

يضاف لما تقدم طي ملف رئاسة جامعة البلقاء التطبيقية أكبر الجامعات الحكومية، بما أثار شعوراً بالاطمئنان على حسن سير العدالة، بعدما لحق بالتعليم العالي ما لحقه من تقولات، وعقب صخب في التأويلات حول مسار تلك القضية وطبيعة الإجراءات المتخذة منذ بدء "تفجر" تلك القضية.

على هامش ذلك طويت انتخابات رئاسة مجلس النواب، بما يفترض معه تمكين ممثلي الشعب، من معاودة الانشغال بقضايا تتعدى توزيع المواقع تحت القبة.

بهذا فإن الجو المشحون الذي اتسمت به الحياة العامة خلال أشهر الصيف، بدأ في الانقشاع النسبي مع نسمات الأسبوع الأول من فصل الخريف وتساقط غيث أوله قطرُ.

ومع مشاعر الارتياح والتقاط الأنفاس، يتطلع المعنيون بالشأن العام أن يشكل "استحقاق" التعديل الحكومي المرتقب والأول على حكومة الذهبي، مناسبة لإدخال تعديلات في النهج، تتعدى تغيير الأشخاص وذلك باتجاه مزيد من الشفافية وتنشيط الأداء الحكومي في سائر الميادين، كما أشار اليها خطاب العرش في افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان. فمكافحة الفقر التي حققت بعض النتائج مهددة بموجة الغلاء المستشرية، فضلاً عن بؤر الفقر المدقع التي تنجح الصحافة، كما حدث في رمضان الفائت، بالكشف عن المزيد منها. والبطالة تنتظر مشاريع وبرامج واقعية لاستيعاب آلاف من الخريجين، وتطوير القضاء يتطلب تعزيز الفصل بين السلطات وتصيير هذا الفصل واقعاً ملموساً غير قابل لتجاوزه أو الالتفاف عليه.وحرية الإعلام يسندها قانون متطور للمطبوعات وسوية مهنية أعلى بعيداً عن التدخلات والتسيب في المهنة.

هذه المطالب قديمة وقد تحقق جزء منها، وما زال غير المنجز ينتظر التنفيذ بإرادة حكومية عازمة وحازمة وبدور رقابي لمجلس النواب، وبمشاركة سياسية مفتوحة، وبخاصة بعد أن زالت المبررات الحكومية من ازدحام "الساحة" بالأحزاب.

لقد استقرت في الأشهر الأخيرة مقولة الولاية الدستورية للسلطة التنفيذية، وذلك تطور إيجابي بالغ الأهمية لتوطيد أركان البناء الديمقراطي والدستوري، حتى لو وصفت الحكومات بأنها "غير منتخبة" فالأصل أن تستقر المبادىء الناظمة، ويستمر الحراك من أجل التطوير ضمن أقنية سليمة، بما في ذلك السعي المشروع لحكومات منتخبة تقابلها معارضة لم يحالفها الحظ في الانتخابات، ويفترض هنا أن تتمتع كل سلطة بمسؤولياتها ومهامها وفقاً لأحكام الدستور، وأن لا يتخذ مبدأ التكامل وهو صحيح بالطبع ومطلوب، طابع تداخل المسؤوليات وتنازع الصلاحيات.

تحدي الإصلاح الاقتصادي، لا يجد جوابا شافياً و"نهائياً" له بمعزل عن تنمية شاملة وسوق واسعة

ولعل هذا، في نهاية المطاف، مغزى الإصلاح السياسي الذي يجري التداول بشأنه منذ العام 1993 والذي يتيح تنظيم الحياة العامة في مسارب مفتوحة ويطلق طاقات المجتمع تحت مظلة قوانين متطورة ودافعية أقوى. ولا يجدي هنا تحميل الحكومات كل الأوزار. أليس أمراً لافتاً أن لا يبادر أعضاء مجلس النواب لمقترح قانون انتخاب جديد، يستجيب لحق التمثيل السياسي للمكونات المختلفة، ويضمن التواصل مع الحكومة والمشاركة فيها، الى جانب مسؤوليات الرقابة والتشريع المنوطة بالمجلس النيابي؟.

عزوف ممثلي الشعب عن مثل هذه المبادرات، وضعف تواصلهم مع الرأي العام، أسهم في نشر ثقافة عدمية، تجنح الى اللامبالاة وتبشر باليأس من صلاح الأحوال، رغم كل ما يسمعه السامع من تشكل الكتل النيابية وانتقال نواب من هذه الكتلة الى تلك، ومن تدبيج بيانات نيابية أو إعلان مواقف تلهج بالإصلاح.

بينما يبرز في الأثناء تحدي الإصلاح الاقتصادي، الذي قد لا يجد جوابا شافياً و"نهائياً" له بمعزل عن تنمية شاملة وسوق واسعة نشطة تمتاز بالانتاج وسيادة روح المبادرة واحترام العمل الجماعي، لا بالتسابق على إنشاء المرافق الخدمية الفارهة (فنادق، وعقارات، ومولات، ومطاعم). وذلك حتى لا تلتهم موجات الغلاء المتعاقبة التي تبدو حتى الآن خارج السيطرة، زيادات الرواتب ورفع الحد الأدنى للأجور، بما قد يشكل حلقة مفرغة ونفخاً في قربة مثقوبة،، وبخاصة مع شيوع الحمى الاستهلاكية وانتشار ثقافة التطلع للإثراء السريع، وقد كشف الإقبال المفاجىء والكثيف في مجتمعات ريفية فضلاً عن المدن على التعامل مع بورصات أجنبية، عن المدى الذي بلغته التحولات الاجتماعية بعدما أصبح مستقراً في الأذهان أن العمل ليس السبيل الأصلح لتحسين الأحوال!. وهي رسالة فادحة تتلقاها الأجيال الجديدة التي تعقد عليها الآمال في نهضة الوطن.

ولا شك أن الحكومة كل حكومة تظل مدعوة، لضرب المثل ومنح القدوة للجمهور بالتخفف من مظاهر الترف والبذخ، ومنح الامتيازات لكبار المسؤولين من مستشارين وخبراء وقيادات في مؤسسات حكومية ومن هم في حُكمهم من.. النواب، حيث باتت النيابة طريقاً للوجاهة المالية والمعنوية معاً. وهو ما يولد انقطاعاً واقعياً ونفسياً بين أركان السلطتين التشريعية، والتنفيذية عن عامة الناس، الذين يطحنهم القلق من تدبير قوت يومهم وتنشئة أبنائهم في ظل هذه الظروف تنشئة سليمة. وبما يجعل كل إخفاق في الإصلاح الاقتصادي،عقبة في طريق الإصلاح السياسي وإيمان الناس بضرورته وإمكانية تحققه.

الثراء عبر البورصات الأجنبية: حلم ينتهي بكابوس

السّجل - خاص

تتنوع الحكايات التي تروى هذه الأيام عن أسر كثيرة فقدت "تحويشة العمر" لمتاجرتها في البورصات العالمية، عبر شركات كانت تدعي أنها تعمل في هذا المجال، وبخاصة بعد أن انهارت شركات كانت تدعي أنها تعمل بالمتاجرة في البورصات العالمية؛ فمن سيدة تحصل على مبلغ محدود من المعونة الوطنية أضاعت الثلاثة آلاف دينار التي وفرتها طوال سني عمرها الخمسين، إلى متقاعد اقترض 5 آلاف دينار لاستثمارها لدى هذه الشركات، وغير هؤلاء ممن وجدوا في المتاجرة في البورصات العالمية طريقا للربح السريع والمجزي.

هذا النوع من القصص كثر بعد أن وقع مئات الآلاف من المواطنين في أبدي هذه الشركات، طمعا أو أملا في دخل شهري ثابت يعينها على تغطية تكاليف المعيشة التي تضاعفت خلال السنوات الماضية، نتيجة معدلات التضخم التي فاقت كل التوقعات، وبلغ 16.3 في المئة خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري.

وقال المواطن سامي عبد اللّه: «أنا سمعت عن الشركات التي البورصات الأجنبية والتي تعطي أرباحا مجزية ومضمونة من الأقارب والجيران».

وأضاف عبد اللّه، وهو متقاعد، إنه أمن مبلغ 7 آلاف دولار بواسطة الاقتراض من البنك، على أمل أن يحقق عائدا يعادل، في الحد الأدنى، 750 دولارا شهريا على أن يدفع منها قسطا للبنك، وأن يحسن مستوى معيشة عائلته بالمبلغ المتبقي.

وأكد أن ما حفزه على الإقدام على هذه الخطوة قريب له تمكن بعد الاستثمار في البورصات العالمية من شراء منزل عن طريق البنك، ودفع أقساطاً شهرية بواقع 7 آلاف دولار، ما مكنه من سداد ثمن الشقة في فترة قصيرة. وقال إنه بدأ الاستثمار منذ شهر تموز الماضي، وبحسب العقد، لا يمكنه المطالبة بالأرباح، إلا بعد مرور 3 أشهر، ولكنه الآن لا يعرف مصير أمواله، لأن مكتب الشركة أغلق، فتقدم بشكوى إلى القضاء. وحاله حال كثيرين؛ فأصحاب هذه الشركات اعتمدوا على الانتشار الأفقي بين المواطنين للحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال لتوظيفها، ليس في التعامل في البورصات العالمية فقط، بل لتمويل مشترياتهم من العقارات والمنازل والسيارات الفارهة وتغذية حساباتهم خارج البلاد.

أحمد الجميل، من سكان جرش، قال إن بعض الشركات بدأت بقبول مبلغ لا يتجاوز 1500 دولار للاستثمار، ما مكنها من جمع أموال كبيرة من عدد كبير من المواطنين وانتشارها أفقيا بين الناس.

وقال: مضى على بدء استثماري هذا المبلغ نحو 8 شهور، ولم أتسلم الأرباح إلا في آخر شهرين، بحسب شروط العقد، مؤكداً، وهو موظف في القطاع الخاص، أن الدافع هو سعي المواطنين إلى زيادة مستوى دخلهم. وأكد أن المواطنين يدركون مخاطر هذا النوع من الاستثمار ومع ذلك يقبلون عليه.

ولم يسلم أبو السعيد سائق سرفيس رغدان - البلد من "إنفلونزا البورصة" التي اصابته بالطمع على حد قوله، خصوصا بعد الصورة "الوردية" التي صورها له أحد أقاربه، الذي دفعه لوضع مبلغ 5 آلاف دينار أردني في فرع شركة بورصة تدعى "القصيص"، التي تهاوت كمثيلاتها من الشركات.

لم يسلم أبو السعيد سائق سرفيس من "إنفلونزا البورصة"

يقول ابو السعيد إنه لم يجنِ إلا مبلغ 500 دينار من أصل المبلغ الذي وضَعه، وبعدها انهارت الشركة وانهارت معها أحلامه بحصوله على دخل إضافي يؤمن له حياة كريمة بعد ارتفاع تكاليف مستلزمات الحياة".

ولم يتقدم أبو السعيد بشكوى رسمية حتى الآن إلى الجهات الرسمية أملاً بأن "يعود الحق لصحابه بدون وجع راس".

وكان المروجون لهذا النوع من الاستثمار قد انتشروا في المدن والمناطق الشعبية والقرى البعيدة بتقديم إغراءات بالأرباح تصل إلى 25 في المئة شهريا، أي أن كل 1000 دولار يقابلها 250 دولاراً شهرياً، وبتمكين أشخاص من تحقيق أرباح طائلة أثرت على حياتهم الاجتماعية والاقتصادية ونقلتهم من الفقر الى العيش في مظاهر من الترف حتى يشجعوا عامة الناس للدخول في مثل هذا النوع من الاستثمارات.

أردني

مشكلة شركات البورصة: لوم الضحية بدل معاقبة الجاني

يوسف منصور

يقدر حجم المبالغ التي استثمرت لدى شركات البورصة الأجنبية بما يزيد على 500 مليون دينار، قدمها آلاف المواطنين، بعد أن رهن بعضهم بيته أوعقارا يملكه من أجل الاستثمار لدى هذه الشركات، ما أدى إلى هبوط حاد في أسعار الاراضي في المناطق الشمالية من المملكة، كما أثرت في سوق عمان المالي التي خسرت مئات الملايين من الدنانير.

إذا أردنا توصيف الوضع الحالي، فقد شهدت مكاتب الشركات المتعاملة بالبورصات الأجنبية تهافتاً كبيراً في الآونة الأخيرة من قبل مواطنين كانوا قد أودعوا لديها مبالغ مالية كبيرة، مطالبين بأرباحهم وأموالهم، وذلك بعد توقف بعضها عن توزيع الأرباح منذ نحو شهرين، فيما قام بعضها بإغلاق أبوابها. كما قام بعض الشركات بالمماطلة في الدفع ولم يقم بتسليم أموال للمودعين، في حين واصل بعض المكاتب والشركات عمله بانتظام، مواصلين صرف الفوائد وإعادة رأس المال للراغبين.

على الصعيد التشريعي قامت الحكومة، حتى تاريخه، بتحويل 18 من هذه الشركات الى المدعي العام، وأصدرت قانونا جديد للتعامل بالبورصات العالمية، وطالب مستثمرون في هذه الشركات بالإسراع في إصدار الرخص لهذه الشركات، كما طالبوا الحكومة بالتدخل السريع لحماية حقوقهم.

لجوء بعض الشركات العاملة في الاستثمار في البورصات العالمية الى تصفية أعمالها جاء بهدف التخلص من تبعات تطبيق القانون المؤقت

ويعتقد البعض أن لجوء بعض الشركات العاملة في الاستثمار في البورصات العالمية الى تصفية أعمالها جاء بهدف التخلص من تبعات تطبيق القانون المؤقت لتنظيم عمل الشركات المتعاملة بالبورصات الأجنبية، والذي يتطلب منها عمل تراخيص جديدة وجملة من الإجراءات القانونية لتنظيم عملها، ومن شروطه أيضا رفع رأس مال الشركة التي تسجل بوصفها شركة ذات مسؤولية محدودة إلى 10 ملايين دينار، وتلك التي تسجل بوصفها شركة تضامن إلى 5 ملايين دينار، وبحسب متطلبات قانون الشركات، فإن على كل شركة من هذا النوع أن ترتبط بكفالة بنكية بنسبة 30% قابلة للتسييل في أي وقت. كما تلتزم الشركات التي تتقدم بطلبات ترخيص بتقديم صور عن نماذج العقود التي توقعها مع المتعاملين للتأكد من مدى مطابقتها للقانون ومحافظتها على حقوق المتعاملين. وقبل أيام بدأ مجلس تنظيم العمل في البورصات الأجنبية استقبال المراجعين من وكلاء شركات التداول في البورصات العالمية الراغبين في مواصلة عملهم، في إجراءات الترخيص، وذلك بحسب متطلبات القانون المؤقت وقانون الشركات.

هل كان الجشع وراء هذه المشكلة؟ هذا الإدعاء مرفوض، لأن «الطمع» يوحي بأن المستثمرين هم من الأغنياء، بينما لواء كنانة، حيث تمركزت غالبية هذه الشركات، هو في الواقع من المناطق الأقل حظا في المملكة، ويعيش معظم سكانه على مصادر دخل محدودة، وبعضها متدن. وتقدر قيمة المبالغ التي أودعت في شركات البورصة الأجنبية في منطقة إربد بنحو 250 مليون دينار، وفي محافظة إربد هنالك ما يزيد على 70 مكتبا تعمل بمبدأ «المتاجرة»، وهي مكاتب توزع «أرباحا» شهرية على أموال المودعين تراوح ما بين 15 و 25 في المئة من قيمة الايداع. والمستثمرون هم من ذوي الدخول المحدودة، فنحو 80 في المئة منهم لا يزيد دخلهم على 300 دينار شهريا. تعبيرا الجشع والطمع لا ينطبقان على هؤلاء «المستثمرين»، لأن الفقر وعوز الحال هو ما دفعهم إلى تحسين مستويات دخولهم. لذلك دعونا لا نضع اللوم على الفقراء والبسطاء، فمهمة الدولة هي وضع البرامج التنموية الحافزة لتنمية الدخول في جميع مناطق الأردن وتمكين أهاليها من الوصول الى مصادر الرزق، والقانون هو صاحب الولاية في حماية الجميع، حتى غير الخبراء منهم.

كيف سجلت هذه الشركات لتمارس أعمالها؟ تمكنت 4 شركات فقط قبل 2006 من التسجيل بوصفها مؤسسات خاصة أو تضامنية، ومارست أعمالها في هذا المجال، وخالفها مراقب الشركات السابق الدكتور محمود العبابنه لممارساتها أنشطة لم تنص عليها جداول تأسيسها المودعة لديه.

تقدمت مجموعات من الاشخاص طالبة حق التسجيل لدى المراقب ذاته في 2006 للتعامل في البورصات الأجنبية. غير أنه ذات رفض تسجيلها، وقام بمخاطبة البنك المركزي، حيث أنهم يتعاملون في العملات الثمينة، ومخاطبة هيئة الأوراق المالية، لأن هذه الشركات تنوي العمل في الأوراق المالية، فتبرأت الجهتان من مسؤوليتهما تجاه هذا النوع من الشركات، وأعادت الكرة الى ملعب المراقب، فقام المطالبون بتسجيل هذه الشركات برفع دعاوى على المراقب، وكسبوها في المحكمة. غير أن المراقب النبيه لم يكتف أو يقتنع بأن مسؤليته نحو المواطنين انتهت، فالفراغ القانوني ما زال موجودا، لذلك قام بمخاطبة ديوان تفسير القوانين، وصدر قرار الديوان؛ القرار التفسيري رقم 8 لسنة 2006، بالإجماع، ونشر في الجريدة الرسمية رقم 4798، وقد نص على ولاية هيئة الاوراق المالية، بحسب قانون الأوراق المالية، والبنك المركزي، بحسب قانون مراقبة العملة الأجنبية، وقانون البنوك، غير أن شيئا لم يحدث، وتغاضت حكومة معروف البخيت في حينه عن القرار، واضطر المراقب الى تسجيل هذه الشركات، وأصدر في عام واحد مخالفات بحق 16 شركة منها، غير أن صغر حجم المخالفات لم يؤثر في سمعة أو مسيرة نمو هذه الشركات.

المؤسف أن عدم تسجيل هذه الشركات استخدم لاحقا من قبل بعض الجهات للإطاحة بمراقب الشركات وتحويله الى مستشار في مكان آخر، بعد شهور من حصول دائرة مراقب الشركات على جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز في الأداء الحكومي!!

بدأت الشركات بممارسة أعمالها، ما يعني أن الوضع الحالي الذي وصلنا إليه هو نتيجة لتمكن هذه الشركات من أن تعمل، وبكل حرية، من دون أن يكون عليها رقيب معني بنشاطاتها. ماذا كانت نشاطاتها وكيف كانت تعمل؟

الواضح مما كتب عن هذه الشركات في الصحف ووسائل الإعلام الرسمية، أن قسما كبيرا منها يعمل بمبدأ «الهرم المالي»؛ حيث تقوم الشركة باستخدام بعض الوسطاء لجذب العملاء، أو يقوم زبائنها أنفسهم يجذب آخرين حين تقوم الشركة بدفع «أرباح» مجزية لهم، بينما هذه الارباح هي في الحقيقة جزء من المال الذي دفعوه أصلا. وعادة ما لا تقوم الشركة بأي عمل تجاري سوى إعادة تدوير أموال المساهمين بينهم، مع الاحتفاظ بحصص كبيرة للمؤسسين، وتقنع الزبائن بكفاءتها من خلال برامج وتظاهرات وهمية، ومن خلال استقطاب أسماء رنانة قد تكون هي أيضا ضحية لهذا الخداع أو تكون شريكة فيه.

رئيس الهرم يأخذ حصته من مال كل مودع، ثم تأخذ الطبقة التي تليه مباشرة من الأسفل حصتها من إيداعات الآخرين، وكذلك من إيداعات أفرادها، وهكذا. المستفيدون من الهرم هم الذين انضموا باكرا، ومع استمرار التوزيع تصل مداخيل بعضهم أحيانا الى أربعة أو خمسة أضعاف ما أودعوه، وهو ما حصل فعلا مع البعض، فأصبحوا هم أنفسهم دعاية حية لهذه الشركات من دون علمهم بعدم شرعية ما تمارسه الشركة. الأرباح الخيالية التي تمنح تشجع الآخرين على الانضمام الى الهرم الذي يصبح كمتوالية عددية تكبر قاعدته بسرعة مع وهم الربح السريع.

زبائن، أو ضحايا هذا الهرم، هم من ذوي الدخل المحدود والدراية القليلة، وهو ما حدث فعلا حين تركزت عمليات هذه الأهرامات المالية في لواء كنانة، وكان فرسانها من الموظفين البسطاء أو المزارعين، وهم أيضا من الفقراء في الأردن، ومن غير الضالعين بالسوق المالي، وهم غالبية الشعب.

المستثمرون من ذوي الدخول المحدودة، فنحو 80 في المئة منهم لا يزيد دخلهم على 300 دينار شهريا

وعادة ما يسقط الهرم حين لا تستطيع الشركة أن تضيف ضحايا جدد لتوزيع أموالهم بين الاعضاء، وهو ما حصل فعلا، إذ تزامن انهيار بعض هذه الشركات مع سماع البعض بالازمة المالية الخانقة التي ألمت بالاقتصاد الأميركي والأسواق العالمية، وبما أن هذه الشركات تدعي أنها تتعامل مع الأسواق العالمية، أصبحت الفرصة مواتية لها للتذرع بهذه الذريعة وإعلان الافلاس أو الانسحاب من السوق. السبب الحقيقي هو وصول هذه الشركات الى مرحلة انتهاء الهرم وعدم قدرتها على جذب المزيد من الناس لأن المستثمرين السابقين قد استنفذوا. ولو أن الحكومة لم تتصرف كما فعلت، لكان انتقال هؤلاء الى الجنوب محتملا جدا لجلب المزيد من الضحايا الى هذه الأهرامات الفاسدة، والتي تعتبر غير قاونوية في جميع دول العالم المتقدم ومنذ العديد من السنين.

أساس الخطأ، كان السماح لهذه الشركات بأن تعمل من دون تنظيم. ما هو الحل؟ تنظيم أمور هذه الشركات كما تم مؤخرا. ولكن، نرجوا ألا يكون القانون، كما يحدث في الفزعات التشريعية، خانقا للشركات التي تعمل في صورة قانونية وصحيحة، فنضع الحابل والنابل معا في ذات البوتقة، لتنكوي بنار عدم الثقة. في اعتقادي، ومن خلال ما قرأت حتى الآن، أن اللوم لا يقع على الضحية، بل على الجاني والمنظم؛ فالأول تجنّى على الآخرين بينما تقاعس الثاني عن فعل الصواب في حينه. ما هو الدرس؟ لماذا لا نكافىء العاملين بجدارة؟ ولماذا لا يكون هناك تنسيق أكبر بين دوائر الحكومة المختلفة، فكلنا الأردن، أليس كذلك؟

أردني

مطالبة بإعلان جرش "منطقة منكوبة"

أزمة البورصات تفقر أسراً وتنعكس على الاقتصاد

جمانة غنيمات

حاكت مطالبة أحد النواب الأردنيين بإعلان إحدى المحافظات منطقة «منكوبة»، جراء انهيار الشركات الأردنية العاملة في البورصات العالمية، واقع كثير من أبناء الأردن في مختلف المحافظات، الذين وقعوا «ضحايا» لهذه الشركات.

ويقدر حجم الاستثمار المالي في هذه الشركات بنحو 500 مليون دينار، تعود في أغلبها إلى مواطنين عاديين، رهنوا منازلهم ورواتبهم، أملا في توفير مصادر دخل تعولهم في توفير متطلبات المعيشة الصعبة.

النائب محمد زريقات طالب الحكومة الأردنية بإعلان محافظة جرش، التي يمثلها، منطقة منكوبة، على إثر خسارة المواطنين فيها والتي قدرت بنحو 112 مليون دولار. ولا تختلف جرش عن باقي المدن والقرى الأردنية التي تهافت فيها المواطنون على مكاتب شركات البورصات من أجل معرفة مصير مدخراتهم التي كانوا أودعوها لديهم لغايات الربح السريع.

وقال النائب، الذي يمثل المحافظة في البرلمان، إن «المواطنين قاموا بالاستغناء عن كثير من حاجياتهم وأدواتهم التي تدرّ عليهم أموالا قليلة وبيعها، ووضع الأموال في البورصة آملين في كسب أكبر لمجاراة المعيشة الصعبة التي يمرون بها». وبيّن في تصريحات صحفية، أن عدد المودعين في شركات البورصة من أهالي المحافظة بلغ 27600 مواطن.

> **من أبرز أسباب انهيار الشركات المتعاملة في البورصات الأجنبية، عدم وجود تشريع ينظم عملها أو يحفظ حقوق المودعين**

منذ العام 2003، بدأت هذه الشركات في العمل، ولكنها انتشرت بشكل واسع خلال العام الماضي، ووصل عددها إلى أكثر من ألف شركة، ولم يكن هناك قانون خاص ينظم عمل شركات البورصة، إذ كان بمقدور أي شخص أن يسجل شركة مالية لدى وزارة الصناعة والتجارة دون أن تكون هناك أحكام خاصة أو ضمانات مالية.

شركات البورصة التي بدأت تستقبل الودائع المالية من المواطنين مقابل حصول المواطن على أرباح شهرية وبنسب عالية تصل إلى 25 في المئة من قيمة الوديعة شهري،ا استقطبت أعدادا كبيرة من المواطنين، بل إن الشركات قامت بفتح فروع لها في جميع مدن المملكة، حتى في البلدات الصغيرة.

ومنذ ذلك الحين أقبل المواطنون على إيداع أموالهم في الشركات بشكل كبير جدا، لدرجة أن المواطن الذي لا يمتلك مالا قام ببيع منزله أو أرضه، حتى أن بعضهم حصل على قروض بنكية من أجل إيداع القرض لدى شركات البورصات وسداد الدين من الأرباح التي سيحصل عليها من الشركة.

الحكومة وجدت نفسها أمام مأزق كبير وهو: كيف ستتعامل مع هذا الاستثمار غير الواضح؟ فقررت، بعد التشاور مع اللجنة المالية في مجلس النواب، وضع قانون مؤقت ينظم عمل هذا القطاع لحفظ أموال المودعين، ولكن بمجرد وضع القانون أعلنت غالبية شركات البورصات العالمية أنها قررت تصفية أعمالها، لتبدأ هذه الشركات في الانهيار معلنة عن أزمة اقتصادية جديدة في البلاد. الحكومة تؤكد أن الهدف من إصدار القانون هو ترخيص الشركات التي تتعامل في البورصات الأجنبية ويقبل عليها المواطنون لـ«فرص متطلبات» تضمن حقوق المواطنين، وتوعيتهم، في الوقت نفسه، من المخاطر التي ترافق التعامل مع البورصات الأجنبية.

بداية ونهاية

بدأت الشركات العاملة في مجال المتاجرة في البورصة الأجنبية العمل في العام 2003، ولكنها حققت انتشارا واسعا جدا خلال العام الماضي. وقد ساعد على انتشار هذه الشركات عدم وجود قانون خاص ينظم أعمال المتاجرة في البورصات العالمية، في فقد كان في مقدور أي شخص أن يسجل باسمه شركة مالية لدى وزارة الصناعة والتجارة، من دون أن تكون هناك أحكام خاصة أو ضمانات مالية، وهذا ما أقدم عليه المئات من المواطنين خلال الأعوام الخمسة الماضية.

واليوم، هنالك ما ينوف على الألف شركة التي تمارس هذا النوع من النشاط. وقال مصدر في دائرة مراقبة الشركات إن الدائرة ما زالت غير قادرة على حصر الشركات التي تتعامل في المتاجرة في البورصات العالمية.

من أبرز أسباب انهيار الشركات المتعاملة في البورصات الأجنبية، عدم وجود تشريع ينظم عملها أو يحفظ حقوق المودعين، لا سيما أن الحكومة قامت بإصدار تشريع ينظم عملها، وأعطت هذه الشركات مهلة لتصويب أوضاعها لغاية الشهر المقبل، ولكن التأخير في وضع التشريع ترك الباب مفتوحا لهذه الشركات لكي تستمر في ممارسات خاطئة، علاوة على أن هناك بعض الشركات لم يكن يعمل في البورصة أصلا، وإنما كانت تقوم بتدوير الأموال، الأمر الذي أدى إلى انهيارها بمجرد إصدار التشريع.

ويتجاوز اثر انهيار الشركات العاملة في البورصة المواطنين البسطاء ليمتد تأثيره السلبي على الاقتصاد بشكل عام، لأن الأموال المستثمرة فيها مجهولة المصير، إضافة إلى التأثيرات والتداعيات الاجتماعية الكبيرة التي سيخلفها الانهيار على المواطنين، إذ إن إمكانية إعادة الأموال للمودعين أصبحت مسألة صعبة بل إن التقديرات تشير إلى إمكانية إعادة جزء من الأموال فقط.

القانون الجديد فرض على الشركات العاملة في البورصات العالمية الحصول على ترخيص جديد، واشترط ألا يقل رأسمال الشركة عن 21 مليون دولار، ووضع كفالة بنكية باسم أمين عام مجلس تنظيم البورصات العالمية بنسبة 30 في المئة من رأسمال الشركة.

الحكومة، وفي خطوة احترازية، وبعد شكاوى من المودعين، قررت إحالة 28 من هذه الشركات إلى محكمة أمن الدولة بتهمة الاحتيال وإساءة الائتمان ومخالفة قانون البورصات العالمية الذي وضعته الحكومة مؤخرا لتنظيم عمل تلك الشركات.

وألقت السلطات الأمنية الأردنية القبض على أكثر من 37 شخصا من أصحاب شركات تتعامل مع البورصات العالمية، ووضع الحجز التحفظي على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة ملكيتها لأشخاص يساهمون في الشركات.

وأصدرت محكمة أمن الدولة، وهي محكمة خاصة، قرارات الحجز التحفظي على 27 شخصا في قضايا البورصات العالمية. وخاطبت المحكمة هيئة الأوراق المالية، ومركز إيداع الأوراق المالية، ودائرة الأراضي والمساحة، ومؤسسة المناطق الحرة، والمنطقة الحرة في الزرقاء، وإدارة ترخيص السواقين والمركبات، وسلطة وادي الأردن، وسلطة العقبة الاقتصادية، لوضع إشارة الحجز التحفظي على أموال أشخاص كانوا يساهمون في شركات تتعامل في البورصات العالمية.

> **يمتد اثر انهيار الشركات العاملة في البورصة إلى الاقتصاد بشكل عام**

وتزامنت إجراءات أمن الدولة مع تواصل الأنباء في السوق عن تداعي شركات تتعامل في البورصات العالمية واحدة تلو الأخرى، وفرار أصحابها، في ظل عجزهم عن الوفاء بالتزامات شهرية دأبوا على توزيعها على المواطنين كأرباح، فيما أغلقت الشركات أبوابها أمام مواطنين مودعين فيها، فضّلوا استرجاع رؤوس أموالهم.

مراقب عام الشركات صبر الرواشدة قال: «إن عملية التصفية لتلك الشركة لا تتوافق وأحكام القانون، وعليه تم إحالتها إلى النائب العام. ويرى مراقبون أن محاولات الشركات اللجوء إلى التصفية نابع من عدم قدرتهم على تصويب أوضاعهم مع أحكام قانون تنظيم التداول في البورصات الأجنبية الذي صدر مؤخرا.

المواطنون الأردنيون مازالوا يترددون على مكاتب هذه الشركات، التي أغلقت غالبيتها، على أمل منهم باستعادة جزء من رأسمالهم الذي أودعوه لدى الشركات التي وعدتهم، بحسب العقود بأرباح شهرية.

أردني

"مهر العروس وتحويشة المنجرة"

إربد: كل طرق الاستثمار في البورصات تؤدي إلى الخسارة

محمد العرسان

لم يتمكن أبو أحمد السيلاوي، 41 عاما، من الوفاء بجميع مستلزمات العيد بعد أن خسر كل ما ادخره من عمله في "المنجرة" الخاصة به في إحدى شركات البورصة التي انهارت في مدينة اربد.

يروي أبو احمد، الذي يعيل أسرة من أربعة أطفال قصة تعامله مع الشركات التي تتاجر في البورصة الأجنبية قائلا: البداية كانت بعد أن شاهد الإرباح الخيالية التي يحققها أصدقاؤه من وراء الاستثمار في هذه الشركات ـ ما دفعه لاستثمار 10000 دينار، هي كل ما تمكن من جمعه من كد الأيام، كما يقول. ولم يتردد أبو أحمد في زيارة شركة "بني هاني" للاستثمارات المالية، وإيداع كامل المبلغ ليحصل في مقابل ذلك شهريا على مبلغ 800 دينار، لكن هذا الحال لم يدم طويلا، فبعد ثلاثة أشهر فوجيء أبو احمد بانهيار الشركة وإلقاء القبض على صاحبها وحجز أمواله. وهو اليوم، لا يعلم مصير "تحويشة العمر" سوى أنه قدم شكوى لدى وزارة الصناعة والتجارة لعله يحصل على ماله أو جزء منه، على الأقل.

أما محمد حسان، فقد امتزجت في قصته الطرافة بالمأساة، فقد حمل مبلغ 2000 دينار، "ليستثمرها" في شركة "الحواري للاستثمارات المالية"، لكن خطوته الاستثمارية باءت بالفشل، فقد خسر كامل المبلغ الذي لم يكن ملكه على أي حال، فهو كان قد استدانه لكي يخطب فتاة تشاركه حياته المستقبلية، لكن القصص "الخيالية" التي سمعها عن أرباح طائلة حققها المستثمرون في البورصات الأجنبية، أنعش في نفسه غريزة الجشع والطمع في ربح سهل، ما دفعه لاستثمار المبلغ في البورصة، على أمل الحصول على مبلغ إضافي يعينه على تكاليف الخطوبة، لكن تفجر قضية الشركات المتعاملة بالبورصات الأجنبية، وانهيار شركة الحواري التي وضع فيها المبلغ، وضع نهاية مأساوية للقصتين: قصة استثماره وقصة خطبته.

لكن بادرة أمل صغيرة راودته أخيرا في الحصول على جزء من المبلغ الذي وضعه على أي حال، فقد أعلنت شركة الحواري التي وضع فيها "استثماره" عن نيتها تسوية أوضاعها خلال ثلاثين يوما، وقال مدير عام الشركة محمد الحواري في تعقيبه على تجمهر مئات الأشخاص أمام شركته في وسط مدينة اربد، إنه لم يغادر البلاد، وهو يقوم حاليا بتسوية بعض القضايا التي أقامها على بعض الشركات التي تعمل تحت مسمى MARKET MAKER، والتي قامت بحجز ملايين الدنانير المتحققة للشركة.

اختلفت ردود الفعل على ما حدث في قضية البورصات الأجنبية، فمن المستثمرين من لاذ بالصمت وأنكفأ على نفسه يندب حظه، ومنهم من رفض حتى الحديث عما جرى له محملا نفسه مسؤولية خسارته، أو لائما أقاربه أو جيرانه أو أصدقاءه على هذه الخسارة. وهنالك من لم يستسلم لليأس فبادر إلى التجمهر أمام مقرات الشركات التي هجرها موظفوها. ولكن هنالك من أفقدته الخسارة رشده، فبدأ في توجيه الاتهامات ذات اليمين وذات الشمال.

فقد رفع المواطن أيمن الخصاونة عريضه خطية وقع عليها عشرات من سكان المدينة لمحافظ إربد قبل أسابيع، يناشد فيها الحكومة "الحفاظ على أموالهم ومدخراتهم التي ذهبت في مهب الريح"، وحملت العريضة الحكومة مسؤولية السماح لهذه الشركات العمل دون متابعتها منذ البداية، كما حملوا الإعلام الرسمي وبعض الصحف الإعلانية مسؤولية الترويج لهذه الشركات، "الأمر الذي دفع سكان المدينة للاطمئنان والاستثمار فيها". كما قالت العريضة. ولم ينس الخصاونة أن يتهم الحكومة "بإفشال هذه الشركات في صورة متعمدة ولأسباب عديدة أهمها: عدم رغبة الحكومة في أن يعيش المواطن في بحبوحة مادية، والسبب الثاني هو محاباة الحكومة للبنوك التي شلت هذه الشركات عملها"، كما يقول.

الاقتصادي فهمي الكتوت، يحمل الحكومة المسؤولية، ولكن من وجهة نظر أخرى، فهو يؤكد "أن الوضع الاقتصادي السيئ وارتفاع الأسعار والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي تنتهجها الحكومة، أدت إلى زيادة الممارسات السلبية، بالإضافة إلى عدم وجود ثقافة استثمارية عند هذه الأوساط الشعبية البسيطة غير المتمكنة من العمل الاستثماري، ما جعلها تقوم بالاستثمار لتحقيق الربح المادي السريع". لذا فإنه لا يستغرب بروز مثل هذه المظاهر، طالما أن القوانين الأردنية قاصرة عن مواجهتها".

الخبير الاقتصادي مازن مرجي، من سكان المدينة، يضيء جانبا آخر من القضية هو تأثير هذه القضية على حركة الأسواق. يقول: "هذه الأزمة سحبت من الأسواق مبلغا يراوح بين 500 و 600 مليون دينار، وهو ما أدى إلى تأثر حركة الأسواق سلبا، رغم أن اغلب الأموال جاءت من خلال القروض والبنوك". وأوضح أن استمرار ارتفاع الأسعار في مختلف الجوانب أدى إلى تآكل القدرة الشرائية لدى المواطن.

ما قاله مرجي يمكن رؤيـة ترجمة له في الحركة التجارية في مدينة أربد التي يناهز عدد سكانها 650 الف نسمة، فهي تعاني من تداعيات أزمة البورصة.

وقد اشتكى عدد من تجار الملابس والحلويات في شارع السينما، أكثر شوارع إربد حراكا، من انخفاض في القوة الشرائية في المدينة قدره تجار في الشارع المذكور بنحو 40 في المئة.

ويرى تاجر المواد الغذائية مروان أبو الهيجاء (تاجر جملة)، أن "أزمة البورصة تسببت في ركود تجاري كبير في المدينة"، غير أنه قال "إن المكرمة الملكية للعسكريين بمقدار 200 دينار للفرد، ساهمت في إنعاش السوق، خصوصا أن نسبة كبيرة من سكان مدينة إربد والقرى التابعة لها هم من أبناء القوات المسلحة".

وعلى الرغم من أن الأرقام التي ضخت في شركات المتاجرة بالبورصة الأجنبية غير معروفة، فإن "مستثمرين" في هذا النوع من الشركات، يقدرون قيمة المبالغ التي أودعت في شركات البورصة في إربد، بلغت حوالي 250 مليون دينار، أي نصف عدد المبالغ "المستثمرة" في أنحاء المملكة كافة. وقد أكد هؤلاء أن "الرقم كان من الممكن أن يزيد، لولا إعلان الحكومة وقف الإيداع لحين تصويب الشركات كافة أمورها القانونية".

الشاعر والبورصة

لم يشفع لأيمن أنه شاعر، فالشعراء أيضا يخسرون أموالهم في البورصة، كما يقول. الفارق الوحيد بين أيمن والخاسرين الآخرين، هو أن زملاءه في الخسارة تجمعوا أمام مقرات الشركات المفلسة "مطالبين بحقوقهم"، أما أيمن فقد انطوى على نفسه وعكف على كتابة قصيدة يصف فيها أحواله بعد انهيار الشركة التي "استثمر" فيها كل مدخراته.

يا اللّه يا مشفي القلوب العليلات
ومعيد للعين الضريره بصرها
ارحم ضعيف ضاع منه ألوفات
وحاله كما عميان فاقد نضرها
قالو لنا "المصفوفه" تطعي الميات
والألف تاخذ ميه منأاثرها
ورهنت الدار ولميت كل الذهبات
ولأيد شوقي وديتهن في صررها
وعشنا شهور في سعاده ومسرات
حلمن سعيد وبعيد عنا طفرها
وشريت سياره من احدث الموديلات
وبقسطها ملزوم فاخر شهرها
وبكل اخر شهر اقبض الميات
كني وزير عايش في بطرها
ومال الزمان واااااخ من هيك ميلات
من بعد عاليها سرنا بقعرها
وسرنا بكل السان فينا احكايات
وكل الجرايد ناشرتنا بخبرها
شي يقول افلس وشي بقول ايشاعات
وحالي كما ضميان ينطر مطرها
شوقي ورا القضبان سجنوه بسكات
ودموع عينه فوق خده حدرها
ياللّه عفوك الارامل ضعيفات
من غيرك الي جود باخر شهرها
وصلات ربي عد جزلات الابيات
على محمد نور عيني ونضرها

أردني

البورصات العالمية والمحلية: أزمة داخل أزمة

رامي خليل خريسات*

مر كثير من الأردنيين في بحبوحة من العيش، ومارسوا نمطاً استهلاكياً لم يعهدوه نتيجة للدفعات التي كانوا يقبضونها كل شهر من الشركات المتاجرة بالبورصات العالمية، فانعكس ذلـك على فئة من المحظوظين الحريصين على القبض الشهري. أما الفئة الأقل حظاً، والتي طمعت في أرباح أكثر من خلال إبقاء المبالغ المستحقة لهم لدى تلك الشركات، فتلك ستعاني أكثر في محاولاتها استعادة أموالها المستثمرة.

وعودة إلى تلك الفئة التي مارست نمطاً استهلاكياً لم تعهده من قبل، فقد ارتقت معيشتها مؤقتاً، وتجلى ذلك فيما رواه لي أحد الأصدقاء التجار، حول تزايد مشترياتهم من محلات السوبر ماركت بدفع نقدي بلغت نسبته 95%، وقلت الإستدانه بعد أن كانت تشكل 50% من المبيعات.

الآن، سيعود الجميع إلى نمط الحياة السابق، بعد تبخر المدخرات والتحسر على تسييل الموجودات الفردية من ذهب وأراض، والتي تلاشت طمعاً في الربح الوفير، في غياب بيانات دقيقه عن أعداد الأردنيين المتضررين والأحجام الحقيقيه للمبالغ المستثمرة، حيث أرى أن الأعداد قد تكون أكثر أهميه من المبالغ لأن مبلغ 1000 دينار عند الفقير لا تقل أهميه عن 10 آلاف عند متوسط الحال، وهكذا، فكل بحسب مقدرته.

النتيجة الأخرى، أنه، وبعد انحسار هذه الموجه التي خلقت تضخماً زائفاً في بعض جوانبه، فان الأرقام المعلنة المقبلة سوف تكون أقرب إلى الحقيقة، حيث ساهم انتفاخ جيوب البعض في تشويه الأرقام الحقيقية، من خلال إنفاق طاريء غير مستمر أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

أما على صعيد البورصات العالمية، فالمريح في وضع الاقتصاد الكلي وفقاً للبيانات المنشورة من البنك المركزي، تؤكد ملاءمة نسبه القروض المحلية إلى الودائع، ما يدرأ أي أزمة في السيولة المحلية ويحمي بنوكنا الوطنية من تداعيات عانتها بعض البنوك الخليجية، ما دفع مصرف الإمارات المركزي لضخ 50 بليون درهم لبث الطمأنينة في قلب المجتمع المالي بعد أزمة البورصات العالمية، لذلك يبقى من الأهمية بمكان إشهار هذه الطمأنينة من قبل البنك المركزي الأردنـي ومن القائمين على بنوكنا الوطنية، مع الإفصاح عن أي تعاملات مشتركه مع البنوك الأميركيه المتعثرة وعلى رأسها ليمان برذر، ليبدأ الاقتصاد في تجاوز أزمتي شركات البورصات الزائفة وتداعيات البورصات العالمية التي هوت سحيقاً في الآونة الاخيرة.

الخلاصة من مجريات الأحداث الاخيرة، هي أهميه توفير قنوات استثمارية لصغار المدخرين ضئيلة المخاطر، سهلة يفهمها العموم، لأنهم في حقيقة الأمر لا يستفيدون من البنوك، لصغر ودائعهم، ولا من قنوات الاستثمار المتاحة الأخرى، ويحتاجون للأخذ بأيديهم نحو مسيرة الادخار الوطني من خلال برنامج للصكوك الوطنية، كما في دوله الإمارات، حين وفرت هذه الصكوك بوصفها أداة ادخارية مجديه ذات عوائد شهريه مناسبة، لها سحوبات وفائزون بجوائز مالية شهرية تشبه اليانصيب الخيري الأردنـي، مع فارق أنها تتناسب مع الشريعة الاسلامية وتخضع لهيئة رقابه شرعية، تلائم شريحة عريضة من الأردنيين الراغبين بالاستثمار الحلال، وتستطيع الحكومة استخدام حصيلتها المالية في إنشاء مشاريع تنموية في المناطق النائية خارج العاصمة، و في المحافظات التي ثبتت معاناتها من احتيال القائمين على شركات البورصات الوهمية أكثر من عمان الواعية.

إن إصدار الصكوك الإسلامية مشروع يستحق دراسة البنك المركزي، ليقدم جواباً شافياً للمجتمع المالي الذي يتساءل عن أسباب غياب الصكوك الاسلاميه من خطط البنك المركزي، في حين أن دول الخليج أصبحت سباقه عالمياً، وتنافس ماليزيا الدوله الأولى في هذا المجال.

***مستشار ومحلل اقتصادي**

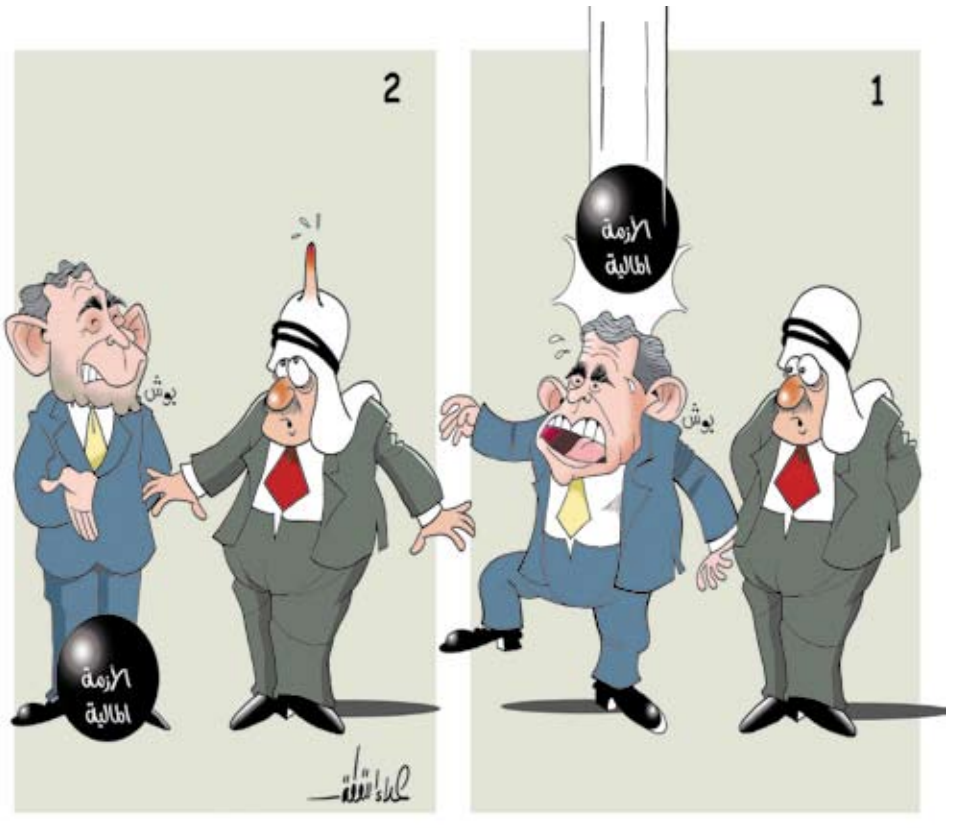

"برادايس" تشتري الشركات المنهارة

محمد الخطيب

أكدت مصادر اقتصادية للسجل أن شركة بورصة عملاقة تعتزم التقدم بطلب ترخيص لدى مجلس تنظيم التعامل بالبورصات الأجنبية برأسمال 50 مليون دينار أردني، تحت اسم «برادايس».

وقالت المصادر إن الغاية من إنشاء الشركة الجديدة، التي يقوم عليها عدد من المتنفذين، هو القيام بشراء شركات البورصة المنهارة، بما في ذلك العقود التي أبرمتها هذه الشركات مع المواطنين، على أن تقوم الشركة بصرف مستحقات المواطنين، بموجب عقود جديدة، وبنسب أرباح أقل مما كانت تصرفه الشركات القديمة.

وزير الصناعة عامر الحديدي، والمدير التنفيذي لهيئة الاوراق المالية وليد خيرالله، أكدا عدم تقدم أي شركة للترخيص حتى الآن.

غير أن رئيس الهيئة الإدارية للجمعية الوطنية لحماية المستثمر أكـرم كـرمـول، أكـد في حديث للسجل، «تسجيل شركة للتعامل مع البورصات العالمية وفق القانون التنظيمي الجديد،» مشيرا إلى أن «هذه الشركة سوف تعمل على شراء موجودات الشركات المالية المفلسة».

ويعتقد كرمول أن حجم رأس المال المسترجع للمستثمرين سوف يراوح بين 10 و 50 في المئة، وذلـك بحسب قوة ومصداقية الشركة المفلسة، «وهذه نتيجة متوقعة للخطأ الواقع على المواطن؛ أولا: بإيداع أمواله لـدى مثل هـذه الشركات، من دون التروي أو التحري عنها، وثانيا: للخطأ الواقع على الشركة ذاتها، حيث أن الرابح الدائم فيها هو الشركات الموزعة للعبة».

وأكـد كرمول أن "الحل الأسلم لمشكلة هذه الشركات هـو تصفيتها وإنـهـاء جميع التعاملات القديمة المرتبطة بها، على أن تؤسس مقابلها شركات جديدة على قدر كبير من المصداقية، يدعمها وجود الضمانات المالية الكافية التي فرضها القانون المؤقت لحماية أموال المستثمرين".

يذكر أن القانون الجديد اشترط أن يكون الحد الأدنى لرأسمال الشركة المساهمة العامة 15 مليون دينار، والشركة المساهمة الخاصة أو ذات المسؤولية المحدودة 10 ملايين دينار. كما اشترط أن يكون الحد الأدنى لرأسمال شركة التضامن أو التوصية البسيطة أو شركة التوصية بالأسهم 10 ملايين دينار، وألا يقل عدد الشركاء المتضامنين في كل منها عن ثلاثة أشخاص.

المفلس الحقيقي والمفلس الاحتيالي

السجل - خاص

مع العدد الكبير من حالات الإفلاس التي تعرضت لها الشركات العاملة في مجال البورصات العالمية بالأردن، طفت على السطح قضية إفلاس الشركات. ويمكن تعريف الإفلاس مبدئيا بأنه "عدم مقدرة هذه الشركات على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها من توزيع للإرباح أو إعادة رأسمال المستثمر إليه."

لكن خبيرا قانونيا قال في حديث للسجل "إن القانون الأردنـي يفرق بين المفلس الحقيقي والمفلس الاحتيالي؛ فالمفلس الحقيقي الذي اشتغل في التجارة بـرأس مـال معلوم، وجـدت له دفاتر منظمة، ووقع على أمواله حريق أو غرق أو خسارات ظاهرة."

ويضيف. "أما استعمال ضروب الحيل والدسائس في جمع رأس المال، والعمل بالتجارة عن طريق التمويه والاحتيال، أو تغفيل التجار "المستثمرين" فهو مفلس احتيالي."

ووفق مصدر مطلع، فقد بلغ عدد الشركات التي تم تحويل أصحابها إلى مدعي عام أمن الدولة حتى الآن نحو 60 شركة بورصة، ويتم التحقيق معها جميعا من قبل مدعي أمن الدولة.

وقد حُولت الشركات المتورطة بقرار من رئيس الوزراء نادر الذهبي إلى نيابة أمن الدولة، وذلك بناء على طلب مدعي عام أمن الدولة لتلقيه العديد من الشكاوى من قبل مستثمرين ضد شركات بورصة تتهمها بالاحتيال، وذلـك باستثناء شركتين هما "ماتركس" و"النبض السريع"، اللتين أحيلتا إلى مدعي عام أمن الدولة بناء على طلب في هذا الشأن قدمه مراقب الشركات صبر الرواشدة إلى رئيس الوزراء.

المكوّنات الطازجة
تجعلها أفضل مكان للبيتزا

PIZZA
PAPA JOHN'S

Better Ingredients.
Better Pizza.

خدمة التوصيل
5806666

زووم..

لافتات من زمان مضى

خالد أبو الخير

لافتات جار الزمان عليها وشرب.. وما زالت قيد التساؤل.

لم تتغير أرقام هواتفها منذ عهد الستة أرقام أو الخمسة أرقام. تحفل بـ"التلفاكس" و"التلكس" وصناديق البريد في عصر ثورة المعلومات.

بهتت ألوانها لدرجة أنك تحار في قراءة ما نُقش عليها ذات "افتتاح".

منها لافتة لطبيب عام، غادر عيادته في وسط البلد إلى مكان ما.

وأخرى، لمكتب دعاية وإعلان ما زال يجمع إلى جانب صحيفتي "الرَّأْيْ" و"الدستور" ثالثتهما "الشعب" التي استحالت في وقت لاحق إلى "صوت الشعب"، قبل أن تتعثر وتشتري صحيفةٌ أخرى هي "الأسواق" أصولَها، وتواجه ذاك المصير.

لافتات أخرى تتدلى آيلة لسقوط، لم يبقَ منها سوى اسم الشركة ورقم هاتفها، ترشد عابرين قلما يحفلون بالتاريخ، إلى ما كان.

قبل شهور شنّت أمانة عمّان حملة ضد اللافتات المخالفة للشروط الجديدة التي وضعتها، ما يطرح السؤال: أُبُعِدّ هذه اللافتات المنتشرة في شوارع وسط البلد، مطابقة للشروط الجديدة!

اشتري الوجبة المكبّرة
واربح 15 تلفزيون LG
LCD 32”
و آلاف الجوائز الفورية
برجر كنج
على مزاجك ... انت!
خدمة التوصيل المنزلي
عمان 5805555
الزرقاء 3651500
إربد 7243388

اجتماعي

بورتريه

عبدالعزيز الدوري:
هامش على سيرة "المؤرخ الأول"

محمود الريماوي

في نهاية العقد التاسع من عمره المديد يبدو "شيخ المؤرخين العرب" في كامل حيويته العقلية، وقيافته الشبابية، متفكراً بعمق في حال الأمة مصغياً لمحدثه مدققاً في كل تعبير يسمعه ويطلقه، محاذراً إطلاق أحكام عاطفية، مشدداً على أنه مؤرخ لا سياسي.

لقد مضت نحو أربعة عقود على إقامة الدوري بيننا، أستاذاً جليلاً ونشطاً في الجامعة الأردنية.. وتتويجاً لعطائه الثر وتقديراً لمستواه الرفيع، منح العام الماضي صفة "أستاذ متميز" وذلك في أول مرة تمنح فيها الجامعة الوطنية هذا اللقب لأحد أساتذتها البارزين، الذي ما زال يستقبل طلبته من معدي الرسائل الجامعية في شقته بشارع المدينة المنورة في العاصمة "ذلك أفضل للطلبة أيضاً، إذ يمكنهم أن ينعموا بوقت أطول.." كما يقول.

زملاء لعبدالعزيز الدوري، منهم الأستاذ علي محافظة، يصفونه بأنه «المؤرخ العربي الأول في القرن العشرين، وقد وضع نظرية حول تكون الأمة العربية قبل الإسلام لم يدحضها أحد وامتاز بدراسته لأثر العوامل الاقتصادية في الحياة الاجتماعية والثقافية»، كما يقول محافظة.

انتقل الدوري الى عمان أواخر العام 1969، بعد أن ضاق بسلسلة الانقلابات التي تعاقبت على بلده وفي العام 1970 التحق بالجامعة الأردنية ولم يستبدل بها منذ ذلك الحين أية جامعة او مؤسسة أخرى، علماً بأنه تلقى عروضاً كثيرة من جامعات مرموقة مثل: جامعة لندن، وجامعة برونستون، والجامعة الأميركية في بيروت، كما لم يستبدل بوطنه الثاني أي بلد آخر في الشرق والغرب (زملاء له يؤكدون عدم تمتعه بالجنسية الأردنية حتى الآن، وأقل ما يقال في هذا الصدد أن متطلبات منح الجنسية تنطبق منذ أمد طويل على شيخ المؤرخين العربي، الذي لا يسعى لمغنم أو أية صفة، ويصنف نفسه مواطناً عربياً).

للدوري مع كوكبة آخرين من رواد العلم في العراق، فضل تأسيس جامعة بغداد العام 1959، وإن كانت بلاد الرافدين شهدت قبل ذلك تأسيس كليات متفرقة، منها مدرسة الحقوق التي نشأت في العهد العثماني. وقد تولى رئاسة الجامعة أواسط الستينيات، إلا أن متطلبات العمل من حوله وحول الجامعة، دفعته لقبول دعوة من الجامعة الأميركية في بيروت كأستاذ زائر في قسم التاريخ، لكنه ظل حريصاً على استمرار صلته القوية بالوطن وبالحياة الأكاديمية والثقافية فيه.

الدوري الذي انصرف للتأريخ، كان يرغب في البدء بدراسة الاقتصاد. توجه مبعوثاً الى المملكة المتحدة في العام 1937، وسعى هناك لدراسة الاقتصاد إلا أن القائمين على جامعة لندن أوضحوا له عدم توافر فرصة له لدراسة ما يرغب، مفسحين له في المجال لدراسة التاريخ، ومن هنا كان قراره بالتخصص في التاريخ الاقتصادي. يذكر الدوري لمحدثه أن مدرساً لبنانياً (عبدالله الحاج) في بغداد حبب إليه في المرحلة الثانوية دراسة الاقتصاد.

يترحم الدوري على مستوى التعليم المرتفع آنذاك "كان أساتذتنا يكلفوننا في السنة قبل الأخيرة من المرحلة الثانوية بإعداد بحوث، ويحفزوننا على القراءة خارج المنهج، فقرأت من بين ما قرأت كتاب (محمد) لمحمد حسين هيكل و (طبائع الاستبداد) لعبدالرحمن الكواكبي".

العام 1943 عاد الدوري الى بغداد بشهادة الدكتوراه، والتحق مدرساً بدار المعلمين، التي خرجت أجيالاً من الأكاديميين والمربين وأهل الفكر والمعرفة. وانكب على دراسة التاريخ ووضع المؤلفات.

الحياة السياسية الصاخبة بما في ذلك حركة محمد رشيد الكيلاني، التي تزامنت عودته الى الوطن مع قيامها، لم تجذبه للعمل الحزبي. "كنت وما زلت مؤمناً أن المؤرخ ينبغي أن يكون مستقلاً عن التيارات الحزبية والسياسية لضمان موضوعيته.كان اتجاهي وما زال قومياً عربياً، على أني لم أنضم الى حزب البعث ولا حركة القوميين العرب ولا التيار الناصري".

ارتبطت بصداقات وعلاقات شخصية مع سياسيين كثر، عراقيين وعرباً. يكن الدوري تقديراً خاصاً للزعيم الراحل جمال عبدالناصر الذي يؤمن بما يقول ويعمل وعلى استعداد للتصويب متى رأى وقوع خطأ في الأداء أو الخطاب.

عبدالناصر بين قلة من القادة يمحضهم الدوري تقديره "الأصل هو أن يخدم الحكام شعوبهم وأوطانهم ولا فضل لأحد إذا أدى واجبه، فذلك هو منطق الأمور.. ولا تستهويني كثيراً مقولة دور الفرد في صناعة التاريخ". مع ذلك تستوقفه شخصيات مثل: غاندي، ونهرو، ونيلسون مانديلا.

يلحظ الدوري غياب مشروع نهضوي قومي، وسريان حالة من التفكك في المنظومة العربية، ويرد بعض أسبابها الى المقولة المغلوطة الشائعة "وحدة مطلقة أو تجزئة مطلقة". وأن هناك أكثر من خيار ثالث صالح مثل تجربة الاتحاد الأوروبي التي استغرقت لإتمامها نحو نصف قرن من البناء والتكامل المنهجيين.في رأيه ان مشاريع الوحدة السابقة ومنها وحدة مصر وسورية في العام 1958 نشأت بصورة عاطفية انفعالية. حال الأمة لا يسره.لكنه يتردد في إطلاق احكام سلبية قاطعة عليه كما درج كثيرون. ويرفض وصف الوضع بأنه "انتقالي" ويتساءل : انتقالي من أية مرحلة لأية مرحلة؟.

في الأثناء يحمّل الدوري الاحتلال الأميركي مسؤولية التدهور الذي يعانيه العراق على غير صعيد، بما في ذلك الانشطارات المذهبية والطائفية والمناطقية واستشراء العنف.

يعتبر ما جرى ويجري بأنه استباحة كاملة. يحاجج أن الاستقطاب الطائفي غريب عن السياق التاريخي لحياة العراقيين عبر العصور. يقول: إن استشراء هذه الحالة حمله على إعادة قراءة فصول في تاريخ العراق، وقد لاحظ أن البويهيين القادمين من بحر قزوين الذين حكموا العراق في القرن الرابع الهجري، قد سيروا آنذاك مواكب للشيعة والسنة في المناسبات الدينية، وبعدئذ اختفى الفرز بين مكونات النسيج الاجتماعي، وتواصلت الحياة المختلطة والمشتركة بين سائر الأعراق والأديان والطوائف والمذاهب، لا بين سنة وشيعة فقط.

ينفي الدوري أيضاً أن تكون هناك ثقافة سائدة أو تقاليد للعنف السياسي في بلاده، باستثناء العسف الذي مارسته السلطات في حقب مختلفة وألحق الأذى بمختلف شرائح الناس. يشير الى أن الرحالة الذين وفدوا الى العراق في القرن التاسع عشر لاحظوا أجواء من التآلف والتوادد تسود المجتمع، ولم يلحظوا استشراء أو وجود عصبيات.

خلال ذلك يتفحص الدوري من منزله مجريات الأمور بذهن صاف وثاقب. لا يستسلم لضغوط نفسية وردود فعل عاطفية، مترقبا كما يستنتج زائره أمراً ما، سوف ينجلي عنه العصف الذي يشهده موطنه.

اجتماعي

بورتريه

أمين محمود: يحب أن يبقى تعمرياً!

خالد أبو الخير

الشاب الذي غادر في مقتبل الأمل إلى الولايات المتحدة من مطار قلنديا/ القدس في العام 1966، عاد عبر مطار عمّان المدني في ماركا الشمالية العام 1972، وكانت مرابع صباه وشبابه في بيت لحم والقدس قد نأت كحلم بعيد.

«أعطني تعليماً جيداً أعطك أمة صالحة»، يتمسك بهذه المقولة كلما هالته الحال التي وصلنا إليها، مشهراً إيمانه كأستاذ جامعي وإداري بأن نوعية التعليم تؤدي دوراً محورياً في تقدم الأمم وتأخرها.

بين قرع الأجراس وصوت الأذان وُلد أمين محمود في بيت لحم ، لأسرة متواضعة ذات إرث بدوي «تعمري»، ولأب كان أمياً، بيد أنه عشقَ التعليم لسبب أو لآخر، فكان أن اتخذ قراره بإرسال ابنته الكبرى «حلوة» إلى القدس لمتابعة تحصيلها الثانوي ثم الجامعي في القاهرة، وهي واحدة من أوائل السيدات اللواتي حُزْنَ الشهادة الجامعية، واقترنت في ما بعد بالأديب أمين فارس ملحس. وتبعها في التعليم ركب الأولاد.

الأسرة كانت تعيش على هامش المجتمع، وتعوّل على الفتى الخجول غضّ الأهاب، أن يثبت جدارته وقدرته على التنافس مع أقران عديدين كانوا ميسوري الحال.

ثلاثة كيلومترات ذهاباً وإياباً قطعها صيفاً وشتاء إلى مدرسته «بيت لحم الثانوية»، مراتٍ يخوض في الوحل والثلج يعتريه هاجسُ بطل «تحت سماء الجليد» لـ«جاك لندن» الذي لا ينجح قطّ في الوصول. وأخرى تحت قيظ الظهيرة حاثّاً الخطى، وراء ما صار إليه.

ساعات طوال أمضاها دارساً على ضوء سراج، قبل أن تتطور الحال بالعائلة إلى استخدام «اللوكس نمرة 4»، وصولاً إلى القراءة تحت أضواء عواميد الكهرباء بمعية طلاب آخرين، كان منهم أصدقاء انسحبوا بهدوء واختفوا في العتمة والريح والحروب والمسافات.

أنهى الثانوية العامة في العام 1958، وحاز بعثةً لدراسة التاريخ، في جامعة عين شمس بالقاهرة، حيث كانت الناصرية في أوجها. «للمرة الأولى شعرنا، نحن الخارجون من مأساة ضياع فلسطين، أن القضية الفلسطينية ليست حكراً علينا، لكنها قضية العرب في كل مكان. رأينا كما رأى طلاب مصريون وعراقيون وسوريون وغيرهم، في قيادة عبد الناصر سبيلاً للتحرير، فانسقنا وراء الشعارات وعشنا مرحلة الهيجان الرومانسي. كنا نجري وراء الشعارات النبيلة دون أن يتوافر لنا الوقت لاختبارها. نجري وراء الهدف دون أن نهتمّ بالطريق التي توصلنا إليه».

..لم تكن الطريق طويلة إلى دار المعلمين في العروب، لكنه قطعها خفيفاً، يسبقه شغفه بالمهنة وتطلعه لخوض تجربة التدريس. غير أنه لم يدّرس التاريخ، وإنما اللغة العربية، نظراً لوجود شاغر في مجالها.

زامله في الدار الشابُّ الخليلي الذي صار مديراً للإذاعة، ثم وزيراً لشؤون الأرض المحتلة، مروان دودين.

أكمل عمله في سلك التدريس في المدرسة الراشدية الكائنة في شارع صلاح الدين قرب المتحف الفلسطيني بالقدس. ومن أساتذتها المجيدين الأديب ذائع الصيت خليل السكاكيني، وحسني الأشهب.

تميزت علاقاته بالطلبة بالانفتاح. يذكر منهم غسان طهبوب، مستشار الشيخ محمد بن راشد في زمننا هذا.

سائراً في دروب القدس العتيقة وصولاً إلى باب العامود، لطالما لحظَ الشُبَكَ الذي يفصل شرقِ المدينة عن غربها، وعيون إسرائيليين تترصد طرقات تستعيد ابتهالَ عابديها.

ودّعَ القدس في العام الذي تلى، بعد أن حصل على منحة فلوبرايت لدراسة الماجستير في التاريخ الحديث بجامعة جورج تاون الأميركية في العام 1966، وهناك عاش محنة حرب 1967 والهزيمة التي أشعلت عملية نقد الذات: ما الذي حدث، ولماذا؟ فضلاً عن قلقٍ على مصير الأهل والأصدقاء، وعلى مستقبل أمة ها هي حتى الآن، بعد أربعين عاماً ونيف، تواجه أسئلة المصير.

تأثر في تلك المرحلة بالمفكر هشام شرابي، الذي كان أستاذه. «تكمن قوة شرابي في تركيز دراساته الأكاديمية على الثقافة الغربية، إلى أن شكّل العام 1967 نقطةَ تحول في فكره، فقد بدأ يجمع الطلبة العرب في ندوات ويحلل الواقع العربي من منطلقات فكرية غربية فضلاً عن بعض الفكر العربي الإسلامي».

انتهت منحة فلوبرايت في العام 1968، فقدم لمنحة تنافسية لدراسة الدكتوراه في الجامعة نفسها، وحازها بجدارة.

ارتأى أن يدعو باسم الجامعة، الملكَ الراحل الحسين لإلقاء محاضرة إبان رحلة ملكية إلى الولايات المتحدة في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن 242. اعتذرت السفارة عن إيصال الدعوة للملك، فأوصلها إليه عبر أحد المقربين إبان توقفه في باريس، وقَبلَها الملك على الفور. «ألقى الحسين خطاباً مهماً على الطلبة، تبعه نقاش مستفيض، تحدث فيه الملك بأريحية شارحاً الحق العربي في فلسطين، ثم قال لي حين قدّمني له أحد الأساتذة: بلدك ينتظرك».

لم يكد العام 1972 يحل، وكان حينئذ قد حاز الدكتوراه، حتى شد الرحال مستعجلاً السفر إلى أرض الوطن، تسبقه أحلامه وآمان ما زالت عذاباً.

عمل في قسم التاريخ بالجامعة الاردنية، ثم يمّم في العام 1977 صوب جامعة الكويت أستاذاً زائراً. «تجربتي الكويتية كانت فريدة، فالجو العام منفتح ومختلف عن كثير من الدول العربية، فضلاً عن توافر حركة ثقافية رائجة وصحافة حرة».

قفل في العام 1982 عائداً إلى عمان، حيث شارك بتأسيس مركز الدراسات العبرية بجامعة اليرموك، الذي انضم بعدئذ إلى مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

الهوى الكويتي أغراه بالسفر مجدداً إليها من 1986 إلى 1990، وقد وقع الغزو العراقي وهو في إجازة في عمّان. لكنه عاد للكويت لينهي متعلقاته. «فترة الغزو كانت صعبة ومُرّة على الجميع، ومن أكثر من عانى منها فضلاً عن الكويتيين، الأردنيون والفلسطينيون».

جاهد ونحو 25 أستاذاً أردنياً في إنقاذ سجلات جامعة الكويت (ذاكرة الجامعة)، وسلموها للمستشار الثقافي في السفارة الكويتية بعمّان آنـذاك، يوسف خريبط، كما أوضحوا له حقيقة الموقف الأردني.

عُيّن في العام 1991 رئيساً لجامعة البترا. «من الأشياء التي أعتز بها في إدارتي الجامعية تعزيز مفهوم العمل الجماعي، وقدرتنا على أن نخلق في البدايات بيئة جامعية معقولة».

أما ما أعياه فعله خلال مسيرته في الجامعات الخاصة فهو «إرساء ثقافة ولغة مشتركة ما بين صاحب المال وأستاذ الجامعة».

جاء وزيـراً للثقافة في حكومة عبد السلام المجالي في العام 1993. يعتز بمشروع لم يكتمل في عهده، هو تحويل قلعة كانت تُستخدم سجناً في معان إلى مركز ثقافي للأطفال. ويستذكر بكثير من الاعتزاز أن طلبات عديدة انهالت على الوزارة، تطالب بتحويل سجون وقلاع في شتى أنحاء الأردن إلى مراكز مماثلة.

غادر حقيبة الثقافة إلى رئاسة جامعة الزيتونة لمدة سنة، ثم انتقل لرئاسة جامعة عمّان الأهلية لسنوات سبع لم تكن عجافاً، فقد عمل على إنشاء اتحاد للجامعات العربية الخاصة، ظل أميناً عاماً له حتى أربعة أشهر مضت.

كثيرون يلحظون تمسكه بلهجته الريفية، ما يدعو مقرباً منه للقول إن أمين محمود «يحب أن يبقى تعمرياً وبسيطاً لم تعتوره أمراض المناصب ومثالبها».

تقلقه التحديات التي تواجهها المنطقة، ويدعو للارتقاء لمستواها، لا أن تلهينا القضايا الهامشية، ممخضاً ولاءه «لقيادتنا الهاشمية المستنيرة التي هاجسها الأساس أمنُ الأردن واستقراره ونموه».

بعين المؤرخ يلحظ «أن أهم ما في الأردن أنه نتاج لانصهار مختلف المنابت والأصول في هوية وطنية تسعى لبناء قوتها الذاتية وتساهم في البناء الوحدوي»، محذّراً: «أي محاولة للوقوع في متاهات المنابت والأصول ستعيق التقدم وتقصر بنا عن مستوى التحديات».

ينهي أمين محمود كلامه، ويترك للتاريخ الذي درسه أن يحكم في مقبل الأيام على تجربته.

Q.

What are the top two reasons why
smart educated people use our website?

www.al-sijill.com

A.

1. They're educated.
2. They're smart.

السّجل
أسبوعية | سياسية | مستقلة

79 شارع وصفي التل
ص.ب: 4952
عمان 11953 الاردن

هاتف:
00962 6 5549797
00962 6 5536911

فاكس:
00962 6 5536991

البريد الالكتروني:
info@al-sijill.com

إقليمي

محاولة أخرى لعودة الجامعة العربية إلى العراق

معن البياري

بعد أكثر من عشرين شهراً على مغادرة رئيس بعثة جامعة الدول العربية السابق في العراق المغربي مختار لماني بغداد، وصل إليها في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر الجاري خلفه هاني خلاف، بعد يوم من زيارة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط في زيارة هي الأولى من نوعها من 18 عاماً، أعلن خلالها عن موعد قريب لإعادة افتتاح سفارة بلاده في بغداد، وهو ما تأخر كثيراً، بعد خطف واغتيال السفير المصري في العاصمة العراقية في تموز/ يوليو 2005 إيهاب الشريف.

المبعوث هاني خلاف، كان صريحاً في قوله إن الجامعة لا تملك صلاحيات وآليات كافية للعمل في العراق

لا يبدو وجيهاً القول إن استئناف الجامعة حضورها هناك بعد الغياب الطويل، يعود إلى ما يشيع الحديث عنه حالياً بشأن تحسن الوضع الأمني وانخفاض مستوى العنف في البلد المحتل، ذلك أن رئيس البعثة السابق تواجد في العاصمة العراقية وكان العنف في مستواه العالي إياه، بل إن أحد الحراس المكلفين بحمايته قضى في هجوم مسلح، ولم يشر مختار لماني حين انسحابه من مهمته إلى أن المخاطر الأمنية كانت أسباب عزوفه الوحيدة عن الاستمرار في موقعه. تحدث في حينه، في كانون الثاني/يناير 2007، عن «استحالة إنجاز أي شيء جدّي وإيجابي، على طريق المصالحة الوطنية في العراق»، يمكن أن تقوم به بعثة جامعة الدول العربية على هذا الصعيد، وتحدث أيضاً عن «غياب أي رؤية عربية لمعالجة الوضع العراقي».

يؤتى هنا على إشارتي الدبلوماسي المغربي المذكورتين، وفي البال أن الرئيس الجديد لبعثة جامعة الدول العربية في العراق المصري هاني خلاف، كان صريحاً في قوله قبل أسابيع إن الجامعة لا تملك صلاحيات وآليات كافية للعمل في هذا البلد، وأن الولايات المتحدة وقوى إقليمية وأطرافاً عراقية، لا ترغب بدور قوي لها في العراق. ولدى مغادرته مطار القاهرة إلى بغداد الاثنين الماضي،صرح أنه سيتواصل مع مختلف مكونات الشعب العراقي، وسيعمل على تعزيز الدور العربي هناك.

شهدت الشهور الأخيرة كثافة ملحوظة في زيارات المسؤولين السياسيين العرب إلى بغداد، وإعلانهم عن فتح سفارات لبلادهم، وذلك ما قد يُيسر مهمة بعثة الجامعة ورئيسها الجديد، وقد كتب رئيسها السابق مختار لماني أنه شعر في أثناء سنة عمله أنّ لا شيء بوسعه تقديمه للعراقيين، وذلك في بيان صريح وجريء نشره في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007، بعنوان «صفحات مؤلمة من تجربتي في العراق»، ومما جاء فيه مثلاً أن «النخبة السياسية العراقية تواصل سياسة الهروب إلى الأمام، وأن الغالبية العظمى منها لا تؤمن بشيء اسمه العراق».

وانتقد الدبلوماسي المغربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى بشدّة، واجتماعات الجامعة بشأن العراق، والتي كان يستدعى للمشاركة فيها، ويصفها بأنها كانت مسرحية إعلامية ذات طبيعة رتيبة ومملة، وبعيدة عن فهم الحقائق على الأرض. ولم تشعر الجامعة يوما من المفيد أن يخاطب لماني - على ما يقول - المجتمعين لينقل إليهم انطباعاته وتقاريره عن الحالة في العراق، ويضيف أن «الأكثر إثارة للألم، أن موسى كان يصر على أن يستضيف في تلك الاجتماعات صديقه السياسي السوداني مصطفى عثمان إسماعيل، بوصفه مبعوثه الخاص للعراق، وهو الذي لم تطأ قدماه هذا البلد».

من المفيد قراءة وثيقة مختار لماني في الوقت الذي يصل فيه خلفه إلى بغداد، وآمال واسعة تحوط الأخير، بأن ينشط الحضور العربي في العراق بعد اندفاعة سياسية واضحة تجاه هذا البلد، كان من مظاهرها زيارة الملك عبد اللّه الثاني بغداد في آب/أغسطس الماضي، وزيارة رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة، وإعلان دمشق، مثلاً، الشهر الماضي عن تسمية سفير لها في بغداد، وهو ما كانت بادرت إليه الإمارات والبحرين وغيرهما.

ويكون مناسباً أيضاً أن تكون التوقعات من أداء بعثة الجامعة في العراق متواضعة، ليس فقط للقناعات المتوطنة، والحقائق الميدانية القائمة في هذا البلد، ومن أبرزها أن الفاعل الأميركي هو صاحب الدور الأهم هناك، وأن التأثير الإيراني يزداد يوماً بعد يوم، وصار حاضراً ومؤثراً، بحيث بات العراق الورقة الرابحة بيد النظام الثيوقراطي لطهران، على ما كتب مختار لماني، وعلى ما باد هو للعيان.

ليست هاتان الحقيقتان وحدهما ما يدفع إلى تواضع التوقعات من الرئاسة الجديدة لبعثة الجامعة في بلاد الرافدين، رغم النيّات الطيبة والرغبة الصادقة لديها، بل هو حال العمل العربي المشترك، وعجز مؤسسة جامعة الدول العربية على إنقاذه، حيث الخلافات البينية، خصوصاً بين دول توصف بأنها محورية، تنبئ عن نفسها، وتؤشر إلى أسباب وجيهة لإخفاق غير مستبعد لأية جهود نحو فاعلية عربية مشتركة، تمثلها الجامعة في العراق.

لا يغيّب هذا الأمر أن جهوداً محمودة بذلتها الجامعة في الموضوع العراقي، فقد تبنت الجامعة في منتصف 2006 مبادرة الوفاق الوطني، بالاتفاق مع القادة العراقيين، واستضافت مؤتمراً واسعاً لعديد من هؤلاء من أجل هذا الهدف. واتضح لاحقاً أن المبادرة عبرت عن نيّات طيبة لدى الأمانة العامة للجامعة لا أكثر، وكان عمرو موسى بادر إلى زيارة العراق قبل أكثر من عامين وجال فيه، وزار كردستان، والتقى بمختلف الفاعليات القيادية، الحزبية والدينية والتكوينات المختلفة. وسبق تلك الزيارة أن وفداً مرموقاً من الجامعة قضى أياماً هناك، ترأسه مساعد الأمين العام أحمد بن حلي، ونشط بهمة واضحة في التواصل مع جميع التمثيلات السياسية والطائفية والعشائرية العراقية، وأعدّ تقريراً وصف بأنه وافٍ في توصيف المشهد السياسي والأمني المعقد. وبعيد مغادرة مختار لماني بغداد، قام وفد من الجامعة برئاسة بن حلي أيضاً بزيارة «استطلاعية» شاملة، التقى فيها معظم الأطراف العراقية المؤلفة للحكومة والبرلمان، و تلك التي خارج العمل السياسي، وكان يسعى لعقد مؤتمر للمصالحة العراقية في القاهرة، وهو ما لم يتم.

عمرو موسى

فؤاد السنيورة

التوقعات من أداء بعثة الجامعة في العراق متواضعة

هي مهمة شديدة الصعوبة، إذاً، مُلقاة على الرئاسة الجديدة لبعثة جامعة الدول العربية في العراق: طموحات وآمال كثيرة كبيرة، ومعوقات (أو معيقات) أمامها أكثر من ظاهرة، وهي مهمة موصولة بجهود بادرت الجامعة إليها في السنوات الأربع الماضية، تمني بعض النجاح لها، هو ما يمكن اختتام التذكير بها هنا.

إقليمي

تحسين يقين

القضية الفلسطينية خارج الأجندة الدولية

القدس- تنشغل رئيسة كاديما الإسرائيلي تسيفي ليفني بتشكيل الحكومة بمشاوراتها مع الأحزاب الإسرائيلية، علنا مع الأحزاب المشكلة للائتلاف وسراً مع آخرين من خارج الائتلاف، في الوقت الذي باتت الأزمة الاقتصادية -التي عصفت بأسواق المال من الولايات المتحدة مرورا بأوربا وليس انتهاء ببورصة تل أبيب- تشكل محوراً للاتفاق ما بين ليفني وقائد حزب شاس حول مخصصات الأطفال من جهة، وقائد حزب العمل إيهود باراك حول الوضع الاقتصادي العام لدولة إسرائيل، والذي أشرك فيه باراك خبراء اقتصاديين حضروا لقاءه مع ليفني.

يأتي هذا الانشغال لدى الأحزاب في إسرائيل في سياق انشغال آخر هو «الخطر النووي الإيراني»، حيث تدفع هذه الانشغالات إلى إزاحة الموضوع الفلسطيني عن سلم الأولويات، رغم ما يوحي به الإسرائيليون ومنهم رئيس الوزراء المستقيل أولمرت من اهتمام بالملف التفاوضي مع الفلسطينيين.

فيما بات العالم وعلى رأسه الولايات المتحدة منشغلا بأزمة أسواق المال، والانتخابات الرئاسية.

وعلى هذا جاءت دعوة اللجنة الرباعية لتأجيل بحث القضية الفلسطينية إلى ربيع 2009 من خلال اجتماع دولي يعقد في موسكو، على غرار مؤتمر أنابوليس الذي عقد في الولايات المتحدة.ورغم تأكيد الرباعية على ان المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية يجب ان تشمل جميع قضايا الحل النهائي دون استثناء، فإن تأجيلها من خلال ترحيلها إلى ربيع موسكو المقبل لا يعني إلا تبديد الوقت، الذي يعرف الاحتلال كيف يستثمره جيدا.

استغلال سياسي إسرائيلي

رئيس الوزراء المستقيل اولمرت، يستغل فرصة انحسار الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية ويعرض على الفلسطينيين اتفاقا، فيسعى جاهداً لإقناع القيادة الفلسطينية بالتوقيع على اتفاق إطار يؤجل قضية القدس، ويتضمن ما يلي:

> **اولمرت، يستغل فرصة انحسار الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية ويعرض على الفلسطينيين اتفاق اطار**

- إجراء تعديلات حدودية بنسبة 6ر7% من مساحة الضفة الغربية تشمل الكتل الاستيطانية الكبرى، وهي: أرئيل وغوش عتصيون ومعاليه ادوميم، علما بأن الجانب الفلسطيني يرفض محاولات ضم الكتل الاستيطانية الكبرى

- تأجيل بحث موضوع المقدسات في مدينة القدس الى مرحلة لاحقة.

- الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، مع تثبيت أجهزة إنذار مبكر في غور الأردن.

- عودة 25 ألف لاجئ، بواقع 5 آلاف لاجئ كل عام، في إطار حالات إنسانية. أما المناطق التي عرضها رئيس الوزراء للمبادلة فتقع في منطقة قطاع غزة وجنوبي الخليل، وفي منطقة زراعية خصبة قرب بيسان، ومناطق في غور الأردن بما في ذلك المستوطنات اليهودية.

سعت السلطة الفلسطينية لانتزاع كتاب ضمانات من الرئيس بوش ، لكن هذا المسعى يصطدم بتردد البيت الأبيض، كون ذلك سيناقض الضمانات التي منحها بوش لشارون.

بهذا لم يكن اجتماع الرباعية الدولية في نيويورك ناجحاً بالمنظور الفلسطيني، فلم يتم بحث مسألة الاستيطان، حيث لم تسمح وزيرة الخارجية الأيمركية كونداليزا رايس بذلك، مهددة بأنها ستقوم بفتح ملف تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ضد إسرائيل.

من جهته شدد أحمد قريع "ابو علاء" رئيس طاقم المفاوضين الفلسطينيين على ان الفلسطينيين لا يريدون من الجانب الأميركي تقديم مقترحات توفيقية للحل

ايهود أولمرت

تسيفي ليفني

،وإنما ألا تغلق الإدارة الأميركية الجديدة باب المفاوضات ،وأن تستأنف المفاوضات على أساس ما تم انجازه حتى الآن في المفاوضات بين الطرفين.

وبينما أكد الرئيس أبو مازن في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة على خيار التفاوض دون أن يقدم بديلا في حال فشل المفاوضات، فإن رئيس فريقه للتفاوض أحمد قريع ذكر انه في حال فشل المفاوضات بشكل كامل، فإن لدى الفلسطينيين خياراتهم النضالية والسياسية ومنها العودة الى خيار الدولة ثنائية القومية، وهو خيار قال انه مدرج في البرنامج السياسي الجديد لحركة فتح!. وقال قريع "هي خيارات موجودة وليست بدعة وليست مقترحا مني وهي شرف لا ادعيه وانما هي مبادرة (فتح) التي قدمتها في العام 1967 حول الدولة الديمقراطية العلمانية التي يتساوى فيها الجميع بالحقوق والواجبات وغيرها ،وهي موجودة في البرنامج السياسي الجديد لحركة فتح ويشمل نصاً واضحاً يتحدث عن هذا الخيار، وأنه إذا فشل خيار الدولتين فهناك خيارات سياسية وهناك خيارات نضالية ومن الخيارات السياسية حل الدولة الواحدة والتعبئة عليه.

لقاء الرباعية الأخير في نيويورك اواخر سبتمبر الماضي ، ركز على الجانب اليومي والإنساني لحياة الفلسطينيين ، بما يشكك في أية جدية دولية في بحث القضية الفلسطينية؛ فثمة ما يشغل العالم عن حل القضية الفلسطينية، وحتى يأتي الوقت المناسب دولياً وإسرائيلياً ستظل القضية خارج الموسم!.

سوء نوايا الطرفين بادية على السطح!

فتح وحماس: حوار المصالحة تسبقه لغة تحريض

القدس- للمراقبين المحايدين أن يعتبروا تمسك حركة حماس بلاءاتها الأربع ،التي تشمل «رفض تشكيل حكومة تكنوقراط أو إجراء تعديل في الأجهزة الأمنية في قطاع غزة دون الضفة الغربية إلى جانب رفض محاولات تجاوز نتائج الانتخابات التشريعية والاستفراد بغزة «. ضرباً من التعنت الدال على سوء النوايا ، ولم تكن تصريحات سامي أبو زهري الناطق الإعلامي باسم حماس حول مسألة انتهاء مدة الرئاسة الأولى ولا الأخيرة، فقد سبقها وتلاها تصريحان حمساويان نالا من الرئيس أبو مازن والحكومة الفلسطينية وحركة فتح، في الوقت الذي لم يسلم الجانب الآخر في رام اللّه من سوء نوايا تجاه حركة حماس، على مستويات عدة، أبرزها المستوى الأمني.

في هذا السياق شنت كتلة حماس في المجلس التشريعي في غزة ،هجوماً على الرئيس وأعلنت عدم قانونية تمديد ولاية الرئيس حتى انتهاء مدة المجلس التشريعي، ما دفع بنبيل شعث رئيس وفد فتح إلى القاهرة إلى اعتبار طرح موضوع التاسع من كانون الثاني "نوعاً من التصعيد والتعقيد".

في ضوء ذلك هناك مخاوف فعلية ،ألا تسير الأمور بشكل يضمن إنجاح المصالحة والخروج من المأزق السياسي والوطني، مع سوء الظن المتبادل!فلم يكد الصحافي الإسرائيلي ناحوم برنيع، كبير المعلقين في صحيفة « يديعوت أحروت « تقريره حول تفاصيل لقاء جمع قادة أجهزة السلطة بجنرالات إسرائيليين، والذي ظهر فيه عداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية لحركة حماس وما تردد في ذلك اللقاء من عبارات تتحدث عن محاربتها..لم يكد برنيع ينشر تقريره حتى تنبأ الكاتب الإسرائيلي موشي إيلاد الباحث في معهد شمويل نيمان، بأن صداماً تاريخياً بين الفلسطينيين هو أقرب الآن من أي وقت مضى، والذي ستبلغ ذروته في التاسع من كانون الثاني موعد انتهاء فترة رئاسة الرئيس عباس.

فتح وإسرائيل على حماس

الصحافي برنيع، كبير المعلقين في « يديعوت أحروت «، أوسع الصحف الإسرائيلية انتشاراً، ، يكشف في تقرير نشره في عدد الصحيفة الصادر الجمعة الثالث من تشرين الجاري ما قال إنه دار في لقاء جمع الأحد 28 سبتمبر الماضي قادة الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة سلام فياض بعدد من الضباط الإسرائيليين في مقر قيادة قوات الجيش الاسرائيلي في بيت إيل « القريب من رام اللّه. اللافت أن برنيع هو الصحافي الوحيد الذي سمح له بحضور اللقاء و نقل أموراً بالغة الخطورة ذكرها كما قال قادة أجهزة السلطة لنظرائهم الإسرائيليين.

فتحت عنوان فرعي في تقريره « قالوا أموراً صاعقة» ذكر: « فوجئت من الأمور التي قالها الفلسطينيون.خلاصة قولهم أن مجابهة عنيفة بين فتح وحماس حول السيطرة على الضفة ستقع في كانون الثاني المقبل. في التاسع من الشهر ستنتهي فترة رئاسة أبو مازن. هو عازم على البقاء في المنصب لعام آخر. يجب عدم استبعاد إمكانية إعلانه عن غزة منطقة متمردة. قادة الأمن الفلسطينيين يطلبون من أجهزة الأمن في إسرائيل أن تعكف معهم على أعداد خطة ميدانية وأن تدرب القوات وأن تزودها بالأسلحة.»

> **دعوات للتمييز بين التناقض الثانوي الداخلي والتناقض الرئيسي**

يروي برنيع أن اللواء ذياب العلي أبو الفتح قائد قوات الأمن الوطني في الضفة الغربية ذكر الإسرائيليين بأنه « بفضل عملياتنا أصبحتم اقل حاجة لقواتكم» وذلك في سياق طلباته ضبط حركة المستوطنين واعتداءاتهم على الفلسطينيين.

ذاهبون إلى المصالحة بلغة حرب

جاء نشر هذا التقرير في سياق حرب إعلامية بين حماس وفتح، على إثر تصريحات رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية بأنه لا عودة عن 14 حزيران، ورفض قادة حماس حكومة التكنوقراط ورفض تبكير الانتخابات، في الوقت الذي صرّح فيه قائد قوات الأمن الوطني في الضفة الغربية اللواء ذياب العلي بأنه لا يستبعد استخدام القوة لتوحيد شطري الوطن، في الوقت الذي تشاءمت قيادات فتح من إنجاز حقيقي للحوار مع حماس.

كان لتقرير برنيع واستخلاصات إيلاد ،الأثر السيئ على أجواء ما قبل لقاء القاهرة والذي طالب فتحاويون غزيون فيه وقف الحملات الإعلامية والإفراج المتبادل عن السياسيين من الطرفين، في ظل عدم نفي الأجهزة الأمنية ما أورده الصحفي الإسرائيلي برنيع.

نشر التقرير الإسرائيلي الذي يتحدث عن استعداد الأجهزة الأمنية للتنسيق مع إسرائيل ضد حركة حماس أثار ردود فعل ساخطة في أوساط حركتي فتح وحماس.

ذكر المحلل السياسي هاني المصري أنه «في غمرة الصراع الفلسطيني الداخلي أصبحت بعض الأوساط في حركة فتح تعتبر «حماس» عدواً تغلب عداوته العداوة للاحتلال، كما أصبحت بعض الأوساط في "حماس" تعتبر "فتح» عدواً تغلب عداوته العداوة للاحتلال" وأضاف إنه "إزاء عمى الألوان وقبل الامعان في هذه الهاوية السحيقة ،يجب التفريق بين التناقض الثانوي الداخلي والتناقض الرئيسي التناحري، فالأول يعكس خلافاً حول المصالح والمعتقدات والبرامج، وحول القيادة والهيمنة والتفرد والالغاء، أما الثاني فهو صراع وجود يتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل" . وقال المصري إنه "مهما بلغت الخلافات الداخلية فإنها يجب أن لا تطمس التناقض الرئيسي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري الاجلائي العنصري ،الذي قام على مصادرة الأرض و طرد سكانها الأصليين".

من جهته طالب الكاتب بكر أبو بكر حركة فتح بإقالة القادة الأمنيين، وبين ان الأجهزة الأمنية لا تعبر عن حركة فتح.

فهل يستجيب الطرفان لمطالب الشارع بوقف حملات التحريض الإعلامية والاتجاه بقلب مفتوح نحو المصالحة؟ .هذا ما بات الشارع يشك في تحقيقه لكثرة وشدة ما يمارس من حروب إعلامية بين الفصيلين! .

دولي

الانتخابات الأميركية:
فاز أوباما في المناظرة فهل يفوز بالرئاسة؟

صلاح حزين

لن تكون المناظرة الثانية التي جرت بين مرشحي الرئاسة الأميركية؛ الديمقراطي باراك أوباما، والجمهوري جون ماكين أخيرا، هي العامل الحاسم في تحول الناخبين الأميركيين في اتجاه "الخيار الديمقراطي"، نسبة إلى الحزب الديمقراطي الأميركي، ولكنها بالتأكيد سوف تكون علامة فارقة في ذلك التحول الذي يمكن وصفه بالقلق في مزاج الناخب الأميركي.

فبحسب ماذكرت معظم الصحف الأميركية والأوروبية، كان باراك أوباما هو الفائز في المناظرة التي جرت في قاعة بجامعة بلمونت في مدينة ناشفيل بولاية تنيسي، فقد بدا أوباما أكثر اهتماما بهموم المواطن الأميركي الاجتماعية والاقتصادية خاصة، وذلك في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه أميركا، كما بدا شابا وحيويا، وبعيدا عن الأجوبة الرسمية والأكاديمية التي كانت تميز أجوبته في مناظراته السابقة مع منافسته على السباق نحو الترشح عن الحزب الديمقراطي هيلاري كلنتون، في الوقت الذي حافظ فيه على مواقفه السابقة من الطريقة التي يجب على الولايات المتحدة أن تتعامل بها مع خصومها وأعدائها، والتي تلخصت في جملة واحدة تتحدث عن ضرورة التحدث إلى الخصوم بدلا من قصفهم بالقنابل.

> **بدا أوباما أكثر اهتماما بهموم المواطن الأميركي الاجتماعية والاقتصادية**

وفي المقابل بدا المرشح الجمهوري جون ماكين هرما فاقدا لزمام المبادرة، على رغم أجوبته المحكمة حول القضايا السياسية، وعلى رغم محاولاته الابتعاد عن مناقشة القضايا الاقتصادية، التي اعتبرها أوباما ثمرة مرة لثماني سنوات من حكم الجمهوريين، وهو ما يشاطره فيه الرأي عدد كبير من المواطنين الأميركيين، فإنه لم يتمكن من مجاراة أوباما في مناظرتهما الثانية.

في المناظرة الأولى، التي جرت قبل أسابيع، عومت نتيجة المواجهة، ففيما قال بعض وسائل قياس الرأي أن أوباما هو الفائز، أعطت وسائل قياس رأي أخرى ماكين الأفضلية، لتبقى النتيجة معومة. ولكن الأمر اختلف في المناظرة الثانية، فقد كان تفوق أوباما أوضح من ألا يلاحظ، ورأى بعض المراقبين أن أوباما قد حرم ماكين من نصر كان الأخير في أمس الحاجة إليه.

بقيت للمرشحين مناظرة واحدة يجريانها، سوف يحاول خلاله أوباما أن يعزز تفوقه، وسيحاول ماكين أن يستعيد زمام المبادرة التي فقدها في صورة واضحة في مناظرته الأخيرة، حين ركز على إزجاء كلمات الإطراء للشبان والحضور والسائلين، والحديث عن روح وعقل وقلب أميركا التي يمثلونها.

وكانت قد سبقت المناظرة الثانية بين المرشحين الديمقراطي والجمهوري حرب كلامية أثارها إحساس الجمهوريين بأن البساط يسحب من تحت أقدامهم، وأن خسارتهم، التي بشرت بها الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في الولايات المتحدة، قد لا تقتصر على البيت الأبيض، بل وعلى الكونغرس أيضا، حيث عكست استطلاعات رأي عديدة تراجعا في شعبية الجمهوريين، في مقابل تقدم الديمقراطيين، وهو تراجع سوف يترجم في الانتخابات المحلية والتشريعية التي ستجري بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية التي يقترب موعدها. فمن المعروف أن هناك انتخابات سوف تجري لتجديد عضوية مجلس النواب بأكمله، و ثلث عضوية مجلس الشيوخ، فضلا عن انتخابات للمجالس المحلية التي ستجري في 11 ولاية، وهي انتخابات يأمل الديمقراطيون في أن يعززوا فيها الأغلبية التي يتمتعون بها.

هذه الحقائق التي استيقظ الجمهوريون عليها، هي التي أشعلت الحرب الكلامية بين الطرفين، ولكن ما هو أخطر من ذلك أن الجمهوريين، وقد شعروا بأنهم فقدوا زمام المبادرة، بدأوا في حملة تشكيك في أوباما يتهمونه فيها بأنه ليبرالي وضعيف وأنه غير قادر على قيادة بلد يقود العالم، في إشارة إلى أن أوباما يطالب بالجلوس مع قادة طهران وكوريا الشمالية للتفاوض، وهو ما رفضه ماكين واعتبره ضعفا في المناظرة، لكن أوباما رد عليه بأن منظره لم يكن لائقا وهو يهتف في إحدى المظاهرات "إقصفوا إيران!"

وعموما، فإن أداء أوباما في المناظرة جاء ليدحض كل هذه الاتهامات، وهو رأي تبناه معظم المعلقين والمراقبين، والنتيجة، أن أوباما متقدم في استطلاعات الرأي على ماكين بنحو ست نقاط، وهو نسبة كبيرة بالنظر إلى اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، وبالتالي اقتراب المرشحين من لحظة الحقيقة.

عقب انتهاء المناظرة، أظهرت نتائج استطلاع رأي أجرته شبكة "سي بي إس" أن أوباما يتقدم على ماكين بنسبة 39 في المئة، مقابل 27 في المئة للأخير. وقال المعلق السياسي مايكل توماسكي، الذي تابع المناظرة وكتب عنها مقالا لصحيفة الغارديان البريطانية، إن تصويتا برفع الأيدي أجري في نهاية المناظرة أظهر أن نحو ثلثي الحضور صوت لصالح أوباما، وأن إعلان كامبل براون، من شبكة "إم إس إن بي سي" بأن نتيجة التصويت المشار إليها كانت بنسبة 60 في المئة إلى 40 في المئة لصالح أوباما، لم تكن دقيقة.

لم تحسم المناظرات بين مرشحي الرئاسة الأميركيين نتيجة أي انتخابات رئاسية أميركية، ولكن أحدا لم يعد يتجاهلها منذ المناظرة الشهيرة التي جرت بين المرشحين الجمهوري ريتشارد نكسون والديمقراطي جون كيندي اللذين تواجها في انتخابات الرئاسة الأميركية عام 1960. كانت كل المؤشرات تدل على فوز محقق لريتشار نكسون، الذي عاد وتولى الرئاسة عام 1968، ولكنه في انتخابات 1960 خسر معركة الرئاسة لصالح المرشح الشاب آنذاك، وكانت المناظرة التي جرت بينه وبين كيندي، عاملا حاسما في تلك الانتخابات. ومنذ ذلك الحين، لم يعد أحد يتجاهل مناظرات المرشحين للرئاسة الأميركية.

جون ماكين

باراك اوباما

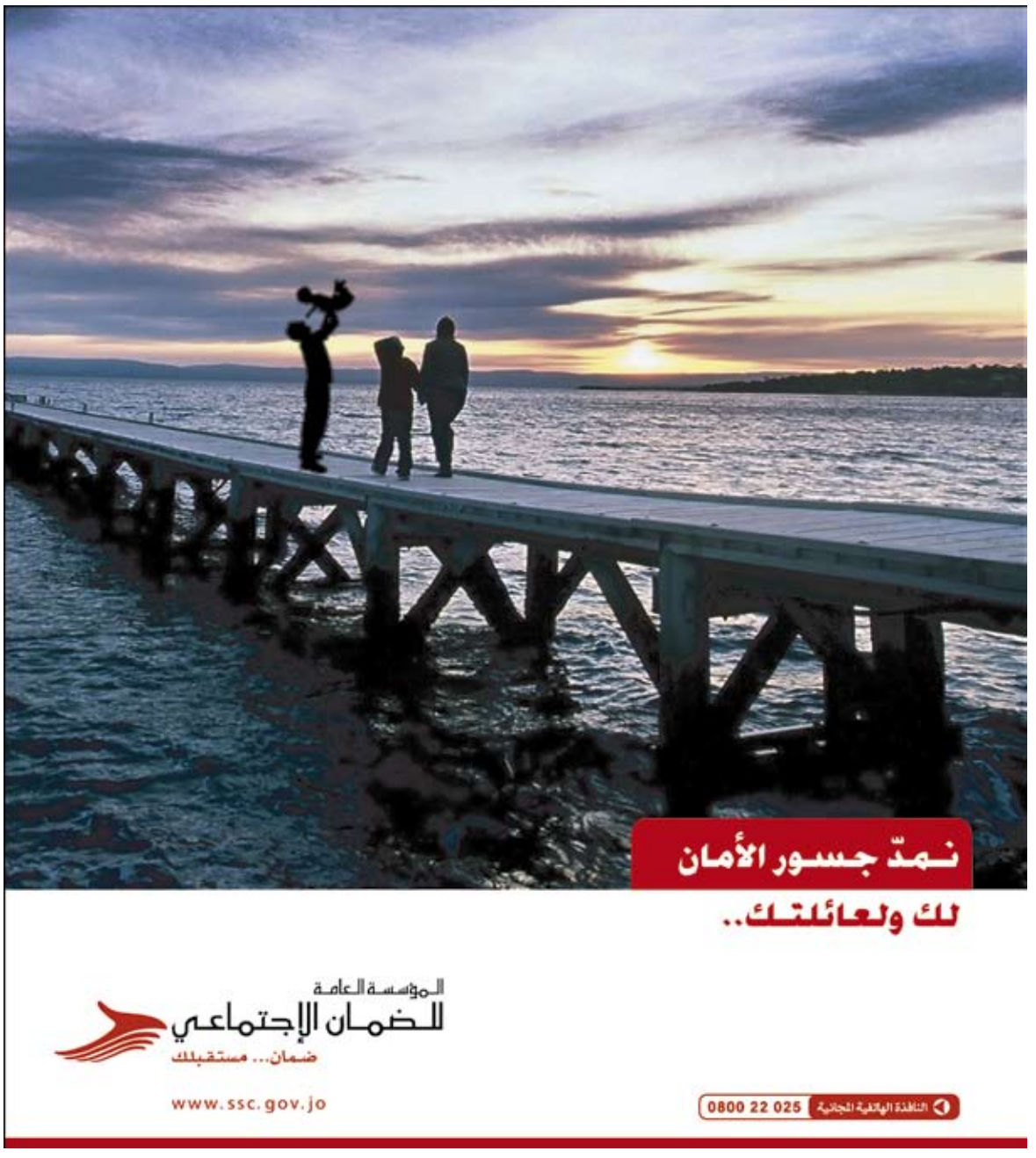

اقتصادي

اتجاهات الموازنة في نصف عام

أحمد النمري

من الملائم استعراض وتحليل أهم الأرقـام المالية، أو أرقام الموازنة الفعلية أو القريبة من الفعلية خلال النصف الأول من 2008، ومقارنتها بأرقام البنود نفسها كما كانت عليه في نهاية السنة الماضية، وكما كانت عليه أيضاً خلال النصف الأول من السنة الماضية لتحديد الاتجاهات وفهمها، ولمعرفة ما إذا كانت الأوضاع المالية العامة تسير في الاتجاه الصحيح أم لا، في الإنفاق و الإيرادات، ومع تقريب المبالغ إلى أقرب مليون والنسب إلى أقرب واحد كلما كان ذلك مطلوباً.

فالنفقات الكلية الفعلية ارتفعت خلال النصف الأول من هذا العام إلى 2932 مليون دينار مقابل 1828 مليون دينار في الفترة نفسها من العام 2007، وبزيادة 604 ملايين وبنسبة ارتفاع 33 في المئة، وهي نسبة مرتفعة تدعو للتحسب رغم أن جانباً منها يتصل بالتضخم وزيادة الرواتب وفوائد المديونية والدعم، أي بنفقات جارية زادت بمبلغ 540 مليون وبنسبة 89 في المئة، من الزيادة الكلية.

الملاحظ أيضاً أنـه، ورغـم انتقادات وشكاوى بتلكؤ في إنفاق مخصصات الإنفاق الرأسمالي، فإن قيمة هذا الإنفاق ارتفعت بمبلغ 64 مليون دينار عما كانت عليه في النصف الأول من 2007، مع الإشارة مرة أخرى إلى حقيقة أن نسبة ملموسة من هذه النفقات ليست رأسمالية بالتعريف العامي للمصاريف الرأسمالية التي تزيد من القدرة الإنتاجية والثروة الوطنية، والعديد من بنودها أقرب إلى النفقة الجارية.

وتركزت الزيادة الجارية في الإنفاق العسكري، وفي رواتب العاملين في الجهاز المدني، ومخصصات المتقاعدين العسكريين والمدنيين، ما رفع من الفوائد على مديونية الأردن الداخلية من 71 مليون في نصف عام 2007 إلى 118 مليون في النصف الأول من 2008، وبارتفاع 47 مليون دينار، وبنسبة 66 في المئة، ما يشير إلى زيادة كبيرة في رقم المديونية وعبء خدماتها.

وفي المقابل، كان الارتفاع أو التحسن في قيمة الإيرادات الكلية أقل في مدى قيمته، إذ تحققت إيرادات كلية في النصف الأول من هذا العام بقيمة 2394 مليون دينار مقابل 1935 مليونا في الفترة نفسها من العام 2007، وبزيادة 459 مليون وبنسبة ارتفاع 24 في المئة، وهي كما يلاحظ أقل من الزيادة الإجمالية في الإنفاق، وبخاصة في النصف الأول من 2008.

الارتفاع في قيمة الإيرادات الكلية في النصف الأول من العام 2008، يفقد جانباً ملموساً من أهميته لأن الزيادة فيها تركزت في قفزة في رقم المنح والمساعدات الخارجية من 78 مليون في النصف الأول من العام 2007، إلى 260 مليون، أي بزيادة تجاوزت 3 أضعاف، وبما يحد من نهج وضرورة «الاعتماد على الذات».

أما الإيرادات المحلية، فقد ارتفعت بمبلغ 277 مليون دينار، وبنسبة 15 في المئة، ولكن يحد من أهمية هذه الزيادة أو ما يجعلها تتسم بالخطورة، أن معظم هذه الزيادة تركزت في إيـرادات التحصيلات الضريبية وبقيمة 198 مليون دينار بنسبة 71 في المئة.

لا ينحصر الجانب السلبي في ارتفاع التحصيلات الضريبية فقط، بل في مدى توزيعها بين تحصيلات «ضريبة المبيعات» السيئة وتحصيلات ضريبة الدخل الأكثر عدالة اجتماعياً، فالأولى حظيت بزيادة 153 مليون دينار، أي بنسبة 77 في المئة من التحصيلات الضريبية الكلية، فيما بلغت 64 مليون تحصيلات ضريبة الدخل، أي بنسبة 32 في المئة.

وبدلاً من تحقق ارتفاع في تحصيلات الضرائب والرسوم الجمركية في موازاة القفزات الكبيرة في الاستيراد، فإنها تراجعت بقيمة 23 مليون دينار، والسبب واضح ويرجع إلى النهج الصندوقي، ونهج منظمة التجارة العالمية، في الطلب من الدول النامية فتح أسواقها وتسهيل الاستيراد من خلال تبني تنفيذ تخفيضات متتابعة في السقوف العليا للرسم الجمركي، بحيث انخفضت إلى أكثر من النصف وإلى 20 في المئة فقط، والمؤسف أن يحدث ذلك رغم أهمية هذه الرسوم في توفير حماية نسبية للصناعة والزراعة والخدمات إلى جانب أهميتها كمصدر إيرادات رئيس لموازنة الخزينة.

انطلاقاً مما تقدم، فإننا نصل إلى استنتاج تدعمه الأرقام والوقائع، بأن صورة المالية العامة الفعلية في النصف الأول من 2008، اتجهت إلى مزيد من التراجع، وانعكس كل ذلك في تحقق عجز فعلي فيها بقيمة 38 مليون دينار مع المساعدات، مقابل وفر بمبلغ 107 ملايين في الفترة المقابلة من 2007، ويرتفع العجز في 2008، مع استثناء المساعدات إلى 298 مليون دينار، مقابل وفر مالي مقداره 29 مليون دينار في الفترة المقابلة.

ولأن الإنفاق يتسارع في العادة في النصف الثاني، أكثر كثيراً من تسارع زيادة الإيـرادات حصيلة ضريبة الدخل التي تكاد تنعدم في النصف الأول، فإننا لا نتجاوز الحقيقة عندما نتوقع تداعيات أسوأ في النصف الثاني وخلال كامل 2008.

أزمة الرهن العقاري تلقي بظلالها على السوق المحلية

السجل - خاص

تلقي أزمة الرهن العقاري الأميركية بظلالها على القطاع العقاري، ويتركز التأثير على تشديد إجراءات الاقتراض من البنوك واحتمال تقليص المساعدات الأميركية في السنوات المقبلة، لا سيما في ظل اختلاف طبيعة السوقين بين كلا البلدين.

أحد الآثـار قـد تتجلى بلجوء البنوك إلى زيادة الفوائد على القروض العقارية، والتشدد بضمانات الحصول على الـقـروض مـن حيث جودتها وتسهيل تسييلها في حالات الطوارئ، إضافة إلى التحقق من النشاط العقاري الحقيقي للقروض.

وتجلت أزمة الرهن العقاري في أميركا جراء تخلف سداد القروض العقارية الممنوحة برهونات وضمانات غير كافية، ونشاط الإقراض في سوق التمويل الثانوية لانخفاض أسعار الفائدة وارتفاع أسعار المنازل.

فالمؤسسات العقارية في أميركا أصدرت سـنـدات مقابل محافظ الـقـروض العقارية، للاستثمار داخـل السوق الأميركية وخارجها ببلايين الـدولارات، خصوصا من دول الشرق الأدنى وأوروبا والخليج، فيما أثر عدم سداد هذه القروض على قيمة السندات.

وتعد أزمة الرهن العقاري في أميركا واحدة من أخطر الأزمات التي واجهت العالم منذ القرن الماضي، كون تداعياتها تتواصل عبر سلسلة انهيارات مالية ومصرفية في أميركا وأوروبـا واليابان وبقية دول العالم.

الخبير الاقتصادي عبد خرابشة، أشار إلى أن الاقتصاد الأميركي يشكل 18 بالمئة من الاقتصاد العالمي، ما يعني أن الـهـزات التي يتعرض لها ستؤثر في العالم كله، لا سيما مجريات الأمـور المالية والنقدية والمؤسسات المصرفية والعملات.

وذكر الخرابشة أن المشكلة يمكن أن تتضح خلال السنوات المقبلة من خلال إمكانية تقليص المساعدات الخارجية الأميركية إلى العالم، رغم أن قيمة هذه المساعدات لا تشكل نسبة كبيرة من قيمة الاقتصاد الأميركي، خصوصا إذا كانت للولايات المتحدة مصالح مع الدول المعنية.

وكانت أميركا رفعت المساعدات الاقتصادية والعسكرية للمملكة بنسبة 48 بالمئة عما أعلنته الحكومة الأميركية في كانون الثاني (يناير) الماضي، بواقع 660 مليون دولار سنويا، على مدى خمس سنوات.

من جهته، أكد مدير عام الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري إبراهيم الظاهر أن المقارنة بين السوقين الأميركية والمحلية ليست واردة، لا سيما في ظل التسهيلات التي تمنحها المؤسسات المصرفية الأميركية لمواطنيها وتنافسها في منح القروض العقارية.

واهتزت أسواق الأسهم الأميركية منذ مطلع العام الجاري بسبب تراجع أسعار أسهم المؤسسات المالية وشركات التجزئة التي واجهت زيادة في حالات التخلف عن سداد القروض العقارية، ما زاد الضغوط على الاقتصاد الأميركي.

تأثيرات الأزمـة على مستثمري العقار في المملكة تنقسم إلى تأثير نفسي، بحكم العولمة، وارتباط العالم ببعضه بعضا، وأثر آخر مالي، لا سيما مع وجود مشكلة في إدارة تمويل العقار والضمانات مقابل القروض العقارية.

الأزمة الأميركية مالية، وهي بالتأكيد تؤثر في مكونات اقتصاد صغير مثل الأردن، إذ ينعكس ذلك بطريقة غير مباشرة من خلال اتجاه البنوك إلى زيادة حذرها فيما يخص الاقتراض.

كما أن من الممكن أن يتأثر حجم صـادرات الأردن إلى الأسـواق الأميركية ضمن اتفاقيتي التجارة الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة والتي تجاوزت في العام 2005 ما مقداره 1 بليون دولار.

وقدمت الحكومة الأميركية خطة إنقاذ تبلغ 700 بليون دولار لإعادة الاستقرار إلى النظام المالي ودعم الطلب العالمي على الطاقة، بعد انهيار مؤسسات مالية أميركية كبيرة.

وبين الخرابشة أن الاقتصاد الأردني بطبيعته صغير، مقارنة مع الاقتصاد العالمي، فإذا قارناه بنسبة وتناسب، سيكون اثر الأزمة محدودا على المملكة، لاسيما مع وجـود مساعدات خارجية وأميركية.

وبحسب الموقع الالكتروني للسفارة الأردنية في واشنطن، تم تقسيم الدعم الـذي تقدمه الولايات المتحدة للحكومة الأردنية إلى: 360 مليون دولار سنوياً مساعدات اقتصادية، و300 مليون دولار سنوياً مساعدات عسكرية.

بدوره، أوضـح الخرابشة أن "حركة قطاع العقار فـي المملكة مـن بيع وشـراء مرتبط بالأردنيين، خصوصا المغتربين أصحاب السيولة الذين يحولون أموالهم إلى أصول، على اعتبار أن الأراضي من أقوى الاستثمارات، التي يمكن أن تحافظ على قيمتها مع انخفاض قيمة أي سلعة أو أسهم أخرى".

ويمكن أن يحدث القطاع إذا تأثرت أموال المغتربين، ما سينعكس تراجعا في الحوالات ويـؤدي إلـى حـدوث مشكلة فـي السيولة في المملكة.

وتبلغ قيمة حوالات المغتربين إلى المملكة، بحسب بيانات البنك المركزي خلال النصف الأول من العام الحالي، 1,288 بليون دينار.

وأضاف الخرابشة أن الأجانب ممن يشترون الأراضـي فـي المملكة، معظمهم مـن الـدول الخليجية، والـذيـن يملكون فـوائـض مالية للمحافظة على أموالهم وزيادة العملات النقدية لديهم، لاسيما مع التقلبات في النظام الورقي للعملات وارتفاع أسعار الأراضي.

ولفت الخبير الاقتصادي حسام عايش إلى أن كثيرا من الاستثمارات في المملكة ممولة من الخارج "صناديق أو شركات خاصة الخليجية"، وجزء من وجودها عائد لارتفاع أسعار النفط الذي مكن الشركات من التملك.

وكانت أسعار النفط بلغت مستويات قياسية عندما لامست حاجز 148 دولارا للبرميل في تموز/يوليو الماضي قبل أن يبدأ رحلة من التذبذب بسبب عدة عوامل، كالأزمة الروسية الجورجية، وإعصاري إيك وغوستاف، إضافة إلى الأزمة المالية الأميركية لينخفض الأسبوع الحالي لمستوى 88 دولاراً للبرميل.

اقتصادي

جمانة غنيمات

أزمة السيولة العالمية: سيناريوهات مقاومة انتقال العدوى

تثير أزمة السيولة العالمية التي يمر بها الاقتصاد الأميركي مخاوف من انتقال العدوى إلى الجهاز المصرفي المحلي، وذلك على رغم السياسات الرقابية الإصلاحية التي طبقها البنك المركزي خلال الأعوام الماضية.

التوجس من انتقال الحالة محلياً مرده الزيادة الكبيرة في حجم التسهيلات العقارية التي قدمتها البنوك، والتي تتزامن مع تخوفات من حدوث أزمة سيولة محلية يدلل عليها تزايد قيمة الشيكات المرتجعة التي بلغت قيمتها خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي نحو 1,311 بليون دينار وشكلت نسبتها 4,7 في المئة من إجمالي الشيكات المتداولة.

كما سلكت قيمة الشيكات المرتجعة منحى تصاعدياً في السنوات الست الماضية، إذ ناهزت نسبتها 2,6 في المئة في العام 2002، ثم ارتفعت النسبة إلى 3,5 في المئة في العام 2003، وبعدها تراجعت إلى 2,7 في المئة في العام الذي تلاه، وبعد ذلك ارتفعت النسبة إلى 2,85 في المئة في العام 2005، ثم إلى 3 في المئة في العام 2006، وأخيراً إلى 4,6 في المئة في العام الماضي.

وتدل المؤشرات الحالية على خطورة تضخم المحفظة العقارية، والتي تمثل قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر جراء تداعيات الأزمة المالية التي ألمت باقتصاد الولايات المتحدة.

كما تؤشر قيمة التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي على حساسية الوضع في هذه المرحلة، لا سيما أن قيمة الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة ارتفعت إلى 13,3 بليون دينار، مع نهاية الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، مسجلا نسبة ارتفاع مقدارها 17,6 في المئة عن مستواه المسجل في نهاية العام الماضي.

وبلغ حجم التسهيلات، حتى نهاية العام الماضي نحو 11,3 بليون دينار، وبلغت منح البنوك قرابة 2 بليون دينار للجهات المقترضة في سبعة أشهر، ما زاد التسهيلات إلى 13,3 بليون دينار حتى نهاية تموز/يوليو الماضي.

بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تموز/ يوليو من العام الحالي ما مقداره 17,85 بليون دينار، بارتفاع نسبته 11,7 في المئة عن مستواه المسجل نهاية العام الماضي.

1.3 بليون دينار حجم الشيكات المرتجعة خلال الأشهر الثمانية الأولىمن العام الجاري

وجاء الارتفاع في الرصيد الإجمالي للودائع خلال الفترة المنقضية من العام الجاري نتيجة ارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص، مقيمة بمقدار 1,60 بليون دينار و12,8 في المئة، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) بمقدار 163,6 مليون دينار 12,6 في المئة، وودائع القطاع الخاص غير المقيمة بمقدار 96 مليون دينار 4,6 في المئة، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 3,1 مليون دينار، وذلك مقارنة بمستوياته في نهاية العام 2007.

المهم في موضوع التسهيلات التى قدمتها البنوك لقطاع العقار والانشاءات، أنها كانت الأكثر استفادة من فورة السيولة التى اجتاحت المنطقة العربية بعد تضاعف مداخيل النفط فى السنوات الماضية.

لكن أزمة الائتمان انعكست على اقتصاديات دول الخليج الغنية بالنفط بتقلص التمويل لقطاع مصرفي خليجي يتضح يوما بعد يوم تزايد حجم تضرره.

والاقتصاد الأردني الصغير ليس بعيدا عن حالة انكماش السيولة الحاد للبنوك المصرفية الخليجية التى خسرت الاحتياطيات المالية التى بنتها سنوات الطفرة النفطية، والتي بدأت انعكاساتها الأولى في رفع كلف الائتمان.

بشكل عام يبدو أن المتخصصين أكثر تحسباً لما يجري في العالم، إذ يروي مصرفي أن إدارة أحد البنوك قبلت بإيداع مبلغ مالي لمدة 77 يوما بفوائد مرتفعة، ما يدلل على تخوف من حدوث أزمة سيولة لا تبدو آثارها بسيطة على الاقتصاد.

ويدعم فكرة وقوع أزمة سيولة محلية مشكلة شركات البورصات العالمية، التي سحبت أموالاً من جيوب المواطنين تقارب قيمتها نصف بليون دينار، ما تزال مجهولة المصير.

ويبدي المصرفي المخضرم الذي طلب عدم نشر اسمه، مخاوفه من تأثير أي تراجع في قيم الأصول العقارية بشكل حاد فى الأردن، لا سيما أن حصة تسهيلات القطاع العقاري تفوق بليوني دينار من إجمالي تسهيلات المصارف التى تتجاوز 13 بليون دينار مضافاً إليها قروض الشقق والأراضي.

ومن الناحية الأخرى، يتوقع أن يقل إقبال المستثمرين الخليجيين بعد الأزمة التي يعانونها ومنها نتيجة الأزمة العالمية على الاستثمار في الأردن، ما يقلص فرص المملكة من استقطاب سيولة في الفترة الحالية، وهذا بدوره، سوف يكون له أثر سلبي في توفر النقد من ناحية، لكنه يدعم سياسات كبح التضخم الذي بلغ خلال الشهر الماضي ما نسبته 19، 3 في المئة، وهي نسبة تساوي معدله العام 1989 من ناحية أخرى.

كما أننا نرى أن بنوكاً محلية بدأت تواجه الأزمة بوضع شروط إقراض أكثر صرامة، تدفع المستثمر إلى زيادة ما كان يدفعه من رأسمال سيكون أثرها فادحاً.

تجنب هذا السيناريو السيء يدعو البنوك إلى الاندفاع نحو الاندماج، وهو إجراء وقفت أسماء عائلات كبيرة في وجهه حجر عثرة، رغم معرفة القائمين على القطاع بأهمية الاتحاد لمواجهة القادم الصعب. كما يتطلب أيضاً تقليص الإنفاق الحكومي غير المبرر، لا سيما الجاري منه، أو ما يدرج منه تحت بند الرأسمالي رغم انه إنفاق جار بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

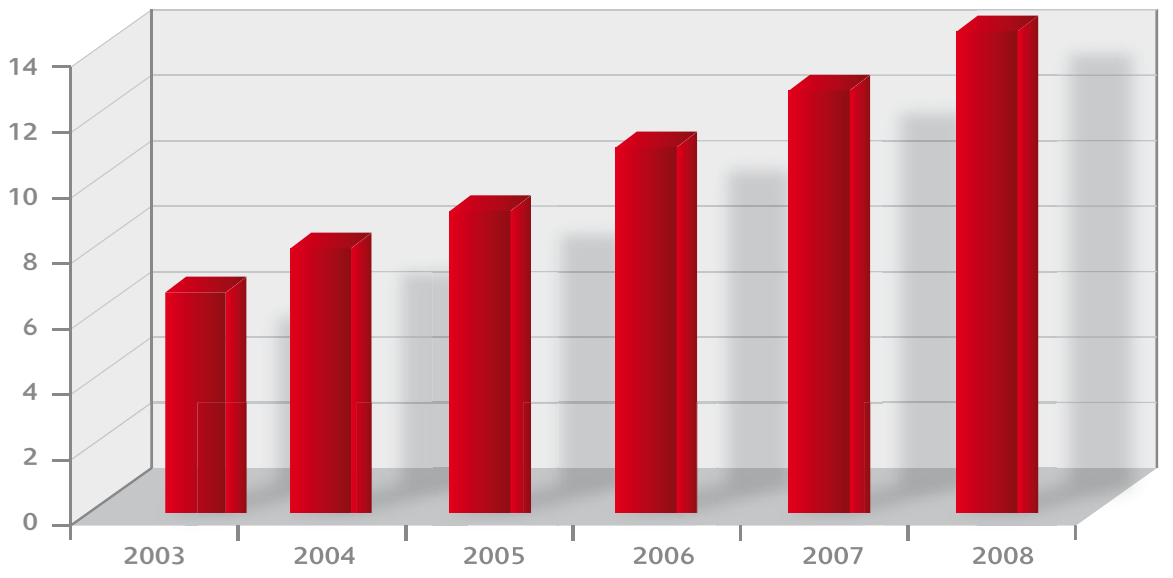

ثلث نمو الناتج المحلي يتحقق من الضرائب

القطاع	مساهمة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي (٪)
الزراعة	2.8
الصناعات الاستخراجية	2.0
الصناعات التحويلية	16.3
الكهرباء والمياه	2.26
الإنشاءات	4.8
تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	10.0
النقل والتخرين والاتصالات	13.8
المالية والتامين وأصحاب الاعمال	17.6
الخدمات الاجتماعية والشخصية	4.0
منتجو الخدمات الحكومية	13.2
منتجو الخدمات المنزلية الخاصة التي لاتهدف الى الربح	0.58
الخدمات المنزلية	0.46
تكاليف الخدمة المحتسبة	-3.2
صافي الضرائب على المنتجات	15.4
المجموع	100

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني 2008

تظهر الأرقام الحكومية أن مساهمة قطاع صافي الضرائب على المنتجات في نمو الناتج المحلي الإجمالي تصل حوالي 30 بالمئة، من إجمالي النمو المتحقق المقدر بنحو 6,7 بالمئة بأسعار السوق الثابتة للربع الثاني من العام الحالي، مقارنة بالربع ذاته من العام 2007، اذ بلغت 2,1 نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو.

وجاء هذا النمو نتيجة للنمو المتحقق في القطاعات الإنتاجية والتي تمكنت من تحقيق نمو نسبته 5,3 بالمئة خلال الربع الثاني من العام مقارنة بالربع الثاني من العام 2007.

وضمن القطاعات الاقتصادية الإنتاجية تمّكن قطاع المياه والكهرباء من تحقيق نمو نسبته 11,1 بالمئة، تلاه قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنمو مقداره 10,4 بالمئة، وتمكن قطاع المالية والتأمين والعقارات وأصحاب الأعمال من تحقيق نمو في الربع الثاني من العام 2008 نسبته 8,5 بالمئة.

تلاه قطاع النقل والاتصالات حيث حقق نمواً بلغ 7,3 (وفق الجدول رقم 1). ويذكر أن قطاع « صافي الضرائب على المنتجات» قد نما بنسبة 14,7 بالمئة في الربع الثاني من عام 2008 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2007. وجاءت هذه الزيادة نتيجة للنمو والزيادة في ضريبة المبيعات على المستوردات وعلى السلع والخدمات المحلية والقطاع التجاري بمعدل 27 بالمئة.

ثم جاء قطاع المالية والتأمين والعقارات وأصحاب الأعمال حيث ساهم بما مقداره 1,5 نقطة مئوية، تلاه قطاع النقل والتخزين والاتصالات بمساهمة مقدارها 1,0 نقطة مئوية تلاه قطاع الصناعات التحويلية بمساهمة مقدارها 0,6 نقطة مئوية وساهمت بقية القطاعات الاقتصادية بالجزء الباقي ومقداره 1,5 نقطة مئوية. ويتضح من المؤشرات السابقة أن مساهمة القطاعات الموفرة لفرص العمل ضعيفة لاسيما في الزراعي، الصناعي، والقطاع التجاري، ما يعني أن النمو المتحقق لن يكون له دور في تقليص معدلات الفقر والبطالة. كذلك يعتبر النمو المتحقق مجرد أرقام لا تنعكس على المستوى المعيشي للمواطن بخاصة أن اكبر نسبة نمو تركزت في قطاع صافي الضرائب التي يدفعها الفرد والقطاعات الاقتصادية بمعنى أن معدل النمو خلال هذه الفترة لا يعكس تحسنا في النشاطات الاقتصادية فما تحقق كان نموا بعيدا عن التنمية.

اقتصادي

ارتفاع هامش أسعار الفائدة يضعف فرص النمو الاقتصادي

جمانة غنيمات

في الوقت الذي تعتزم فيه الحكومة زيادة الاقتراض من السوق المحلية، نزعت بنوك إلى رفع أسعار الفائدة على القروض السكنية، في خطوة مثيرة للجدل أجهضت توقعات بانخفاض أسعار الفوائد لحاقا بمنحى البنك الفدرالي الأميركي الهبوطي منذ أشهر.

ويبدو أن البنوك المحلية، بخاصة الصغيرة منها، تميل إلى إقراض الحكومة أكثر من القطاع الأهلي والخاص للاستفادة من تعليمات المركزي التي لا تفرض عليها إيداع مخصصات إجبارية لدى البنك المركزي نفسه.

وتراوح نسبة المخصص الإجباري ما بين 8 و9 في المئة من إجمالي الودائع والقروض بحسب معايير بازل 2.

توجه البنوك لزيادة أسعار الفائدة يخالف القاعدة النقدية القائلة إن ارتفاع السيولة لدى البنوك يدفعها لتخفيض معدلات الفائدة.

ويمكن تفسير مسلك البنوك بسعيها إلى تقليص حجم القروض الممنوحة للأفراد من أجل زيادة فرصتها في تقديم هذه القروض للحكومة.

وبالمتوسط يرتفع الهامش بين الفوائد على القروض والودائع لتراوح بين 4.5 و5.5 في المئة، إذ تصل نسبة الفائدة على القروض إلى 9 في المئة، مقارنة بمعدل 4 في المئة على الإيداع.

الاقتصاديون ينقسمون حول أسعار الفوائد التي تفرضها البنوك على التسهيلات الائتمانية الممنوحة منها، إذ يؤكد القسم الأول أنها مرتفعة، فيما يرى آخرون أنها متواضعة.

بالمقابل يؤكد الاقتصاديون انخفاض الفائدة على الودائع، ما يوسع الهامش بين أسعار الفوائد على القروض والودائع.

وتختلف التقديرات حول الأرباح التي تجنيها البنوك العاملة في المملكة من الفرق الناتج عن أسعار الفوائد على القروض من جهة وأسعار الفوائد على الودائع من جهة أخرى.

وتؤكد وجهة النظر الأولى أن" البنوك لا تحقق أرباحا من الفرق ما بين الفوائد على التسهيلات والودائع". ويعتمد أصحاب وجهة النظر هذه على أن البنوك تتكبد كلفاً مرتفعة وبالتالي تغطي هذه الكلف عبر الفائدة المرتفعة على الإقراض.

4.5 - 5.5 بالمئة هامش أسعار الفائدة التي تمنح البنوك فرصة تحقيق الأرباح

يشار إلى أن مقدار الهامش يصل إلى نحو 5.5 في المتوسط ما بين أسعار الفوائد على التسهيلات وأسعار الفائدة على الودائع.

ويتراوح الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة ما بين 8.94 في المئة و9.95 في المئة، أما الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المرخصة فيراوح من 0.87 في المئة و5.44 في المئة.

ويقول الصيرفي محمد صبري الديسي إن مجمل البنوك غير مستفيدة من الفوائد التي تفرضها على التسهيلات الائتمانية. ويرجع الديسي ذلك إلى ارتفاع كلف الأموال في مجملها خلال العام الواحد، في الوقت الذي يجب النظر فيه بعمق إلى أسعار الكلف المترتبة على البنوك قبل إصدار حكم يؤكد الربحية العالية لها.

ويتفق الخبير الاقتصادي، يوسف منصور مع الديسي حول ضعف الأرباح التي تحققها البنوك من الفرق بين الفوائد على التسهيلات والودائع. ويشير إلى إن كلا من عوامل - نسبة الاحتياطي الذي يطالب به المركزي كوديعة لديه من البنوك من دون فائدة، ومخاطر الإقراض والكلفة التشغيلية للقروض، كلها عوامل تبرر ارتفاع الهامش بين الفائدة على الودائع وعلى التسهيلات.

كما جرت العادة خلال السنوات الماضية، على أن تلحق أسعار الفوائد محليا مثيلاتها على الدولار عالميا. لكن البنك المركزي أبقى على أسعار الفوائد مرتفعة هذه المرة، الأمر الذي يفسره المحللون بسعيه إلى ضبط معدلات التضخم المرتفعة خلال العام الحالي، والتي يتوقع أن تتجاوز 9 في المئة.

لكن مسؤولاً في أحد البنوك المحلية يقول إن زيادة الطلب على القروض ساهم في رفع أسعار الفوائد، كذلك طال ارتفاع تكلفة جميع أسعار السلع والخدمات معدلات أسعار الفائدة.

ويتحمل عملاء المصارف جزءا من المسؤولية بالإبقاء على أسعار فوائد مرتفعة بسبب إقبالهم على الاقتراض وعدم مراجعة عقود القروض التي تتضمن مادة تسمح للبنك برفع أسعار الفائدة عما كان متفقا عليه بين البنك والعميل لدى الحصول على القرض.

الإجراءات البنكية المتبعة عند رفع أسعار الفوائد لا تقتصر على القروض التي تأتي بعد الزيادة، بل تشمل القروض التي حصل عليها الزبائن قبل رفع الأسعار، وسعي البنوك لتحقيق المزيد من الأرباح بأثر رجعي وعلى حساب المواطن.

لذا تستمر مطالبات اقتصاديين ومتعاملين مع المصارف، للبنك المركزي بالتدخل لتخفيض الهامش بين أسعار الفائدة الدائنة التي تمنحها البنوك على الودائع وأسعار الفائدة المدينة على القروض المصرفية، التي باتت تشكل عبئا كبيرا على المواطنين وتترك آثارا سلبية على الاقتصاد، إذ إن الهامش بين أسعار الفوائد الدائنة والمدينة يتسع ويثقل كاهل المقترضين ويحقق أرباحا كبيرة للبنوك في الوقت ذاته.

وارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة الدائنة سبع نقاط العام الحالي عن أسعاره لعام 2006، ليبلغ 9ر94 في المئة، في حين زادت أسعار الفائدة على الودائع 9 نقاط فقط ليبلغ 5ر49 في المئة بدلا من 5ر4 في المئة.

أما الفرق بين الفائدتين فمرتفع جدا ويصل 45 ر4 في المئة، فيما ترتفع النسبة التي تربحها البنوك في المتوسط، إذ تفرض فائدة أعلى على بعض المدينين ورسوماً إضافية وعمولات.

معدلات أسعار الفوائد محلياً غير مرتبطة بمثيلاتها على الدولار رغم ارتباط الدينار به

بشكل عام ينبغي أن تكون نسبة هامش الربح بين الفائدتين 2 في المئة لا أكثر، لا سيما أن هذا المعدل معقول ويحقق أرباحا للبنوك ويخدم المواطن بالحصول على قرض بأسعار فائدة يستطيع سدادها، كما أنها تمنح المودعين في البنوك أسعار فائدة مقبولة على ودائعهم.

فتخفيض أسعار الفوائد على الاقتراض يعد جزءا من مسؤولية المصارف الاجتماعية التي ينبغي ألا ينحصر هدفها في تحقيق الأرباح، بل يتجاوز ذلك لحفظ التوازن في السوق.

غير أن وزير المالية الأسبق سليمان الحافظ يخالف منصور والديسي الرأي، فهو يرى أن "من الواضح أن ثمة فرقا بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة، وهذا ما يساعد البنوك على تحقيق أرباح كبيرة".

لكن الحافظ أشار إلى ضرورة استخراج المعدل المثقل للفائدة الدائنة لكل نوع من أنواع الودائع حتى يتم التوصل إلى المعدل الحقيقي الذي تدفعه البنوك للمودعين.

وأكمل الحافظ "يجب معرفة المعدل المثقل للقرض الممنوحة للمدينين حتى يتم التوصل للكلفة الحقيقية للإقراض".

وأكد الحافظ أنه كلما زاد هامش ربح البنوك صعب الحكم على قدرة البنوك الإدارية في جني أرباح تشغيلية مبنية على الكفاءة.

وقال الحافظ: "كلما زاد الهامش بين كلفة الإيداع وإيراد فوائد القروض انخفضت القدرة الإدارية المثلى لتحقيق أرباح مبنية على الكفاءة".

ويعد القطاع الصناعي واحدا من أكثر القطاعات تأثرا بارتفاع أسعار الفوائد على القروض الممنوحة لا سيما المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

وقال رئيس غرفة صناعة الزرقاء محمد التل: "لا بد من خفض أسعار الفائدة على القروض اللازمة لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبار هذا الإجراء واحدا من أهم الإجراءات التي ستزيد دوران عجلة الاقتصاد الوطني".

ودعا التل مؤسسات التمويل وعلى رأسها البنوك لتوفير التمويل اللازم بفوائد مخففة لمساعدة الأفراد لإنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، لا سيما وأن هذا النوع من المشاريع لا يشتمل على مخاطرة كبيرة، بل يضمن زيادة الإنتاج، وفقا لتعبيره.

الموجة الهبوطية تفقد بورصة عمان مكاسبها

السّجل - خاص

هوت أسعار الأسهم المدرجة في بورصة عمان مودعة كافة المكاسب التي حققتها منذ بداية العام الجاري ومتراجعة بنسبة 8 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ويأتي هذا الهبوط المتواصل في أربع جلسات سجلتها بورصة عمان منذ بداية الأسبوع الجاري أفقدتها نحو 14بالمئة مقارنة بإغلاقها للأسبوع السابق لتنهي التداولات دون مستوى 3500 نقطة.

وتزامن هبوط أسعار الأسهم مع الانخفاضات التي تعصف في أسواق المال العالمية على الرغم من إقرار الكونغرس الأمريكي خطة الإنقاذ والتي كلفت دافعي الضرائب في الولايات المتحدة 700 بليون دولار،والتي لم تشفع لتغير النزق الهبوطي في بورصة وول ستريت.

غير أن صندوق النقد الدولي توقع أن تبلغ خسائر القطاع المالي في الولايات المتحدة 1,4 تريليون دولار حيث أن أزمة القطاع العقاري التي تحتل مركز الاضطراب لم تصل بعد إلى ذروتها.

وعلى الرغم من قرار رئيس الوزراء نادر الذهبي تشكيل لجنة برئاسته وعضوية وزراء التخطيط والتعاون الدولي والمالية والعمل والأشغال العامة والإسكان والعمل، ورئيس هيئة الأوراق المالية، ومحافظ البنك المركزي، ومدير عام مؤسسة ضمان الودائع ورئيس جمعية البنوك الأردنية، لمتابعة ما يجري في الاقتصاد العالمي، والتواصل مع القطاعات الاقتصادية، وبخاصة البنوك، لدراسة أثر الأزمة الاقتصادية العالمية حاليا على الاقتصاد الأردني،إلا أن ذلك لم يؤثر ايجابا في تداولات بورصة عمان والتي انخفضت بنسبة 3,91بالمئة مع نهاية تداولات الأربعاء الماضي.

وقد واصلت أسعار الأسهم المدرجة في البورصة تراجعها وسط حالة من الفزع سادت صفوف المستثمرين، ما تسبب ببيوعات عشوائية من دون أن يقابلها طلب، الأمر الذي دفع بكميات كبيرة من المعروض من الأسهم إلى الحدود الدنيا المسموح بها للتداول.

وفي آخر تصريحات رئيس هيئة الأوراق المالية بسام الساكت استبعد تعليق التداول في بورصة عمان على غرار ما فعلته بعض الدول، مؤكدا أن مثل هذا الاجراء يعتبر تدخلا في آليات السوق، وهو الامر الذي ترفضه الهيئة.

وأوضح الساكت، الذي رفض الاستجابة لمطالب عدد من المستثمرين في البورصة بإيقاف التداول قبيل بدء جلسة امس، ان حالة الهبوط التي تعصف بالسوق المالية لليوم الثالث على التوالي سببها سوء الحالة النفسية التي يعاني منها المستثمرون، نافيا اي تأثير للأزمة العالمية على الشركات المدرجة في السوق المحلية. ولم تشفع النتائج الجيدة التي حققها البنك العربي والتي أعلن عنها يوم الأربعاء الماضي بتخفيف وطأة البيوعات على سهم البنك اذ هبط لأدنى مستوى في تاريخه وهو 16,30 دينار للسهم.

وأعلن رئيس مجلس إدارة البنك العربي/ المدير العام، عبدالحميد شومان، أن صافي أرباح مجموعة البنك العربي خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري (قبل الضريبة وبعد المخصصات) تقدر بنحو 843,2 مليون دولار أميركي مقارنة مع 714,4 مليون دولار لنفس الفترة من العام الماضي أي بزيادة قدرها 128,8 مليون دولار وبمعدل نمو قدره 18بالمئة.

استهلاكي

شدّ الأحزمة لم يعد يكفي

ربط زيادة الرواتب بالتضخم ضرورة لمواجهة الغلاء

روتين حياة الموظفة الحكومية وسام أسعد لم يتغير كثيراً خلال السنوات القليلة الماضية. رحلتها اليومية إلى العمل ما زالت تتطلب ركوب سيارتَي سرفيس، والدوام في المدرسة، ثم العودة لمنزل مستأجر في ماركا الجنوبية لتعتني بطفليها.

التغير الوحيد الـذي شهدته الموظفة الثلاثينية يتعلق بمصروفاتها التي لم تزد كثيراً في "الحجم"، ولكن في "الكلفة".

تقول الموظفة المتزوجة من موظف يعمل هو الآخر في دائرة حكومية، إنها قامت بـ«شد الأحزمة» منذ ما يقارب العامين لـ«التكيُّف مع زيـادات الأسعار»، لكنها تؤكد أن الإجـراءات التي اتخذتها لتخفيض مصروف عائلتها لم تمنع «حالة شديدة من عدم التوازن» بين ما تحتاجه أسرتها من جهة، وما تملكه ويمكنها أن تنفقه من جهة أخرى.

توضح أسعد: «مثلاً، كلفة المواصلات إلى العمل يومياً كانت 60 قرشاً لرحلتَي الذهاب والعودة، الآن تضاعفت الكلفة حتى أصبحت 130 قرشاً». وفقاً للغة الأرقـام، فإن كلفة المواصلات ارتفعت من 3 بالمئة من راتب هذه الموظفة إلى 7,5 بالمئة الآن.

تنسحب هذه الزيادة أو ما يتجاوزها بكثير على بقية مصروفات أسعد، التي اختارت –مرغمةً- إرسال ابنها الأكبر (8 أعوام) إلى مدرسة حكومية هذا العام بدلاً من المدرسة الخاصة التي كان يرتادها سابقاً، فيما ما زال ابنها الأصغر يرتاد حضانة ارتفع قسطها من 25 ديناراً إلى 40 ديناراً في الشهر.

تقول: «سعر كيلو العدس ارتفع أكثر من 150 بالمئة، ولا نستطيع شراء الحليب المجفف الذي أصبح ثمنه باهظاً جداً. كما ارتفعت أسعار المواصلات والتدفئة والغاز، وحتى حلويات الأطفال».

زيادة رواتب الموظفين بين الحين والآخر لم تفلح في إلغاء الآثار القاسية لارتفاعات الأسعار المتلاحقة في ميزانيات الأسر الأردنية، أو أقلّه التخفيف منها بالشكل المأمول.

كانت الحكومة رفعت مطلعَ العام الجاري، رواتـبَ الموظفين الحكوميين والعسكريين والمتقاعدين بواقع 50 ديـنـاراً لمن تقل رواتبهم عن 300 دينار، و45 ديناراً لمن تزيد على ذلك، بالتزامن مع قرار تحرير المشتقات النفطية.

ويترقب الموظفون المدنيون والعسكريون زيـادةً على الرواتب، ما فتئت الحكومة عن ذكرها في الأسابيع القليلة الماضية، تزامنت مع الإعلان عن معدل تضخم مرتفع. زيادة الرواتب كانت أيضاً ضمن توجيهات الملك عبداللّه الثاني في خطابه لمجلس الأمة مطلع الأسبوع الماضي.

تقديرات الحكومة تتحدث عن زيادة رواتب تراوح 7 و10 بالمئة، فيما يُنتظر أن تجري مكافأة الموظفين المتميزين بزيادات أعلى.

الحكومة رصدت نحو 57 مليون دينار في مشروع موازنة العام المقبل لغايات زيادات الموظفين العادية والاستثنائية، في حين تم تخصيص مبلغ 63 مليون دينار لمواجهة التضخم، الذي من المتوقع أن يصل العام المقبل إلى 7 بالمئة.

التضخم الحقيقي بحسب خبراء ومحللين اقتصاديين يتجاوز النسب التي تعلن عنها الحكومة، ما يعني أن زيـادات الرواتب يجب أن تراعي نسبة التضخم المعلنة للوصول إلى معادلة تمكّن المواطنين من تجاوز أزمة تقلّص «قيمة» الرواتب شهرياً، وتمنع المزيد من الأسر من الانزلاق تحت خط الفقر.

دائرة الإحصاءات العامة أعلنت أن معدل التضخم لأسعار المستهلك للشهور الثمانية الأولـى من العام الجاري ارتفع بما نسبته 14,9 بالمئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

من أبرز المجموعات التي ساهمت في هذا الارتفاع: «الوقود والإنارة» (55,5 بالمئة)، «النقل» (24,5 بالمئة)، «الألبان ومنتجاتها والبيض» (34,6 بالمئة)، «الحبوب ومنتجاتها» (31,1 بالمئة)، «اللحوم والـدواجـن» (9,8 بالمئة)، في حين شهدت أسعار مجموعة «الاتصالات» انخفاضاً في أسعارها بنسبة 0,9 بالمئة.

نسب ارتفاع المواد الأساسية تشير إلى ضرورة زيادة دخل المواطن بنسبة 30 بالمئة للحفاظ على المستوى المعيشي نفسه التي تعيشه الأسر الأردنية.

نقيب نجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق يقول إن الأولوية في زيادة الرواتب يجب أن تكون لذوي الدخول المتدنية الذي يجب «أن تتضاعف على الأقـل لمواجهة الارتفاعات المتتالية في الأسعار».

ويضيف: «أسعـار الخضار مثلاً ترتفع وتنخفض، لكن أسعار العديد من المواد الغذائية زادت بنسب تتجاوز 100 بالمئة، مثل الزيوت والحليب. دراسات الإحصاءات العامة تدل على أن المواطنين ينفقون 39 بالمئة من دخلهم على الغذاء، وهذا يؤكد أهمية ربط الزيادات على الرواتب بالزيادات الفعلية على الأسعار».

يـرى النقيب أن الناس «قنّنت كثيراً» من مصروفها على المواد الغذائية، وهذا ما لمسه التجار بشكل واضح أثناء شهر رمضان، فيما بقيت المصروفات على «كماليات» مثل السجائر والمكالمات الهاتفية والتنقل بالسيارات الخاصة كما هي.

يقول الحاج توفيق: «لاحظنا ميزاناً معوجاً للاحتياجات التي يستطيع المواطن التخفيف منها، وتبين أن المواد الغذائية هي الضحية دائماً».

بورصة المستهلك

اللحوم البلدية: سعر مرتفع بسبب الاحتكار

ما زالت أسعار اللحوم البلدية مرتفعة في السوق المحلية، حيث لم ينخفض سعر كيلو اللحم البلدي عن 7,5 دينار، فيما وصل سعره في بعض المناطق إلى 11 ديناراً.

وقفز سعر كيلو اللحم البلدي من حوالي 6 دنانير للكيلو قبل شهر رمضان إلى نحو 10 دنانير مع بداية الشهر الذي يزداد فيه التركيز على ابتياع المواد الغذائية.

يقول نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق: «إن احتكار إحـدى الشركات الكبرى لمبيعات اللحوم البلدية وتخزينها قبيل رمضان، ومن ثم طرحها في السوق بكميات لا تفي بالطلب، أدى إلى ارتفاع الأسعار».

يبلغ سعر بيع كيلو الخروف البلدي نحو سبعة دنانير ونصف الدينار في المسلخ، فيما يباع في السوق المحلية بسعر يتراوح بين 9,5 و10 دنانير. أما سعر كيلو العجل البلدي فيبلغ نحو 4,75 دينار من أرض المسلخ، فيما يباع بحوالي 8 دنانير في الملاحم.

الـحاج توفيق كشف أن النقابة طالبت بتحقيق تقوم بـه لجنة محايدة مـن وزارة الصناعة والتجارة لمعرفة سبب المشكلة ومعالجتها، إلا أن طلبها «قوبل بالتجاهل» بحسب نقيبها.

في المقابل، شهدت أسعار اللحوم المستوردة انخفاضاً، حيث راوح سعر الكيلو منشأ أسترالي بين 4,75 و5 دنانير، وخروف دبي الذي يشحن بواسطة الطائرات: 5 دنانير، بينما بلغ سعر كيلو العجل الطازج المبرد «فاكيوم» منشأ صيني 4,75 دينار، والهندي 4,25 دينار.

إعلامي

جهاد عواد

4 إرادات ملكية خلال 5 أيام

اليوميات: تفاوت في التغطية والتقاء على التهدئة

خمسة أيام فصلت بين أربع إرادات ملكية، قضت الأولى بقبول استقالة باسم عوض اللّه من رئاسة الديوان الملكي، والثانية بتعيين أيمن الصفدي مستشاراً للملك براتب ورتبة وزير، وبعد مضي خمسة أيام قضت إرادة ملكية ثالثة بتعيين ناصر اللوزي رئيساً للديوان الملكي، والرابعة بقبول استقالة أمجد العضايلة مدير إدارة إعلام الديوان.

القراران الأول والثاني صدرا يوم الاثنين 29 أيلول/ سبتمبر الماضي، بينما صدر الأخيران في 4 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري.

اليوميات نشرت خبر استقالة عوض اللّه وتعيين الصفدي في أعدادها الصادرة أول أيام عيد الفطر الذي صادف الثلاثاء 30 /9، فيما تم نشر خبر تعيين اللوزي وقبول استقالة العضايلة في الأعداد الصادرة بعد انتهاء عطلة العيد مباشرة.

كانت الصحف اليومية احتجبت عن الصدور أيام الأربعاء 10/1 والخميس 10/2 والجمعة 10/3، لتعاود الصدور يوم السبت 10/4.

الخبران وردا لليوميات عبر وكالة الأنباء الرسمية بترا، بيد أن طريقة تعامل كل منها معهما كان مختلفاً بشكل لافت، ويسجَّل أن خبر استقالة عوض اللّه وتعيين الصفدي لم يحظيا بتعليق من كتّاب الأعمدة والمحللين، لاحتجاب الصحف، الأمر الذي شكل انطباعاً بوجود رغبة من أطراف عدة بطي الصفحة وعدم التعليق على تلك الحقبة.

> «فرانس برس» لم تكن سباقة في بث خبر استقالة عوض اللّه

وكالة الأنباء الفرنسية (فرانس برس) التي ترأس مكتبها في عمّان صحفية تعدّ من أشدّ مناوئي عوض اللّه، هي الزميلة رندة حبيب، لم تكن سباقة في بث خبر الاستقالة كما جرت عليها عادة الوكالة عبر سنوات، من خلال سَبقها في بث أخبار التعديلات الوزارية أو استقالات الحكومات أو كبار المسؤولين.

اليوميات تعاملت مع خبرَي بترا قبل العيد وبعده بالشكل نفسه الذي ورد إليها، غير أن بعضها توسّعَ في سرد السيرة الذاتية لكلٍ من عوض اللّه والصفدي، واللوزي لاحقاً.

واختلفت الصحف في طريقة عرض الخبر ومكانه وبنطه وحجمه واختيار عناوينه.

صحيفة "الغد" أفردت للخبر أربعة أعمدة رئيسية على يمين صفحتها الأولى، وصنفته بذلك كخبر أول لها، وجاء في عنوانها الفرعي: "الصفدي مستشاراً لجلالة الملك.. استقالة عوض اللّه من رئاسة الديوان".

في الصفحات الداخلية نشرت الصحيفة نص رسالة الملك لعوض اللّه، وفي كادر آخر وضعت نص استقالة عوض اللّه مع صورة له، وفي كادر آخر وضعت خبر تكليف الصفدي مع صورة.

"العرب اليوم" نشرت الخبر في وسط صفحتها الأولى مع عنوان يشبه كثيراً عنوان "الغد"، وفي صفحتها الرابعة وضعت نص الاستقالة ورسالة الملك لعوض اللّه، وخبراً آخر عن تكليف الصفدي مستشاراً للملك.

أما يومية "الدستور" فقد وضعت الخبر في الصف الثاني من صفحتها الأولى، أي انه كان الثالث من حيث الأهمية، وأفردت جزءاً من رسالة الملك لعوض اللّه والتي جاء فيها: "عرفتك شاباً متحمساً للعمل والعطاء".

الصحيفة وضعت نص الاستقالة ورسالة الملك في صفحتها الثانية، فيما وضعت خبراً صغيراً عن تكليف الصفدي في "بطن" خبر استقالة عوض اللّه على الصفحة الأولى.

ناصر اللوزي

باسم عوض اللّه

بدورها، وضعت "الرأي" الخبر في صدر صفحتها الأولى، كما فعلت "الغد"، مع صورتين لكل من عوض اللّه والصفدي، وفي الصفحة الثالثة أوردت نص الاستقالة ورسالة الملك لعوض اللّه.

الصحف اليومية نشرت خبر تكليف ناصر اللوزي برئاسة الديوان الملكي في أعدادها الصادرة يوم الأحد الفائت، والتقت صحف "الرأي" و"العرب اليوم" و"الدستور" في تناول الخبر على صفحاتها الأولى مع صورة للّوزي، إضافة إلى شرح مسهب في الصفحات الداخلية. وتميزت "العرب اليوم" بمقالة ترحيبية باللوزي كتبها فهد الخيطان.

أما "الغد"، فقد وضعت الخبر على عمود واحد فقط، احتل خبر تكليف الزميل موسى برهومة برئاسة تحرير الصحيفة ثلاثة أعمدة إلى جانبه. المفارقة أن خبر تكليف رئيس الديوان كان من دون صورة للّوزي، فيما تضمّنَ خبر تكليف رئيس التحرير صورة لبرهومة.

متابعة إعلامية واسعة ومتباينة لخطاب العرش

فيما احتل خطاب العرش الذي افتتح به الملك أعمال الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر يوم الأحد 10/5 صدرَ الصفحات الأولى في اليوميات، غابت المتابعة عما ورد فيه من فقرات حول الإعلام، باستثناء متابعة قامت بها يومية «الغد» في اليوم نفسه من إلقاء الخطاب.

اليوميات أفردت جزءاً كبيراً من صفحاتها الأولى للخطاب، واقتطفت عناوين أساسية منه، كما خصصت من ثلاث إلى أربع صفحات داخلية، تضمنت نصه الكامل، ووقائع جلستَي النواب والأعيان، وردود أفعال لمراقبين ومتابعين، وتحليلات إخبارية.

«الدستور» وضعت صورة رئيسية لأعضاء مجلس الأمة تتوسطها صورة للملك وهو يلقي خطاب العرش على ثمان أعمدة، وعنوانَين رئيسيَين وثالث فرعي. جاء في العنوان الرئيسي الأول: «الملك: الأردن بسير في الطريق الصحيح باتجاه نهضة شاملة»، وفي الثاني: «زيادة الرواتب مطلع العام المقبل ورفع الحد الأدنى للاجور».

الصحيفة نفسها ضمت سبعة اقتباسات فرعية تحت الصورة الرئيسية، فيما كتب المحلل الاقتصادي للصحيفة تحليلاً إخبارياً بعنوان «الأردن المزدهر كما يريده الملك».

الاقتباسات الفرعية في «الدستور» ركزت في معظمها على الشأن الاقتصادي، باستثناء اثنين: الأول حول الصحافة ودورها وآلية تشكيل الرأي العام، والثاني حول دعم «الأشقاء الفلسطينيين» للوصول إلى دولتهم.

«الدستور» أفردت للخطاب الصفحتين الثانية والثالثة، ضمنتهما ثماني صور من الافتتاح، كان من بينها دخول الملك لمجلس الأمة، وأخرى له أثناء إلقاء الخطاب، وثالثة لدخول الملكة إلى مبنى مجلس الأمة، وأخرى للأمراء ومستشاري الملك، إضافة إلى صورة مصافحة الملك لرئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري إبان مصافحته للأعيان والنواب. الصحيفة نفسها أفردت صفحتين أخريين لجلستي الأعيان والنواب، ومتابعة ما جاء في الخطاب من مضامين اقتصادية واجتماعية، بيد أن متابعتها للمضامين الإعلامية في الخطاب غابت، حالها حال يوميتَي «الرأي» و«العرب اليوم».

> «الغد» تابعت المفاصل التي وردت في خطاب العرش

«العرب اليوم» أفردت لخطاب العرش النصف الأعلى من صفحتها الأولى، ضمنته صورة على أربعة أعمدة للملك أثناء دخوله مبنى مجلس الأمة، وعنواناً رئيسياً حول الرواتب والحد الأدنى للأجور جاء فيه: «الملك: زيادة الرواتب العام المقبل ورفع الحد الادنى للأجور».

الصحيفة اختارت ثلاثة عناوين فرعية من الخطاب دارت جميعها حول الوضع التنموي والاقتصادي والاجتماعي، فيما وضعت على يسار الصورة خبراً حول فوز عبد الهادي المجالي برئاسة مجلس النواب للمرة التاسعة.

الصحيفة أفردت للخطاب صفحتها السادسة مع صورتين، فيما خصصت السابعة لجلسة مجلس النواب مع خمس صور، واقتطعت نصف صفحتها الثامنة لرصد ردود الفعل على الخطاب من شخصيات سياسية واقتصادية ونقابية. الردود وردت للصحف اليومية من وكالة بترا.

«الرأي» تعاملت مع خطاب العرش بشكل مختلف عن بقية اليوميات، فقد خصصت نصف صفحتها الأولى لعناوين أساسية من الخطاب دون أي نَص خَبري، إضافة إلى صورة للملك على ثلاثة أعمدة، وحملت زاوية «رأينا» تعليقاً عما جاء في الخطاب بعنوان «خطاب العرش السامي: خطة عمل طموحة وإشارة لاستكمال مشوار الإصلاح والتنمية».

«الرأي» وضعت عنواناً رئيسياً اتفقت فيه بالكامل مع يومية «العرب اليوم»، بينما بلغ عدد العناوين الفرعية 12 عنواناً، 11 عنواناً ذات صلة بالشأنَين الاقتصادي والاجتماعي، وعنواناً واحداً يتعلق بما جاء في الخطاب من حديث حول الإعلام.

خصصت «الرأي» صفحتها الثانية لخطاب العرش نصاً، والثالثة لجلستي الأعيان والنواب، وتعليقات السياسيين عما جاء في الخطاب من فقرات وإضاءات حول مفاصل شتى.

يومية «الغد» خصصت النصف الأعلى لصفحتها الأولى للخطاب، مع تضمينه ما جرى في انتخابات المكتب الدائم لمجلس النواب، واكتفت الصحيفة بعنوانين، الأول فرعي، والآخر رئيسي قالت فيه «الملك: الأردن في الطريق الصحيح والحكومة ملزمة بتحسين الظروف المعيشية». الصحيفة وضعت صورة للملك على أربعة أعمدة في وسط الصفحة.

> الاقتصاد والإعلام حظيا بنصيب من خطاب الملك

الصحيفة خصصت ثلاث صفحات للخطاب ومتابعته، فأوردت في صفحتها السادسة نصه مع ثلاث صور، وعدد من العناوين الفرعية، وفي السابعة خبراً عن جلسة النواب تضمن تحليلاً لمحللها البرلماني حول انتخابات المكتب الدائم وكسر الإسلاميين احتكارَ كتلتي «الإخاء» و«التيار الوطني» للمواقع فيه، فضلاً عن متابعة موسعة لما ورد في الخطاب بشأن الإعلام، وأخرى حول الحد الأدنى للأجور، وتصريحات لوزير العمل باسم السالم بشأنها، وثالثة حول ما جاء في الخطاب بشأن القضاء وضمان استقلاليته.

الصفحة الثامنة خصصتها الصحيفة لتحليل إخباري لم يحمل اسم كاتبه بعنوان «بوصلة الملك.. الاقتصاد وشبكات أمان الفقراء»، ومتابعة لما ورد في الخطاب حول الشأن العراقي وما قاله سياسيون عراقيون بشأنه، وأخرى حول الأقاليم وإحياء فكرتها.

الملك تناول في فقرتين من الخطاب الشأن الإعلامي، فدعا الإعلام الوطني بمؤسساته وأفراده إلى المساهمة الأساسية والفاعلة في ترسيخ ثقافة الديمقراطية، واعتماد الحوار وسيلة للتواصل الحضاري، وتعظيم المشاركة الشعبية انطلاقاً من أن الإعلام هو عين الناس على الحقيقة، وركيزة من ركائز المجتمع الديمقراطي.

وأشار الملك إلى أهمية «التمسك بمبادئ المهنية والموضوعية للحفاظ على التوازن الضروري بين الحريات الصحافية والحقوق الشخصية»، وقال إن ذلك لا بد أن يقابله «الارتقاء في مستوى النقد والجرأة والطموح والتعليق، ارتقاء في سبل البحث والتحليل»، انطلاقاً من أن «الصحافة مهنة رفيعة هدفها الحفاظ على المصلحة العامة وخير المجتمع وتشكيل الرأي العام بعيداً عن التضليل، وتحويل الرأي الشخصي إلى حقيقة عامة».

نقيب الصحفيين عبد الوهاب زغيلات يضع مسؤولية ما يحدث في الساحة السياسية «ليس على الصحفيين فحسب، بل على الحكومة، بسبب عدم سعيها في توفير المعلومات اللازمة من أجل تطبيق رؤية الملك».

زغيلات يرى أن خطاب الملك كان واضحاً، ويعظّم إنجازات الإعلام، «على قاعدة أن الدور المطلوب من الإعلام أكبر مما يتوقعه الآخرون».

إعلامي

عفو رئاسي عن ابراهيم عيسى

منظمات مصرية تدين انتهاكات حق التعبير في البلاد

أدى التضييق على حرية الرأي والتعبير في مصر أخيراً، إلى قيام 37 منظمة حقوقية ومدافعة عن حرية الصحافة، بإدانة الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير داخل مصر.

منظمات غير حكومية رأت أن الاعتداءات على حرية الرأي أصبحت واضحة من خلال الاطلاع على عدد الدعاوى المرفوعة ضد الصحفيين المصريين الذين يحاكَمون بموجب القانون الجنائي.

وقالت المنظمات في بيان صدر عنها أخيراً إن محكمة الاستئناف في القاهرة أكدت في 28 أيلول/سبتمبر 2008، الحكم ضد إبراهيم عيسى، رئيس تحرير صحيفة "الدستور" اليومية، وحكمت عليه بالسجن لمدة شهرين بدلاً من ستة أشهر. وأضافت: "رغم تخفيض العقوبة إلا أننا ما زلنا نعترض على استخدام القانون الجنائي لمعاقبة الصحفيين بالحبس لأي مدة بناءً على كتاباتهم".

كانت محكمة الجنح أصدرت في 26 آذار/مارس 2008 حكماً بحبس عيسى ستة أشهر بتهمة "إذاعة أخبار وشائعات كاذبة في ما يخص صحة رئيس الجمهورية". هذه الاتهامات جاءت إثر نشر مقالات متعلقة بصحة الرئيس المصري حسني مبارك كان عيسى قام بنشرها في صحيفة "الدستور" في الفترة 28 - 30 آب/أغسطس 2007. ولاحقاً أصدر الرئيس حسني مبارك بموجب صلاحياته عفواً رئاسياً عن عيسى.

في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الجاري تنظر المحكمة المصرية في قضية تشهير أخرى ضد رئيس تحرير صحيفة "الفجر" الأسبوعية، عادل حمودة، وزميله محمد الباز. والدعوى مقامة من شيخ الأزهر، وهي أعلى سلطة دينية في مصر.

كان شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي أقام دعوى سبّ وقذف في العام الماضي اتهم فيها حمودة والباز، بـ"إهانة هيئة الأزهر الشريف". القضية انطلقت بعد أن نشرت "الفجر" في 19 آذار/مارس 2007 مقالة بعنوان "شيخ الفاتيكان الأكبر" اشتملت على صورة لشيخ الأزهر متشحاً بزي، رأى شيخ الأزهر أنه "يتعارض وأصول" رئاسته لتلك الهيئة. كما تضمنت المقالة، في نظره، "عبارات إهانة أفقدت المنصب هيبته".

الدعوى المرفوعة من شيخ الأزهر تستند للمادة 184 من قانون العقوبات، التي تنص على: "يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سبّ بإحدى الطرق المتقدم ذكرها مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة".

في قضية منفصلة، يواجه كلٌ من عادل حمودة وإبراهيم عيسى بالإضافة إلى رئيسَي تحرير صحيفتين مستقلتين أخريين، الحكم بسنة سجن. ففي أيلول/سبتمبر 2007، صدر حكم بالسجن لمدة عام في حق كل من: رئيس تحرير "الدستور" إبراهيم عيسى، رئيس التحرير السابق لـ"صوت الأمة" وائل الإبراشي، رئيس تحرير "الفجر" عادل حمودة، ورئيس تحرير تنفيذي سابق لـ"الكرامة" هو عبد الحليم قنديل.

أدين رؤساء التحرير الأربعة بتهمة: "نشر بسوء قصد أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة، وكان من شأن ذلك تكدير السلْم العام"، طبقاً للمادة 188 من قانون العقوبات. قام الأربعة باستئناف الحكم، وهم في حالة سراح بكفالة حتى صدور الحكم عن محكمة الاستئناف. ومن المقرر أن تعقد الجلسة اللاحقة في 14 تشرين الأول/أكتوبر الجاري.

وعبرت المنظمات غير الحكومية عن بالغ قلقها إزاء تدهور حالة حرية الرأي والتعبير في مصر، وقالت إن الهدف من القوانين المعمول بها "توقيع العقوبات الصارمة على الصحفيين، وليس لغرض الدفاع عن حرية الرأي والتعبير".

المنظمات حثت السلطات على إسقاط جميع التهم الموجهة ضد الصحفيين، وإلغاء أحكام الحبس الصادرة ضدهم والتي تكتسي طابعاً سياسياً. وطالبت الحكومة الكفّ عن تطبيق قانون العقوبات لتجريم حرية التعبير وحرية الصحافة، والعمل على تنفيذ التزاماتها الدولية بوصفها مصدِّقة على المواثيق الدولية المتعلقة بحرية التعبير، من ضمنها العهد الدولي للحقوق المدنية السياسية.

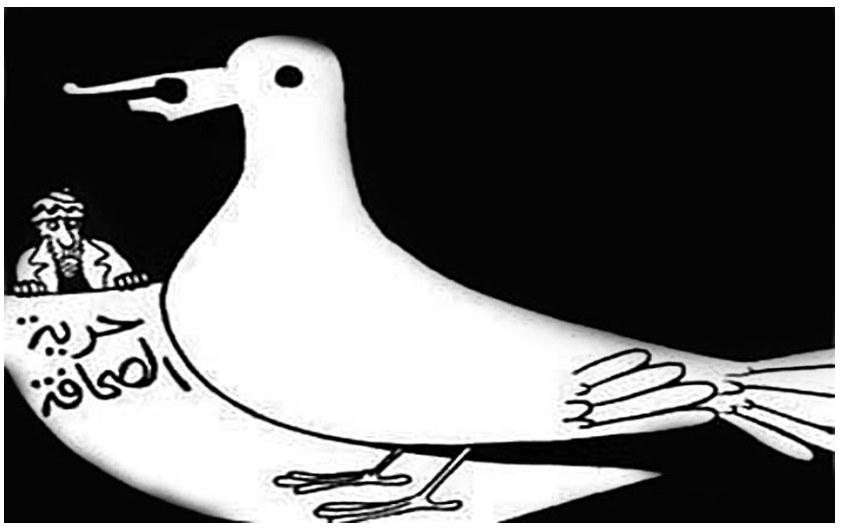

الرقابة العربية أبرز تحديات الإعلام

الحكومات العربية تمثل أبرز «تهديد للحريات». هذا ما يراه صحفيون عرب، بحسب تقرير حديث نشره لورنس بينتاك، وجيري جينجرز بعنوان «مهمة الصحافة العربية: إحداث التغيير في زمن تسوده الاضطرابات».

يدير لورس بينتاك مركز كمال أدهم للتدريب الصحفي والأبحاث بالجامعة الأميركية في القاهرة، وهو ناشر صحيفة "الإعلام العربي والمجتمع" الإلكترونية، ورئيس تحريرها المشارك. أما جيريمي جينجرز فهو أستاذ مساعد في علم النفس بكلية نيو سكول للأبحاث الاجتماعية في نيويورك.

أجريت الدراسة على 601 صحفياً في 13 دولة عربية، واستهدفت معرفة الطريقة التي ينظر بها الصحفيون العرب إلى أنفسهم، وكيف يقيّمون واجباتهم والأدوار التي يؤدونها.

الدراسة بينت أن 70 بالمئة من الصحفيين العرب يرون أن "الرقابة الحكومية" تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه الإعلام العربي، وأن 75 بالمئة من المستجيبين لدراسة المسح يعتقدون أن دورهم يتلخص في "تشجيع الإصلاح السياسي".

يرى الباحثان أنه من أجل المزيد من التواصل بين الإعلاميّن العربي والغربي، لا بد من إقامة «حوارات» بين الصحفيين الغربيين ونظرائهم العرب. ويعتقدان أن المشكلة تأتي من جانب الغالبية العظمى من الصحفيين الغربيين الذين لا يعرفون إلا أقل القليل عن العالم العربي.

الباحثان يريان أنه في المناسبات النادرة التي يشارك فيها الصحفيون الغربيون في الحوارات فإنهم كثيراً ما يأتون وهم يحملون أفكاراً مسبقة راسخة عن تحيز الإعلام العربي، أو يعكسون بتصرفاتهم موقفاً استعمارياً قائماً على التفوق والأفضلية.

يقول الباحثان لـ"شبكة الصحافة العربية" إن الصحفيين الغربيين لا بد أن يهجروا فكرة استئثارهم بالقدرة على ممارسة الصحافة المحترفة، ويتعين عليهم الانفتاح على وجهات النظر السياسية التي يطرحها الصحفيون العرب.

لتحقيق ذلك، يقترحان المزيد من تعرف الصحفيين الغربيين إلى نظرائهم العرب. وذكرا أنهما نظما في هذا الصيف معسكراً استمر لثلاثة أسابيع، شارك فيه 12 من طلاب الصحافة الأميركيين و12 من نظرائهم العرب، دار حول الصحافة في الشرق الأوسط، بتمويل من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وجامعة قطر. وأكد الباحثان أن تبدلت مفاهيمهم عن الطرف الآخر كلياً.

شرق / غرب

منع توزيع صحيفة "الحياة" في سورية

قال مدير مكتب صحيفة «الحياة» اللندنية في بيروت، زهير قصيباتي، إن السلطات السورية قررت منع توزيع الصحيفة في سورية حتى إشعار آخر. وأضاف أن الرقابة في وزارة الإعلام السورية طلبت من مكتب الصحيفة في دمشق التوقف عن إرسال أعداد من صحيفة «الحياة» إلى سورية حتى إشعار آخر، دون أن توضح سلطات الرقابة سبب هذا القرار. وأوضح أن «الحياة» تخضع باستمرار للرقابة في سورية، وأحياناً تُمنع أكثر من مرة في الشهر من دخول البلاد. يذكر أن العلاقات بين سورية والسعودية التي تموّل «الحياة» متوترة منذ اغتيال رفيق الحريري في شباط/فبراير 2005. وقد وجهت وسائل الإعلام السورية انتقادات لاذعة إلى السعودية أخيراً، بخاصة لعدم إصدار السعودية بياناً يدين التفجير الذي وقع في دمشق أواخر أيلول/سبتمبر وأسفر عن مقتل 17 شخصاً. وفي وقت لاحق قدم مدير مكتب «الحياة» في دمشق إبراهيم حميدي استقالته من موقعه.

«عكاظ» برئيس تحرير بعد سنتين من الانتظار

باشر محمد التونسي مهمته الجديدة، رئيساً لتحرير "عكاظ" السعودية، بعد صدور موافقة وزير الثقافة والإعلام إياد مدني على تعيينه. وتعدّ "عكاظ" التي تصدر من مدينة جدة، واحدة من كبرى الصحف السعودية وأكثرها توزيعاً في البلاد، بخاصة في المنطقة الغربية من المملكة التي تشهد منافسة مستمرة على كعكة التوزيع بين "عكاظ" و"المدينة" التي تصدر من جدة أيضاً. تعيين التونسي رئيساً لتحرير الصحيفة جاء بعد أكثر من عامين من استقالة هاشم عبده هاشم، الذي شغل هذا المنصب لأكثر من 25 عاماً. وخلال فترة العامين تولى عبد العزيز النهاري إدارة «عكاظ» كرئيس تحرير مكلف، ومن بعده عثمان عبده هاشم، دون البت في تعيين أي منهما بشكل نهائي، ما أدى إلى حدوث تنقلات عديدة لمحرريها بسبب عدم الاستقرار. وكان مجلس الإدارة العمومي لمؤسسة "عكاظ" انتخب عبد العزيز النهاري رئيساً للتحرير قبل نحو 6 شهور، وتم وضع اسمه في ترويسة الصحيفة بهذه الصفة، لكنه أزيل خلال أسابيع قليلة، تبعها تصريحات له بأن وزارة الإعلام لم توافق على تعيينه. يذكر أن التونسي حاصل على الماجستير في الصحافة والإعلام من الولايات المتحدة الأميركية، وتدرب في صحفها خلال الثمانينيات من القرن الماضي، وتلقى دورات في عدد من المؤسسات الإعلامية والعلمية في الولايات المتحدة وأوروبا، وكان معيداً ومحاضراً في جامعة الملك سعود التي تخرج فيها.

موقع مصري عن الانتخابات الأميركية

أعلن مركز كمال أدهم بالجامعة الأميركية بالقاهرة، إطلاقَ موقع جديد كمصدر للمعلومات عن الانتخابات الأميركية للصحفيين العرب. وتم إطلاق الموقع (www.intihabat2008.com) باللغتين العربية والإنجليزية، وهو يحتوي على معلومات أولية عن الانتخابات الأميركية، وموضوعات عن العملية السياسية الأميريكية، كما يضم روابط لمواقع أخرى حول التمويل والاقتراع وموقف المرشحين من القضايا الرئيسية. مدير مركز كمال أدهم للتدريب الصحفي والبحث، لورانس بينتاك، يقول إن الموقع يهدف إلى تسهيل مهمة الصحفيين والمدونين في مصر للكتابة عن الانتخابات الأميركية، بتوفير مكان يستطيعون الحصول من خلاله على مجموعة من المعلومات بطريقة سريعة. يضيف بينتاك: "حتى للصحفيين الأميركيين، تعدّ العملية الانتخابية الأميركية عملية معقدة. إنها تكون أيضاً أكثر صعوبة عندما يكتبون عنها من هنا». الموقع الجديد جزء من مشروع صحفي إلكتروني بدأ قبل عام بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) شمل دعوة مدونين مصريين ((egyptblogsamerica.blogspot.com) لزيارة الولايات المتحدة للتعريف بالانتخابات الأميركية، إضافة إلى العديد من الأنشطة التدريبية.

حدود سورية مغلقة أمام وفد "مراسلون بلا حدود"

مُنع وفد من منظمة «مراسلون بلا حدود» برئاسة أمينها العام روبير مينار، والصحفي باتريك بوافر دارفور، من دخول الأراضي السورية، كما حُرم المصور فرانسوا دابورون الذي كان يرافق الوفد من الحصول على تأشيرة دخول. كان الوفد التقى صحفيين لبنانيين في بيروت، قبل التوجه إلى سورية للقاء أسر صحفيين مسجونين. وفقاً للمعلومات التي تمكنت المنظمة من الحصول عليها، صدر قرار المنع عن وزير الإعلام السوري محسن بلال الذي قال: «لن يحصلوا على تأشيرة دخول، لا الآن ولا في أي وقت آخر»، بحسب ما جاء في بيان للمنظمة. وقالت المنظمة: "لا نستغرب هذا الرفض. السلطات السورية تراقب تنقلات الصحفيين الأجانب على أراضيها بدقة تامة لمنعهم من إجراء أي تحقيق حول انتهاكات النظام. وعلى غرار غيرها من الدول السلطوية، تبقى سورية دولة منغلقة على ذاتها لا يتم تداول الأخبار فيها بحرّية". يذكّر أن أربعة صحفيين وخمسة مخالفين إلكترونيين ما زالوا وراء القضبان في سورية. من بين هؤلاء: الكاتب والشاعر فراس سعد الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة أربعة أعوام لتنديده بموقف النظام السوري حيال حرب تموز/يوليو 2006 في لبنان؛ والكاتب والصحفي ميشيل كيلو، والمحامي أنور البني اللذان اعتُقلا منذ أيار/مايو 2006 لدعوتهما إلى تسوية العلاقات بين سورية ولبنان؛ والصحفيون فايز سارة وأكرم البني وعلي العبد اللّه المعتقلون في سجن عدرا بانتظار محاكمتهم التي ستستأنف في 24 أيلول/سبتمبر 2008، وهم معرّضون لعقوبة بالسجن تتراوح بين 3 أعوام و15 عاماً لدعوتهم إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية في سورية.

ثقافي

تحولات جذرية في المسرح

عواد علي

كان القرن التاسع عشر عصراً حاسماً في تغيير كثير من التقاليد المسرحية في العالم، فإلى جانب ظهور شخصية المخرج المسرحي، بعد أن كان الممثل النجم هو المتحكم بصناعة العرض، صار لزاماً على المخرج أن يكيّف النصوص الكلاسيكية، التي كُتبت في عصور سابقة، لشروط المسرح في زمنه وتقاليده من جهة، والمعايير الجمالية والأخلاقية التي يتبناها جمهوره من جهة أخرى.

يشير باحثون إلى أن غوته (الأديب الألماني الكبير) كان في طليعة المخرجين، في أوروبا، الذين قاموا بهذا التغيير، حينما أجرى تعديلات كبيرة في اخراجه لمسرحية شكسبير "روميو وجوليت"، إذ حذف المشاهد الكوميدية الفظة والمبتذلة اعتقاداً منه أن فيها "حماقة" كان شكسبير مضطراً إلى وضعها مجاراةً لذائقة عصره. وقد اتبع معظم المخرجين بعده هذا المنهج، وعلى مدى القرن التاسع عشر.

في القرن العشرين تغير الوضع كلياً. بدلت الثورات الاجتماعية، واضطرابات الحرب العالمية الأولى، وتطور الحركات الطليعية، بشكل أساسي، نظام القيم الأخلاقية والجمالية التي كانت سائدة في المسرح البرجوازي السابق، فلم تعد ثمة أي قيم تتمتع بشرعية مطلقة في المجتمع الغربي، وانحسرت الأعراف المسرحية التي يقبل بها المسرح بشكل عام، وحل محلها تنوع بارز في المعايير الأخلاقية والجمالية أكثر من أي وقت مضى. ولذلك صار أي نوع من الإخراج لمسرحية ما أمراً ممكناً، كما تقول الباحثة الألمانية أريكا فيشر ليشت.

كان لظهور النظريات الألسنية والسيميولوجية (علم الإشارة) أثر كبير في خلق هذا التنوع، بل الاختلاف بين نظام النص المسرحي ونظام العرض، فقد أصبح واضحاً أن النص المكتوب يتألف من علامات لفظية (حروف فقط) بوصفه خطاباً لغوياً، في حين أن العرض يتألف من علامات لفظية وغير لفظية كعلامات ما وراء اللغة، وتلك التي تصدر عن الجسد وعلاقتها بالكلام (الحركات والايماءات)، والأزياء، والسينوغرافيا، والرقص، والمكياج. وهكذا غدت العلاقة بين النص والعرض عملية صيرورة تشكل النص عبرها بوساطة نظام سيميائي معين، ومن ثم تحول إلى نص لنظام سيميائي آخر في الاخراج، أو العرض.

لكن ما دام التطابق غير موجود بين العلامات اللفظية للنص وعلامات العرض، فإن السؤال الذي يتطلب جواباً هو: كيف يقوم المخرج بعملية تحويل النص إلى عرض؟ تجيب ليشت عن هذا السؤال بتأكيدها أن نقطة الانطلاق لا تكمن في النص فعلياً، بل في قراءة النص، فليس مطلوباً من المخرج أن ينطلق من النص كما هو، وإنما وفقاً لما يقرأه ويدركه. مفهوم القراءة هنا يشبه مفهوم القراءة في النقد الحديث، فهو فعالية تملأ الفجوات، أو النقاط اللامحددة، العائمة، الحرة في النص المسرحي، وتضيف قدراً من التحديد (لا التقييد) إلى الموضوعات التي يتضمنها في خطوط عامة فحسب.

لهذا فإن الخطوة الأولى لأي تحول ستتوقف على قراءة النص، تلك الفعالية التي يُعطى من خلالها معنى لعناصره الفردية، وللتراكيب التعبيرية المتتابعة (السلسلة المتجاورة من الألفاظ التي يكونها التعاقب الخطي أو الأفقي للغة) الأكثر تعقيداً، وللنص ككل. وفقاً لذلك تكمن نقطة الانطلاق في المعاني التي تطورت أثناء عملية القراءة، ومهمة المخرج والممثلين هي البحث عن علامات مسرحية قادرة على أن تعبّر وتنقل تلك المعاني. كما أن اختيار علامات مسرحية ممكنة ليس محصوراً بالنص المكتوب، ولا يمكن أن تُجمع من ذلك النص سوى معانٍ، ولأجل تلك المعاني ينبغي أن نجد العلامات أو الإشارات المسرحية الملائمة، ولكنها لن تكون العلامات أو الإشارات نفسها.

تضرب ليشت مثالاً على ذلك بأن التوجيهات المسرحية (التي يضعها المؤلف)، حتى لو أشارت إلى أن الشخصية المسرحية تتنهد، أو تركض، أو تجلس لكي تعبّر عن انفعال معين، فليس من الضروري اتباع هذه التوجيهات التي ربما كانت تقررت وفق قانون مسرحي للزمن الذي كُتبت فيه المسرحية.

ثمة أمثلة عربية كثيرة على تغيير المخرج لتوجيهات المؤلف الخاصة بسلوك الشخصيات، أو انفعالها في النص المسرحي، كما في تجارب المخرجين: صلاح القصب، عوني كرومي، محمد إدريس، الفاضل الجعايبي، روجيه عساف، جواد الأسدي، عبدالله السعداوي، ناجي عبد الأمير، شفيق المهدي، حكيم حرب، ومجد القصص. ناهيك عن عدم تقيّد أغلبهم بمواصفات الفضاءات المقترحة في النص، وأزياء الشخصيات، وعناصر أخرى سمعية وبصرية. هذا يُثبت أن عملية التحول لا يمكن أن تقودها الأسس التي تقوم عليها بنية الدراما المكتوبة، بل قراءة المخرج ورؤيته الجمالية والفلسفية.

استذكار درويش في طقسٍ تلفّع بالسواد:

تأبينٌ يليق بلاعب النرد

يوسف ضمرة

كان كل ما طلبه محمود درويش من الموت، أن يمهله قليلاً كي يرتب حديثاً عابراً مع ما تبقى من الحياة، وكي يرتب جنازته في الربيع الهش، وأن تكون العلاقة بينهما -محمود والموت- ودية تماماً. لكن الموت لم يصغ إلى الشاعر الكبير، وكأنه ينتقم من قصائده التي لطالما سخرت من الموت، أو أعلنت انتصار الشاعر في المواجهات السابقة. وربما لذلك لم يرغب الموت في أن تكون العلاقة بينهما ودية، حيث استدرج الموتُ شاعر العربية العظيم إلى معارك عدة، كان في كل مرة يخرج منها بجرح أو إصابة، لكنه ظل يكابر إلى أن فتح الموت قلبه للمرة الثالثة.. -يا حرام، شو بدّو يتحمّل قلبو ليتحمّل- كما قالها الشاعر عبده وازن عبر الهاتف، بعد أن قال في غصة: العوض بسلامتك.

لم يمهل الموت محمود درويش كي ينهي حديثاً عابراً. ولم ينتظره ريثما ينتهي من قراءة طرفة بن العبد. ولم يعدنا بشاعر مثله قبل اختطافه. شاعر جعل العدو يحسدنا عليه. وأجبر العالم كله على الاعتراف بالعربية لغة حية تختزن جماليات ساحرة كما بدت في قصائد درويش. ألم يقل "دوفيلبان" وزير الخارجية ورئيس الوزراء الفرنسي الأسبق، إنه ما إن قرأ درويش قائلاً إن الوردة صارت جرحاً، حتى أدرك أنه شاعر كبير؟

وما إن رحل الشاعر، حتى كان حفل التأبين هدفاً لجهات عدة، رسمية وشعبية. وأخذت الأخبار تتوارد في وسائل الإعلام عن مشاركات عربية واسعة هنا وهناك، ما جعلنا ننتظر هذه التأبينات في لهفة وترقب، لا يخلوان من حذر وشكوك، بخاصة أن كثيراً منا عاش خيبات في مثل هذه الحالات من قبل. بل إن ما شهدته دار الأندى الفنية من حفل تأبين باهت ومرتبك ونيّئ، جعل الكثيرين أكثر حذراً في الأمل في هذا الحفل الذي أعدّت له وأقامته رابطة الكتاب الأردنيين.

لكن، ربما يكون هذا الحفل الذي أقامته الرابطة في الرابع من الشهر الجاري، هو الأكثر علوّاً ورزانة بين أمثاله السابقة في عمّان، وربما في عواصم عربية أخرى، سواء لجهة المشاركين وقيمة الكلمات، أو لجهة الحضور الجماهيري الكبير الذي لم يتسع له مدرج الحسن في الجامعة الأردنية.

كانت الكلمات قصيرة ومتوسطة، لكنها أضاءت مناطق بعضها كان معروفاً لبعضهم، وبعضها كان غامضاً. فمن تفاصيل الحياة اليومية الحميمة عند فواز طرابلسي، الشاهدة على عمق العلاقة بين الاثنين، ورؤية طرابلسي نفسه لشعر محمود درويش وركائزه وسياقاته الأساسية، إلى كلمة لا تخلو من الأسى باسم أسرة الشاعر، قدمها شقيقه أحمد، إلى كلمة الكتّاب والأدباء الفلسطينيين التي ألقاها الشاعر مريد البرغوثي، واحتفت بالشاعر كما يليق به شاعراً، إلى كلمة رابطة الكتاب الأردنيين التي قرأها الشاعر زهير أبو شايب، وتمكّن فيها من الفصل بين علاقته الشخصية بالشاعر، وبين دوره هنا ممثلاً للرابطة. وكان رئيس الجامعة الأردنية خالد الكركي الذي خلا البرنامج المطبوع من اسمه، ارتجل كلمة ركزت على العلاقة بين الأردن وفلسطين، وامتزاج الدم، سواء على أرض فلسطين أو في الكرامة، ما جعل من إقامة درويش في عمّان أمراً طبيعياً يجسّد هذه القيمة النبيلة. كما قرأ غانم زريقات كلمة مقتضبة اختزلت حزنه وألمه، هو الذي علّم محمود درويش لعبة النرد في عمّان، فكانت قصيدة "لاعب النرد" التي ستصدر في ديوان درويش المقبل عن دار رياض الريس.

نقطة الضعف في هذا الحفل الكبير، تمثلت في بعض المشاهد المبعثرة من هنا وهناك، بوصفها فيلماً حمل عنوان "في ذكراه" للمخرجة سوسن دروزة.

انتقت المخرجة بعض المشاهد المصورة من أمسيات الشاعر الراحل، إضافة إلى تغطية مشاهد لمخيمات فلسطينية ومناطق عربية بصوت الشاعر. وقد أوحى ذلك بالتسرع الذي بدا عليه الفيلم القصير، بحيث أن أي شخص متوسط الخبرة في عالم الكمبيوتر، كان قادراً على تقديم هذا الفيلم، وربما أجمل منه أيضاً. لكنها المناسبة التي يحلو لكثيرين استغلالها!

هؤلاء جميعاً قدمهم الشاعر جريس سماوي في طريقة غير نمطية، فبدا كما لو أنه واحد من المشاركين الأساسيين، عبر لمساته الشعرية، ومخاطبته الراحلَ في مناخ لم يخلُ من مسحة تراجيدية تليق بالحدث وصاحبه.

المفاجأة الأولى في الحفل، تمثلت في كلمة عبر البريد الإلكتروني للشاعر وزير الخارجية الفرنسي ورئيس الوزراء الأسبق "دومينيك دوفيلبان"، بيّن فيها أسبابَ عالمية درويش، الطالعة من تجربته المعبّرة عن تجربة شعبه الفلسطيني، منذ احتلال فلسطين سنة 1948 إلى آخر يوم في حياته.

وكانت المفاجأة الثانية في الحضور الطاغي للفنان مارسيل خليفة، الذي بدا أنه نقطة الجذب الرئيسة في الحفل. وقد شاعت تعليقات عدة تشير إلى أن هذا الحضور لم يكن ليتحقق إلا في حالين: أمسية شعرية لدرويش، أو أمسية فنية لخليفة، ما عكس انطباعاً بأن هذا الحضور الكثيف كان لمشاهدة مارسيل وسماعه. تجلى ذلك واضحاً في التجاوب الكبير والمميز كلما ذُكر اسم الفنان في الحفل، حتى قبل صعوده على مسرح الحفل.

لم يخيب مارسيل أملَ أحد. ورغم أن كثيراً من الناس يحفظون أغنياته، إلا أنهم تفاعلوا معه كما لو أن اللحظة التاريخية لم تتغير، وكما لو كان مارسيل مطرباً.

استفاد مارسيل من الشرط التاريخي أكثر بكثير من قدرته الغنائية والموسيقية. لكن مواصلته الطريق، أكسبته خبرة غير قليلة، جعلته يتخطى عالم الطرب الذي يصر الكثيرون على حشره فيه. وقد تبدى ذلك جيداً في غنائه قصيدة درويش "يطير الحمام". حيث بدت أوتار العود كما لو أنها تنطق كلمات القصيدة ذات المناخ المأساوي: "أعدّي لي الأرض كي أستريح/ فإني أحبّك حد التعب". وهي القصيدة التي كتبها الشاعر إثر خروجه التراجيدي من بيروت في العام 1982 مع المقاومة الفلسطينية.

غنى الجمهور مع مارسيل: "يطير الحمامُ/ يحط الحمامُ"، في طقس تلفّع بالسواد. ورغم أن قصيدة الشاعر الكبير "أحن إلى خبز أمي" كانت من أوائل القصائد التي غنّاها مارسيل، إلا أن مذاقها في حفل التأبين كان مختلفاً تماماً. بل يمكن القول إن مارسيل خليفة كله كان مختلفاً في هذا الحفل، بحيث تمكن من استحضار محمود درويش إلى جانبه على المسرح، فبدا كما لو أن محمود يقرأ تلك القصائد وأوتار مارسيل تحوك خلفية درامية مُحكمة. لم يخل الحفل من السياسيين والرسميين والحزبيين، كما كان فرصة جمعت كتّاباً ومثقفين في الأردن، إضافة إلى حضور عدد من كتّاب فلسطين وأدبائها وشعرائها، كغسان زقطان، وزكريا محمد، ومريد البرغوثي، وإبراهيم أبو هشهش.

بمعنى آخر، حاول هذا الحفل الارتقاء بذاته ليطاول قامة محمود درويش، الشاعر الذي وجدنا أخيراً أن في استطاعتنا الجهر بأنه هدية العرب والعربية إلى الإنسانية. والشاعر الذي يمكن لنا القول في كبرياء: إنه كان الأعظم عالمياً في تاريخ الشعر المعاصر.

ثقافي

"عودة الروح" للأسكتلندية جين فريري:

مجسّمات شمعية تطرّزها حكايا اللجوء

هيا صالح

يدفع "مشروع النكبة" الذي وُلِد من رحمه العملُ التركيبي "عودة الروح"، باتجاه أسئلة مفتوحة تتعلّق بمصير اللاجئين الفلسطينيين الذين أُجبروا على ترك قراهم ومدنهم في العام 1948 تحت وطأة المذابح والمجازر الصهيونية التي لم تُبقِ ولم تذر.

صاحبة المشروع الذي تستضيفه في عمّان مؤسسةُ خالد شومان – دارة الفنون، بدءاً من السبت (11/10/2008)، الأسكتلندية جين فريري، تروي هنا، أو تعيد رواية المأساة الفلسطينية، لكن بعيون غربية هذه المرة. وثمة أملٌ يحدوها لأن تنجح في نقل معاناة الفلسطينيين وعرضها على حقيقتها أمام "الآخر"، مستندةً إلى الإيحاء والتفصيلة الإنسانية الصغيرة، ومتوقّعةً الكثير مما يمكن أن يتمخّض عن السؤال المستفِزّ الذي يتلبّس المُشاهد وهو يجيل نظره محاطاً بمجسّمات لجموع مُهَجَّرة جرى تجسيدها بشكل رمزي، بما يقود إلى تخطّي حاجز الصورة النمطية المتشكلة لدى الغرب عن العرب وعن قضيتهم، وتقليص المسافة بين موقف الغرب السياسي وموقفه الإنساني لصالح الأخير.

"العديد من الغربيين لا يعرفون حتى ما معنى كلمة (نكبة)"، تقول فريري، وتضيف: "حاولت أثناء عرض المشروع في أدنبرة أن أكتب هذه الكلمة مراراً.. شارحةً ومفصّلةً وموضّحةً هذا المصطلح الذي نحته الفلسطينيون لوصف تهجيرهم الجماعي القسري عندما استُخدمت القوة لطردهم خارج وطنهم سنة 1948».

فريري ارتأت وسط ظروف معقدة، النأيَ بمشروعها عن أن يكون سياسياً مباشراً، واكتفت بالاشتغال على جانب تراه أكثر بلاغةً وأشدّ تأثيراً: إنجاز عمل فني محمّل بالحكايا الإنسانية في مخيمات اللجوء التي عايشت الفنانة ساكنيها لشهور عدة.

الفنانة "جين فريري"، ويظهر في الخلفية جانب من معرضها الذي تنقل في مدن عدة

في «عودة الروح» يمثل كلُّ مجسم من المجسمات الشمعية فرداً ممن عاينوا النكبة وشهدوا أحداثها، فرَّ حاملاً ابنه أو سلّته أو صرّة ملابسه أو مفتاح بيته الذي تحول إلى رمز لحقّ العودة.. ومهما يكن من اختلافٍ بين ما حمله اللاجئون معهم، فإنهم يتشاطرون جميعاً حالةً واحدة من الضياع والتخبط في «اللازمان» و«اللامكان».. هذا ما دفع فريري ليكون هيكل عملها أكثر من 3 آلاف مجسم شمعي يمثلون اللاجئين، معلّقين في السقف، بحيث تبدو الموجة البشرية المتشكلة منهم في وضع طيران. يكفي المشاهد حينئذ أن يتأمل هذه الحالة من التأرجح، ليتخلّق لديه الإحساس بفداحة ما حدث. تقول فريري: «إذا انتُزعت الأرض من تحت أقدامك، وقُطعت جذورك عن المكان الذي تنزرع فيه، فإنك لا بد ستبدو هائماً، وستظل روحك معلقة في برزخ بين الجنة والجحيم، لا تستقر على حال، ولا تركن إلى سكينة أو طمأنينة ترنو إليها»..

الحزن والتوهان قاسمٌ مشترك بين تلك الجموع الشمعية التي تبدو كأنما تسير في كل اتجاه، وفي اللااتجاه في آن، ما يشير إلى فقدان البوصلة. هذا الإحساس تعززه الكيفية التي تتدلى بها الجموع. شبكةُ أسلاك مثبتة في السقف تنزل منها خيوطٌ شفافة ينتهي كلٌ منها بمجسم متأرجح. وكيفما تحركت المجسمات التي تم تسليط إضاءة شاحبة عليها، فإنها ستُصدم بحائط أبيض مُصْفَرّ كلون الشمع الذي يغطيها، دلالةً ما يعيشه الفلسطينيون من معاناة نازفة.

إنها فلولٌ شمعية، آثرت فريري التي درّست تصميم الأزياء في المسرح والسينما في معهد الفن ببورن ماوث، وحاضرت في مساقات تصميم المسرح بإنجلترا وأسكتلندا، أن لا تتركها قواقعَ فارغة، بل نفثت فيها الحيوية عبر منْح كل مجسم هويته وملامحه الخاصة.

وأكثر من هذا، عمدت الفنانة إلى إشراك شباب فلسطينيين في المخيمات التي زارتها وأقامت فيها، في تنفيذ المجسمات وإنتاجها. وجرى جمع معلومات وشهادات شخصية من الذين عايشوا النكبة، وتعليقها بجانب المجسمات الشمعية، إضافة إلى مقابلات مصورة بالفيديو أُجريت مع عدد منهم، استحالت باشتغال فني مدروس إلى منحوتة صوتية استُخدمتْ كخلفية لموجودات المعرض الأخرى. فبدا كأنما لكل مجسم هويةٌ خاصة ومكاناً واسماً وصوتاً وحكاية وروحاً تتوق إلى العودة للمكان الذي انُتزعت منه عنوة.. وفي النهاية يشير المعرض بكل ما فيه إلى جزء من ذاكرة جمعية للفلسطينيين مرتبطة بأحداث سنة 1948 العصية على النسيان.

ما يميز «عودة الروح» أن أثره لا ينتهي بعد عرضه. ينتقل المعرض من محطة إلى أخرى، لتنضمّ إلى المجسمات السابقة أخرى جديدة يجري تنفيذها بأيدي شباب من أبناء المخيمات. فمن بيروت انتقلت المجسمات لتُعرض في أدنبرة، وبعد عرضها في القدس رحلت إلى عمّان لتنضمّ إلى مثيلاتها من مجسمات صنعتها أيادٍ فلسطينية في مخيم الزرقاء، بما يمنحها سمةً واقعية. كما هم الفلسطينيون الذين غادر منهم ما يقارب 800 ألف أراضيهم على إثر النكبة، أورثوا لقب «لاجئ»، لأكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني يتوزعون الآن في شتى أنحاء الأرض، فإن مجسمات الشمع هي الأخرى تتكاثر وتطوف أرجاء العالم بحثاً عن استقرار ترنو إليه.

المستقَرّ لن يكون إلا بالعودة إلى الوطن، هذا ما تؤكده فريري، وهو الأمر الذي ستحققه المجسمات الشمعية التي ستحطّ في نهاية المطاف في القدس، حاملةً معها جراحَ الأيدي التي طرّزتها وأودعتها ذكرياتها وأحلامها وآمالها.

مجسمات شمعية تشكل موجة بشرية ضمن مشروع «عودة الروح»

ألبرتو مورافيا حامل إرث الرواية السيكولوجية

علي بدر

من حمّى الجنس إلى العزلة الاجتماعية، من النزعات الوجودية إلى النزعات الأخلاقية، من غليان الطبقات الفقيرة إلى انحطاط الطبقة الوسطى.. إنه حامل إرث الرواية السيكولوجية المثقلة بحركات النفس، وقلق الروح، واكتشاف الذات، وجنون الجنس الأكثر شهوانية، وسياسة الاستهلاك الأكثر هيمنة في العالم الرأسمالي.. الرواية المثقلة بمشاهد العنف، وروح الوضاعة، وهيمنة الانهيار.

تلك هي موضوعات ألبرتو مورافيا (1907 – 1990)، الروائي الأبرز في الأدب الإيطالي الحديث، وفي الأدب العالمي أيضاً. فمن الشهوانية الأكثر ابتذالاً إلى رفعة الفن، جعل مورافيا أبطاله يرزحون تحت خيالات قلقة وراعدة، وكانت قدرته على تقديم صورة حية عن العالم الرأسمالي خلاّقة ومؤثرة: أسواق مغرقة ببضاعة الجنس، فنانون مختلّون، نساء مسنّات منشرحات، حفلات منوّمة ومجنونة، أجساد مهانة، رجال معزولون، وعالم واقعي يدفعه شيئاً فشيئاً ليكون في الواجهة.

عُرف مورافيا في أوروبا بعد صدور روايته "الموافق" المعادية للفاشية، والتي حُولت إلى فيلم سينمائي أخرجه بيرناردو بيرتوشيلي في العام 1970. كما تحولت "السأم"، وهي أهم روايات مورافيا وأكثرها شهرة، إلى فيلم سينمائي على يد المخرج الفرنسي، غودار.

ليست السينما وحدها التي جعلت شهرة مورافيا طاغية في أوروبا، وفي العالم عموماً. كان هناك أيضاً رواياته التي نُشرت على شكل حلقات مسلسلة في الصحافة، وكتبه السياسية، وكتاباته حول رحلاته، ورسائله، ومقالاته النقدية، ومواقفه العلنية المناهضة للحرب والرأسمالية والاستغلال والقمع والتهميش والعنصرية.

أُصيب مورافيا بمرض السل الرئوي الذي أقعده وهو في التاسعة، ما حال دون إكمال دراسته، هو المولود لعائلة يهودية من الطبقة المتوسطة. وأتاحت له سنوات المرض (عامان قضاهما في منزله، وثلاثة أعوام في مصحة تقع على أطراف روما) التفرغ لقراءة الأدب والفلسفة والفكر. فقرأ بصورة عميقة روايات دستيوفسكي التي أثرت فيه تأثيراً بالغاً، بخاصة نزعة التحليل النفسي التي أتقنها في ما بعد، حتى أصبح مدرسة مستقلة فيها. وقرأ كتابات الإيطالي غولدوني الذي أثر في نسقه الإنشائي: النبض المتوتر، والكتابة البسيطة والسهلة والراقية في آن. وقرأ شكسبير الذي ألهمه البحث عن نزعة الشر في الإنسان. وأخذ النزعة الساخرة من مسرحيات موليير الشهيرة التي قرأها بشغف كامل. كما تعلم اللغتين الفرنسية والألمانية بصورة بارعة، وأخذ يكتب الشعر باللغات الثلاث: الإيطالية والفرنسية والألمانية.

في العام 1925 ترك ألبرتو مورافيا المصحّة، وانتقل للعيش مع عائلته في مدينة بريكسن، وفي أواخر العام 1929 نشر روايته الأولى "زمن اللامبالاة" التي كان لها تأثير بالغ في الأوساط الأدبية والثقافية الإيطالية في ذلك الوقت، إذ كانت أول رواية تعتمد التحليل الواقعي والسيكولوجي لانحطاط القيم الأخلاقية لمجتمع روما في عشرينيات القرن الفائت.

تسرد الرواية بصورة متوترة حياة عائلة من الطبقة الوسطى، تعيش في روما في ظل نظام سياسي ينحو شيئاً فشيئاً نحو الطغيان. يشاهد القارئ عبر حياة اثنين من أبناء المدينة نمو نزعة الشك والدمار والتخريب. وقد عُدَّت الرواية من جانب نقاد اليسار في ذلك الوقت تكهناً بمآل المجتمع الإيطالي وما ينتظره على يد الفاشية السياسية والاجتماعية من سقوط مريع وانهيار.

بعد ذلك بعام، تعرف مورافيا على الكاتب الإيطالي الشهير ألفارو كورادو، الذي عرّفه في ما بعد على ماسيمو بونتمبلي. وعُدَّ هذا التعارف الحدث الأكبر في حياة مورافيا ككاتب في إيطاليا. فمنذ ذلك الوقت ساعده هذان الكاتبان على العمل صحفياً في مجلة "900"، التي نشر فيها قصصه الأولى، مثل "اللصّ الفضولي" و"ظهور".

في العام 1986 اختير ألبرتو مورافيا نائباً في البرلمان الأوروبي عن الحزب الشيوعي الإيطالي. وفي 26 أيلول/سبتمبر 1990، وُجد ميتاً في حمّام شقّته. وفي العام نفسه كتب الكاتب الإيطالي الشهير لويجيو بومباني سيرة ألبرتو مورافيا الذاتية.

ألبرتو مورافيا

ثقافي

المخرج خالد يوسف في فيلم "الريّس عمر حرب":

انقلاب التلميذ على أستاذه

رسمي أبو علي

أثناء مشاهدة فيلم «الريّس عمر حرب» الذي يُعرض حالياً في دور السينما، يخطر في البال أفكار عـدة، أولها الإحـساس بأن فيلمَي»كازينو» و«ترومان شو»، كانا في ذهن المخرج خالد يوسف بشكل ما.

تـدور أحـداث فيلم «الريس عمر حرب» كلها في كازينو للعب القمار، تماماً مثل فيلم «كازينو» الذي أدى دور البطولة فيه «روبرت دو نيرو». أما «ترومان شو» فبطله شاب يكتشف في نهاية الفيلم أن حياته كلها كانت مبرمجة ومراقبة، وأن جميع الذين يحيطون به ليسوا إلاّ ممثلين لأدوار مرسومة، بمن في ذلك زوجته. وهو ما يجده المشاهد أيضاً في فيلم خالد يوسف. يكتشف الشاب خالد (أدى الدور هاني سلامة)، هو الآخر في نهاية الفيلم، أن جميع الذين تعامل معهم، متواطئين مع الريّس مدير الكازينو شديد الحضور والذكاء والدهاء والهيمنة المطلقة، الذي كان على علم بكل تحركاته أولاً بأول.

يلتحق خالد بالكازينو بصعوبة، فهناك شروط صارمة جداً يضعها الريس عمر حرب قلما يجتازها أحد، ومنها أنه يجري امتحاناً شفهياً يسأل فيه طـلاب الـدورة عن الناتج الحسابي لعملية ضرب الرقمين 117 و13، أو 212 و25 مثلاً. وفي حال عدم قدرة الطالب على الإجابة فـوراً، فإن الريس يصرخ في وجهه: «زفت، قطران». هناك شروط أخرى، أخطرها ما يجسده قول الريّس: «عليك أن تخلع كرامتك وكبرياءك قبل دخول الكازينو. هنا الزبون دائماً على حق، لأنه جاء ليخسر. حتى لو صفعك الزبون أو بصق على وجهك، يجب أن لا تقوم بأي رد فعل».

بذلك، كان الـدوس على الكرامة وعدم الإيمان بأية قيمة هو شرط النجاح في الكازينو، الذي يبدو المعادل الرمزي للحياة نفسها، إذ يدخلها المرء عرياناً، ويخرج منها عرياناً أيضاً.

يناقش خالد يوسف في هذا الفيلم موضوع السلطة وآلياتها المدروسة بدقة شديدة، ويستعرض أوضـاع النخبة الذين هم فوق القانون، مقابل 95 بالمئة من الناس العاديين الذين يعيشون بالخوف، ويتملكون الأثاث الذي يملأ بيوتهم لأنهم يخشون الفراغ، ولأنهم يجدون متعة في الإحساس بالامتلاك.

هذه النظرية التي تشكل منطلقاً لفلسفة عمر الريس المثقف عـازف البيانو، أليست نظرية «دو ستويفسكي» في إحدى رواياته؟

يحظى الشاب الوسيم والذكي، بحب الريس عندما يراه ويتوسم فيه الموهبة والاستعداد، وفي ما بعد يصارحه قائلاً: «لقد اصطفيتك، فأنت من حلمتُ أن يكون ابني، ولن يستطيع أحد مسّك ما دمتَ معي، مُوالياً لي.. هذا هو شرطي الوحيد».

ولتأهيله وإعـداده لتسلّم القيادة، فإن الريس يُدخل خالد في تجارب واختبارات قاسية، انطلاقاً من أن رجل السلطة يجب أن يمر في اختبارات تجعله صلباً في مواجهة أي موقف، حتى لو انطوى ذلك على إهانات تمسّ أعماق الكرامة.

هكذا يبدأ الشاب في التعاطي مع أشكال مختلفة من الرجال، ومع نساء معظمهن على استعداد لبيع أنفسهن مقابل دولارات قليلة لاستئناف اللعب على طاولة الروليت.

يلتقي المشاهد بنماذج طريفة داخل الكازينو، مثل «يحيى الدهان» رجل الأعمال والمليونير العراقي (يؤدي الدور بهجت الجبوري باقتدار وخفة دم لافتة). يخسر يحيى في إحدى المرات كل نقوده، فينفجر في وجه خالد ويبصق عليه. يحتوي الريس الموقف، طالباً من خالد عدم الرد، تطبيقاً للمبدأ الأساسي للكازينو المتمثل في أن الزبون على حق، لكن خالد يضمرها في نفسه، وبتخطيط مدروس وبرودة أعصاب يقوم بالانتقام من الدهان بعد إتقانه «قواعدَ اللعبة».

يكتشف خالد بالصدفة أن الريس يتدرب سراً على إحدى طاولات الروليت ليتمكن من تحديد الرقم الرابح: يضمر رقماً، ثم يرمي كرة الروليت الصغيرة، فتستقر في الرقم الذي أراده.. وهكذا يعرف السر الذي يجعل الريس متحكماً بالكازينو كما يشاء، يخسّر من يشاء، ويربّح من يشاء، ويتلاعب ويتسلى أحياناً.

ولأن خالد سائر على خطوات الريس، فإنه يشتري طاولة روليت للتدرب عليها سراً، إلى أن يتقن اللعبة تماماً، ليهتف بعدها: «أنا الحظّ.. أعطي من أشاء وأحجب عمّن أشاء..». لقد بلغ هو أيضاً أعلى مراتب السلطة.

تكشف مجريات الفيلم أن الريس كان على علم بتحركات خالد. كما يتضح أن جميع من في الكازينو متعاونون ومتواطئون مع الريس المتحكم بقبضة حديدية بكل ما في الكازينو من رجال ونساء.

المخرج خالد يوسف، أقرب تلاميذ يوسف شاهين إليه، عمل معه سنوات طويلة، وأنجز معه آخر أفلام شاهين «هي فوضى»، الذي قيل إن خالد قام بالجهد الأساسي فيه، لأن شاهين كان مريضاً.

شاهين، كان سينمائياً ملتزماً، وإن على طريقته. كـان مسكوناً بالهم السياسي والاجتماعي، إضافة إلى الهموم الذاتية. وكان المتوقَّع أن يسير تلميذه على النهج نفسه. لكن خالد يوسف يفاجئ الجمهور في فيلمه الأول بعد شاهين (الريس عمر حرب) أنه ذهب تماماً إلى عكس منهج أستاذه، ممجداً الفردية والحلم الفردي وحتى السلطة على حساب الناس أو الجماهير، بل لا يبدو أنه بصدد إدانة الريس أو تلميذه على فلسفة الحياة والسلطة التي يتبعانها..

في نهاية الفيلم هناك إيحاء بأن خالد الشاب ينوي أمراً ما.. انقلاباً ما ضد معلمه. إذ ربما يذهب إلى أبعد من إدارة كازينو، وربما يصبح رئيس عصابة مافيا أيضاً. ولِمَ لا؟ فهل سار خالد يوسف كل هذه السنوات مع شاهين لينشقّ عنه في أول فرصة.. هل نحن أمام «جريمة» قتل الأب مرة أخرى؟

الفيلم جيد تماماً من ناحية التصوير والتمثيل وحركة الكاميرا وغنى عالم الكازينو وتنوعه المذهل فـي هبوطه الإنساني. ويتألق فيه الممثل خالد صالح، الذي صعد من صفوف الكومبارس بعد عشرين عاماً ليأخذ فرصته الآن، ويصبح من ألمع نجوم السينما المصرية.

لوحات للتجارة.. وأخرى لمتعة النظر

محمد شما

فـي عـمّـان، وتـحـديـداً فـي وسـط البلد وجبل الحسين، تنتشر محلات متخصصة ببيع البراويز والمرايا، إضافة للّوحات التي تُركن في العادة على الجدران، أو تُصفّ عند مدخل المحل فوق بعضها بعضاً، تنتظر من يشتريها، أو على الأقـلّ مَن يقلّبها «وجهاً وقفا» من باب «الفضول».

«هـنـاك اهتمام بهذه الـلـوحـات، لكنه متفاوت بحسب الذائقة الفنية للزبون»، يقول صاحب أحد محلات بيع اللوحات.

بمواجهة ذلك، هناك لوحات تُعرض في الغاليريهات وتوضع عليها أسعار «خيالية»، وربما يأتي مسؤول أو ثري ويشتري لوحة أو أكثر منها دعماً للرسام، أو «تشجيعاً للحراك الفني»، فيما يمكن الحصول على مثيلاتها من السوق بأسعار متواضعة.

ارتفاع السعر وانحسار العرض في مواقع ذات صبغة «نخبوية»، من الأسباب التي تجعل اللوحة تقبع في مكانها معلّقةً على الجدران لفترة طويلة، قبل أن تُرحّـل إلـى مرسم صاحبها أو تُنقَل للمستودع، ليفضي بها الأمر في النهاية إلى محل مختص ببيعها.

الـذي لا يستطيع اقتناء اللوحات الفنية خـلال فترة عرضها فـي غاليري، لارتفاع أسعارها، أصبح بإمكانه الحصول على مبتغاه من السوق، بسعر لا يتجاوز عشرة دنانير في أحيان كثيرة مقابل اللوحة الواحدة، ويصل السعر إلـى خمسين دينـاراً في حـال كانت اللوحة ملفتة للنظر أو كبيرة الحجم. سعر اللوحة عموماً تحدده جمالية اللوحة وجهد صاحبها المبذول فيها.

محمد عاصم العطار، صاحب محل لوحات فنية بوسط البلد، يقول: «الإقبال كثيف هذه الأيـام على اللوحات التجريدية». ويضيف متحدثاً عن الأسـعـار: «لكل رسـام أسلوبه ومكانته؛ وفقاً لهذا يتحدد سعر اللوحة. والأسعار معتدلة عموماً في المحلات الواقعة في وسط البلد».

أكبر لوحة في المحل، يبيعها العطار بمبلغ 50 ديناراً، و«أرخـص» لوحة يصل سعرها إلى دينارين أو ثلاثة. وتشتمل اللوحات على مناظر طبيعية وآيات قرآنية وأحرف عربية وبورتريهات، إضافة إلى لوحات لمستشرقين، مستنسخة على القماش.

يتعامل العطار مع مجموعة كبيرة من الرسامين: «منهم رسامون معروفون في الـعـراق. وهـم أكثر إبـداعـاً مـن نظرائهم الأردنيين، لأن تذوق الأخيرين للفن ضعيف مقارنةً مع العراقيين الذين قطعوا أشواطاً بـالـفـن». ويضيف: «هـنـاك زبـائـن يأتون ويطلبون لوحات رسامين بعينهم ذوي باع طويل بالفن، وهـنـاك مـن يطلب لوحات رسامين جدد».

يـزداد الإقـبـال على شـراء اللوحات في موسم الصيف. وغالباً ما يترافق ذلك مع رحيل العائلة إلى بيت آخر، إذ يتم شراء عدد من اللوحات لتزيين الجدران بها. «في موسم الشتاء نقوم بتحضير لوحات للصيف المقبل»، يقول العطار الذي يرى أن المواطن الأردني لا يتمتع بـ«ثقافة فنية كافية». ويوضح: «الكثير منهم يأتي ويقول: عندي طقم كَنَب أخضر، وأريد لوحة مناسبة من حيث اللون، بصرف النظر عن موضوعها. آخـرون يبحثون عن لوحات الآيات القرآنية، كي تحفظ البيتَ، لكن على أن تكون مناسبة للون الأثاث».

جـلال الـعـدوي، الـذي ورث مهنة بيع اللوحات عن أبيه، يقول: «نعتمد على الرسام العراقي بشكل أساسي لتوفير احتياجاتنا من اللوحات». ويضيف:«أبيع لوحات من جميع الأصناف: رسم زيتي، طبيعية، تجريدية».

يتحدث العدوي عن أسعار اللوحات في محله: «أغلى لوحة لـديّ لا يتجاوز سعرها السبعين ديناراً، وأرخص لوحة سعرها خمس دنانير».

رفيق السعدي، رسام عراقي، يتحدث عن لوحاته التي يبيعها لأحد المحلات: «أعتمد في لوحاتي على رسم الحروف، لأن تخصصي في الغرافيك وليس التشكيل. أحب توظيف فن العمارة الإسلامية مع الخط العربي، ومع المنمنمات البدوية والعربية والفضيات والألوان الدافئة».

يُرجع السعدي «اضطرار» رسامين لبيع لوحاتهم بأثمان قليلة، للظروف الاقتصادية الصعبة: «الـرسـام مجبَر على التورط في الجانب التجاري، لكسب عيشه». ويضيف: «هناك رسـامـون يمتهنون الرسم لتزويد المحلات في السوق وفقاً لحسابات التجارة، وهناك آخـرون ينجز الواحد منهم أربـع أو خمس لوحات في السنة، ويعرضهن في أحد الغاليريهات. وبالنهاية كلّه فن».

فنٌ للتجارة، وفنٌ لمتعة النظر. طريقتان يتنازع عليهما رسامون. الأولى لتحصيل لقمة العيش، والثانية للتعبير عن الـذات. ويبقى السؤال: متى يمكن التوفيق بينهما، ليكسب الرسام من فنه دون أن يجد نفسه تاجراً تخضع لوحاته لمنطق الربح والخسارة!

ثقافي

دعوة للانغماس في الوضع المعقد لحقوق الإنسان

مراجعة: محمود منشيبوري*

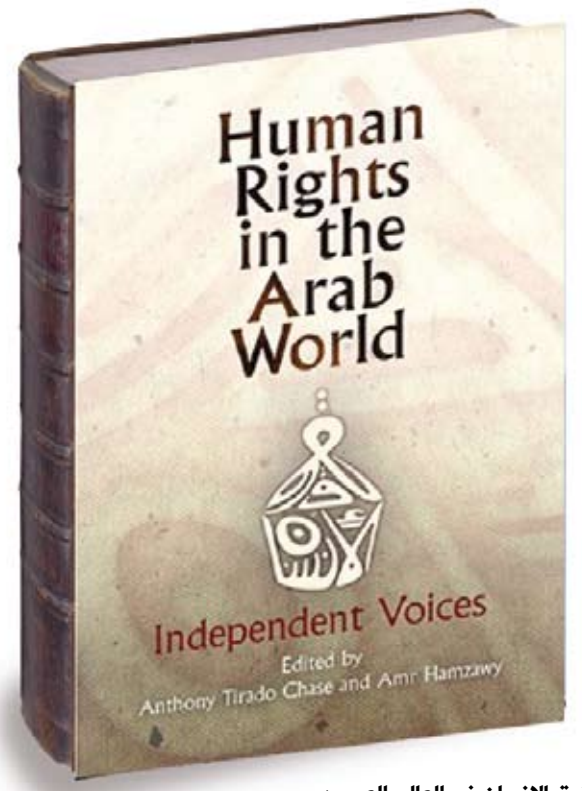

حقوق الإنسان في العالم العربي: أصوات مستقلة

- **تحرير: أنطوني تشايز وعمرو حمزاوي**
- **الناشر: جامعة بنسلفانيا، فيلادلفيا**
- **سنة النشر: 2006**
- **عدد الصفحات: 336 صفحة**

يجادل مؤلفو هذا الكتاب في أن مدى الصلة بين حقوق الإنسان والعالم العربي، يقرره سياق سياسي وسوسيو اقتصادي متغير. سياق لا يقرره مسبقاً أي سياق ثقافي يفترض فيه الثبات.

يشتمل الكتاب على أربعة أقسام متداخلة؛ يمهد القسم الأول ببحث القضايا النظرية والعملية لعلاقة حقوق الإنسان بالإسلام. ويصر أنطوني تشايز على أن الإسلام "ليس مسؤولاً عن خرق الحقوق، ولا عن الأساس المحوري لتقدم هذه الحقوق" (ص 21).

الإسلاموية، بوصفها أيديولوجيا قومية دينية، كما يرى تشايز، كان لها أثر في حقوق الإنسان في العالم الإسلامي (ص 24). وهو ينطلق من نقطة جوهرية ترى أن حركات الإصلاح الديني الإسلامية منحت المرأة المسلمة الحديثة أدوات جديدة ،لتمكينها وتقدمها في بلدان عربية مثل الأردن والكويت وتونس، مثلاً. ويلاحظ أن البنى السياسية تفسر معظم حوادث خرق حقوق الإنسان في العالم العربي، وأن المسؤولين العرب هم الذين يؤججون النوازع الدينية والسياسية. غير أنٍ من المهم إدراك أن هؤلاء القادة كانوا الأقل إخلاصاً لقواعد الإسلام الأخلاقية الأساسية. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية الإشارةُ إلى حقيقة أن المنظمات الجماهيرية الإسلامية أقامت شبكة واسعة النطاق للرفاء الاجتماعي لتلبية احتياجات الجماهير الاقتصادية والاجتماعية، في مقابل فشل الحكومات في القيام بذلك.

من خلال شرح للظروف المحيطة بتأسيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، يجادل بهي الدين حسن في أن "المنظمة" من شأنها أن تقوض المبادئ التي قامت عليها، وكذلك التأثير في نزاهتها إذا ما رفضت الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بالإسلاميين (ص 44). موقف "المنظمة" بين مجموعات حقوق الإنسان المصرية، عزز من قدرة خطاب حقوق الإنسان على الاستمرار، عبر محافظتها على خط فاصل بين ضحايا خروقات حقوق الإنسان وبين توجهاتهم الأيديولوجية والسياسية والدينية (ص 48).

في القسم الثاني، يبحث عمرو حمزاوي في الخطاب الثقافي المعاصر في العالم العربي من خلال وضعه في سياق العولمة. فالأفكار الأساسية – مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والعقلانية – تكتسب أرضية مركزية في الخطابات ذات التوجهات الإصلاحية والإسلامية، ومن شأن مثل هذه الإمكانية أن تفسح مجالاً يتعايش فيه التغير الثقافي والاستمرارية مع خطوات التقدم الإيجابي الكونية، مثل الحفاظ على حقوق الإنسان وتنميتها (ص 63). ويطبق نيل هيكس "النموذج التصاعدي" لرايس وروب وسيكينك حول اجتماعية الإنسان، لإيضاح محدودية هذه النظرية. فهو يثبت أن دفع الحكومات للسير في مجال حقوق الإنسان قد أغلق الحيز المنطقي لانتقالها، وقوض المعارضة المحلية وأوقف انتشار خطاب حقوق الإنسان في مصر (ص 86). فالدولة تبقى ساكنة، ثم تنخرط في جدل محلي حول حقوق الإنسان وفق شروطها، وليس وفق شروط المنظمات غير الحكومية أو التأثيرات الانتقالية. ويتابع هيكس أن الدولة المصرية تصر على أن هموم حقوق الإنسان لن تتجاوز المصالح الاستراتيجية القائمة لحلفاء البلاد الغربيين الأساسية (ص 88). وهكذا فإن على الناشطين المحليين والدوليين أن يوفروا الأفضل بين الفرص المحدودة، للتعاون مع الحكومة في مجال حقوق الإنسان.

تقوم مقالة فالنتاين مُقدم على إثبات أن الصعوبة الأكبر التي تواجه الناشطين في مجال حقوق المرأة يكمن في التوتر القائم بين هوية وطنية منبثقة من حضارة وثقافة إسلاميتين، والدعوة إلى حقوق سياسية ومدنية جاءت بوحي من المجتمعات والتقاليد الغربية. ومن هنا فإن المنظمات النسائية تحتاج إلى وضع إطار للاعتراف بالهويات، ووضع الأسس الخاصة بحقوق متساوية للجميع بطريقة تأخذ في الحسبان التاريخ والفهم الثقافي والمعايير الكونية (ص 104).

القسم الثالث يعالج التحديات الراهنة التي تواجه حركات حقوق الإنسان العربية المعاصرة. وتتميز مقالة هاني مجلي بدرجة عالية من التشكيك في حركات حقوق الإنسان المحلية في العالم العربي، فهو يجادل في أن هذه الحركات كانت تنحو أكثر فأكثر إلى القيام بأنشطة على مستوى عالمي، ولكنها لم تقرب منظماتها من مناطق نشاطها في الوطن (ص 110). ويضع نيكولا برات حدوداً للعمل الناجح الذي يقوم به الناشطون في مجال حقوق الإنسان في مصر. أما المنظمات الغربية غير الحكومية وارتباطها بالمجتمع المدني المصري فتبقى إشكالية، فمن الجوهري، كما يجادل برات، أن يحاول "الناشطون في مجال حقوق الإنسان قلب المعارضات الثنائية التي تعطي معنى للنقاش الجاري حول التمويل الأجنبي، أكثر من إعادة تشكيل هذه المعارضات أو من تجنبها" (ص 125). ويشرح إياد السراج الخط المعياري في فلسطين، القائل إن حقوق الإنسان أدوات غربية تُستخدم في صورة خاصة من جانب الولايات المتحدة للسيطرة على الفلسطينيين والعرب، فالصلة الأميركية كثيراً ما تُستخدم لتجاهل القانون واحترام حقوق الإنسان (ص 133).

يتناول القسم الأخير بعض حالات الدراسة، فدراسة شيلا كارابيكو عن الأفكار اليمنية حول حقوق الإنسان تشرح كيف طفت مفاهيم حقوق الإنسان فيما كان المثقفون والمشرعون ونخب سياسية وثقافية أخرى يتحدّون الطغيان والقمع في صورة كبيرة من خلال الإشارة إلى قيم مجتمعية ودينية أصلية، فقد أصبحت هذه المفاهيم متجذرة في نسيج الثقافة السياسية اليمنية وتعاليمها (ص 137). وبالتدريج، بدأ كثير من اليمنيين في البحث عن إرثهم الثقافي الخاص في المجالات القانونية والأخلاقية لتقديم دعم منطقي للمفاهيم العالمية لحقوق الإنسان. وبالنتيجة، برز انخراط عربي واضح بحقوق الإنسان في اليمن.

تبرز الأقسام التالية التي وضعها تامر مصطفى (مصر) وسوزان والتز ولندسي بنستيد (المغرب) تبايناً مثيراً للاهتمام بين التجربتين، فمصطفى يقدم شرحاً مفصلاً حول الكيفية التي وفرت بها المحكمة الدستورية العليا المصرية طرقاً مهمة للناشطين لتحدي الدولة، وكيف توافرت لجماعات حقوق الإنسان وأحزاب المعارضة مهارات متزايدة في استخدام المؤسسات القضائية في تحدي النظام بنجاح (ص 172). ويعترف مصطفى بفشل الآليات القضائية في الوقوف في وجه المجتمع المدني المتخلف، والحاجة إلى مساعدة شعبية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. ويجادل والتز وبنستيد في أن حركة حقوق الإنسان في المغرب أحرزت تقدماً ملحوظاً، إذ إن الضغوط المحلية والدولية – من خلال جهود حلفاء ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية –أطلقت عملية تدويل معيارية بين جماعات حقوق الإنسان المغربية (ص 194). وتعد القرارات التشريعية الأخيرة الخاصة بالإرهاب والسلطات الاستثنائية خطوات مميزة في مجال الحدود التي يجب توافرها لتشكيل تهديد خطير للسلطات الملكية، أو للنخب البيروقراطية التقليدية في البلاد.

في مقالته الختامية، يعيد عمرو حمزاوي تأكيد النموذج المعياري للكتاب، من خلال تسليط الضوء على العوامل والقوى الأكثر انخراطاً في صورة مباشرة في مناقشات حقوق الإنسان (ص 197). وللموازنة، فإن الكتاب يتضمن دعوة للانغماس في الوضع المعقد لحقوق الإنسان في العالم العربي، وارتياد آفاق تتحدى الفهم السهل والفرضيات المبسطة حول هذه المنطقة من العالم. ويمثل هذا الكتاب مساهمة مهمة في الأدبيات الخاصة بحقوق الإنسان في مجتمعات غير غربية، ويوفر مرجعاً مفيداً جداً لكل المهتمين بفهم الظروف الخاصة بحقوق الإنسان في العالم العربي. ولا شك في أن المختصين والموجهين الباحثين عن ارتياد قضايا الثقافة والسلطة وحقوق الإنسان، سوف يفيدون فائدة كبيرة من هذا الكتاب.

***قسم العلاقات الدولية. جامعة سان فرانسيسكو. سان فرانسيسكو. كاليفورنيا.**

بالتعاون مع:
المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

كتب

تلك الطرق

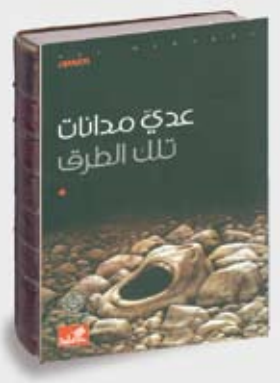

المؤلف: عدي مدانات.
الناشر: الأهلية للنشر والتوزيع، بدعم من وزارة الثقافة الأردنية.
سنة النشر: 2008.
عدد الصفحات: 444 صفحة من القطع الكبير.

في روايته الأخيرة، يؤكد الكاتب الأردني عدي مدانات ثيمةً حضرت بقوة في أعماله القصصية والروائية على السواء، تلك هي الحسرة التي يتشربها المرء جرّاء معرفته بأن الزمن لا يعود إلى الوراء لكي يقوم بتصحيح أخطائه، وبأن ما تبقى من الوقت لم يعد كافياً لاستئناف الحياة من نقطة الصفر.

يتكئ مدانات على محاور أساسية في بنائه عالمه الروائي: التفاصيل الدقيقة، والحكي أو تراجع الحكاية لصالح الحكي، والحوار الخارجي، والتركيز على ضرورة النفاذ إلى الجوهر الإنساني.

يقول (الراحل) إحسان عباس إن تجربة مدانات، ترتكز على الصورة ولغة الشعر، بالتقاط كل ما له علاقة بالإنسان في لحظة محددة. «هكذا تكون الأشياء كلها مفردات فنية خاضعة في شكلها وحضورها وطبيعتها لعلاقتها بالإنسان، وهكذا أيضاً تكون متغيرة. بعبارة أخرى تصبح الأشياء كلها جزءاً من التكوين الكلي للإنسان في اللحظة المحددة».

هذا ما يلمسه قارئ «تلك الطرق»، الرواية التي يفقدُ بطلُها «صالح الموهبي» بوصلته ويتجرد مما تبقى من إنسانيته في بحثه عن مكانة يرتقي إليها في عالم رجال الأعمال والنخبة، ليتكشف له أن هذه الشريحة تقوم في الغالب على بنيان زائف قوامه الاتجار بأحلام الفقراء وشيوع الفساد.

معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي

إعداد: حسن ابحيص، سامي الصلاحات، مريم عيتاني.
تحرير: محسن صالح.
الناشر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
سنة النشر: 2008.
عدد الصفحات: 120 صفحة من القطع المتوسط.

هذا الكتاب هو الثاني في سلسلة «أوَلستُ إنساناً؟» التي تسلط الضوء على جوانب مختلفة من معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي.

يستعرض الكتاب أبرز الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق المرأة الفلسطينية، مما يمسّها مباشرة، كالاستهداف المتعمّد بالقتل والأسر والتعذيب، وهدم المنزل ومصادرة الأراضي؛ أو مما يحرمها من حقوقها الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية والحياة الآمنة والبيئة السليمة. كما يتعرض لاستخدام المرأة الفلسطينية ورقةَ ضغط على زوجها أو ابنها أو أخيها، سواء أكان مقاوماً أم أسيراً أم مطارداً.

الكتاب ينقل المعاناة بـ»أسلوب يخاطب العقل والقلب في إطار علمي منهجي موثق»، كما جاء في التقديم، ويستعين بقصص وصور تقرّب إلى القارئ أكثر ما يعانيه الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، «في وقت ينادي فيه العالم بحقوق الإنسان وصيانة كرامته وحريته، وحقه في العيش بسلام في بيته وأرضه، لكنه يصمّ آذانه عمّا يحدث للإنسان الفلسطيني».

حريات

تطبيق قانون "حق البقاء" يمنحهم الاستقرار

لاجئون غير شرعيين يعانون مرارة الإقامة في ألمانيا

محمد شما

الفقر، وانعدام الأمن، والبحث عن لقمة عيش كريمة.. هذا ما يدفع كثيراً من الشبان من الدول النامية، وبخاصة العرب في الشرق الأوسط وإفريقيا، للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، أملاً في «حياة أفضل، واحترام أكبر لحقوق الإنسان».

المفارقة أن قسطاً وافراً من هؤلاء الباحثين عن استقرار ينشدونه -وربما لا يتسنى لهم ذلك- ينتمّون إلى بلدان بعضُها غني بثرواته وموارده النفطية وسواها، لكنها أيضاً المقيدة بأغلال الفساد الذي تنعدم معه العدالة الاجتماعية، وتغيب بوجوده فرص تمكين الشبان وإطلاق طاقاتهم واستثمارها، فضلاً عن الحروب ودوامة العنف التي تدفع الكثيرين للبحث عن مكان آمن ينامون فيه دون أن يقضّ مضاجعهم أزيزُ رصاص، أو دويُّ قنبلة، وإن كان ثمن ذلك أوضاعاً معيشية متدنية تنتظرهم لا محالة، هم الذين لم يعتد بعضهم على قسوتها.

ولاية «نوردراين فيستفالن» (شمال الراين) إحدى أكبر الولايات الألمانية في الكثافة السكانية، تحتضن كثيراً من المهاجرين غير الشرعيين، وبخاصة العرب.

يشكل المواطنون من أصول أجنبية في ألمانيا نحو خُمس عدد السكان، وتتفاوت فرصهم في الحصول على عمل وفقاً للشهادات والخبرات التي تحصلوا عليها.

محمود عواد، لاجئ فلسطيني من لبنان، عاش في أزقة مخيم لا مكان فيه لاحترام إنسانيته، ما دفعه للبحث عن طريق للخروج من هذا الوضع. زاد من إصراره على مغادرة لبنان قرار السلطات هناك بمنع اللاجئين الفلسطينيين من العمل في أكثر من 78 مهنة.. وكان الخلاص بالهجرة رغم إدراكه أن أبواب اللجوء مغلقة في وجهه. «هكذا وجدتني مضطراً لسلوك طريق غير شرعية».

الطريق إلى ألمانيا حيث إقامته كلاجئ غير شرعي، لا تتشابه مع وقائع ما حدث مع بطل رواية «رجال في الشمس» لغسان كنفاني. فهي أقل حدة وأخف وطأة، والظرف والمكان مختلفان أيضاً. بدأت رحلة محمود من لبنان مروراً بسورية ثم تركيا. «إذا كنت مقلوعاً من بلدي، وأعيش في بلد يرفض الاعتراف بي كإنسان، ماذا يبقى لي؟»، يقول وهو يسرد تفاصيل رحلته.. «طريقي كانت صعبة جداً. كنا أربعة شباب، أنا الفلسطيني الوحيد بينهم، والبقية لبنانيون. داخل صندوق شاحنة انتقلنا عبر سورية إلى تركيا، في رحلة صعبة ومعتمة، لم نر الشمس لأيام، ولم نأكل سوى ما يرمونه لنا من فتات. هذه الحصص كانت ضمن المبلغ الذي دفعناه ويتجاوز الألفي دولار للشخص».

محمود كان محظوظاً مع آخرين تم تهريبهم عبر شاحنة محملة بالبضائع، فبعد ليال عدة تفرق الأربعة كلٌّ إلى جهة مختلفة، حيث طلب كلٍ منهم اللجوء إلى دولة أوروبية تقبل به لاجئاً.

محمود في ألمانيا حالياً.. «لا تستهويني الهجرة غير الشرعية، وأكره الأوضاع السيئة التي أعيشها. ما أنشده أن أكون محترماً، وأن يتعامل الناس معي كإنسان». تمت الرحلة عن طريق سمسار معروف داخل مخيم شاتيلا، يتقاضى زهاء ألفي دولار، لتأمين تهريب الشاب الواحد كالبضائع بوساطة شاحنة تركية في الغالب».

هرب محمود من واقع شعر فيه أنه لم يعد مقبولاً كإنسان. ومثله وصل الصومالي ناصر عبدالله لألمانيا بدعم من أقارب ساعدوه بما يملكون هرباً من واقع مظلم، وما إن حطت الطائرة به حتى اصطدم بحياة ناقضت الحلم، «لم يكن في جيبي مال، فالعائلة ساعدتني على الرحيل الشرعي فقط». ناصر يواجه محذور الإقامة غير الشرعية في ألمانيا، بعد أن أنفق على الرحيل مبلغ ألفي يورو، هو كل حيلته.

يقول ناصر: «للصومال خصوصية قاتلة تقول لمن يحب الحرية: اهرب من هنا. لا شغل، لا حياة، لا طعام، ولا مستقبل. بلدي يعاني الجوع والتخلف والأمية، وقبائل تقتل من تشاء تحت مبررات مختلفة، ومع كل هذه الحياة هناك من يسألني: لماذا هربت!».

لكن حال الكردي العراقي حلمي عمر، كان «أقسى» بحسب ما يرى. فالحرب شكلت دافعاً كبيراً له ليترك ما بقي له. دفع حلمي سبعة آلاف دولار لأحد المهربين، وتم نقله بسيارته التي كانت جزءاً من المبلغ المقدم باتجاه تركيا. من هناك وبمساعدة مهربين قصد ألمانيا في رحلة استغرقت 13 يوماً.

كانت رحلة معاناة وموت يومي، على حد وصف حلمي.. «لا أستطيع البقاء في بلدي الذي فقد الأمن، وفعلَ الموت اليومي فعله بعائلتنا وجيراننا. الحلم قتله الاحتلال الأميركي، والعراقي كذلك، والحياة السعيدة لا وجود لها إلا في كتب المدرسة الابتدائية».

الهجرة غير الشرعية، تنجم عن فقدان الأمل، ورفض المفوضية السامية للأمم المتحدة طلبات اللجوء، «لعدم اقتناعهم بملفاتنا»، يقول حلمي.

الفلسطيني محمود لم يتمكن من الحصول على عمل في لبنان، وتوفي والداه وشقيقه، وتزوجت شقيقاته، فكان خلاصه بالهجرة. «لماذا أعيش في مكان لم يبقَ لي فيه أحد؟». كانت الهجرة بطريقة غير شرعية هي الحل، بعد تقديمه الكثير من طلبات الهجرة لأجل اللجوء. والنتيجة كانت دائما «مرفوض».

الصومالي ناصر هرب هو الآخر بحثاً عن حياة يتمتع فيها بالأمان والسلام، فقد قُتل والده جراء صراع قبلي حصد أرواح آلاف الضحايا في الصومال الذي يعاني مشاكل اقتصادية كبيرة وانفلاتاً أمنياً. «لا عدالة أو قانون. لا شيء في الصومال يجعلني أفكر بالبقاء».

هذه الحال تنطبق على الكردي حلمي أيضاً، هو الهارب من السليمانية شمالي العراق خوفاً من حرب دامية لا تتوقف.. «من يحتمل الحرب، من يحتمل قتل الشباب، من يحتمل صوت القذائف والمدافع والصراخ الهستيري؟» يتساءل بحسرة من يعرف الجواب مسبقاً.

تستقبل الدول الأوروبية آلاف اللاجئين غير الشرعيين سنوياً، وقد اضطرت للاتفاق على صيغة تنسيق ما بينها، لإقامة مخيمات لهؤلاء اللاجئين، والنظر في أوضاعهم الإنسانية.. ودعت منظمة «بروزاول» الألمانية إلى وقف ترحيل اللاجئين إلى بلادهم، وتحديداً العراق وأفغانستان وأقليات من كوسوفو. ولفت مدير المنظمة غونتر بوكهارت إلى أنه «يجب عدم ترحيل هؤلاء الأشخاص، وإنما تسوية أوضاعهم بشكل يوفر لهم الغطاء القانوني».

كانت المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين طالبت الدول الأوروبية، وألمانيا تحديداً، بالاستمرار في نهج «أوروبا قارة اللاجئين، ويجب أن تظل كذلك».

يخضع اللاجئ غير الشرعي في ألمانيا فور إعلامه السلطات بوجوده أو إلقائها القبض عليه، إلى تحقيقات مكثفة من لجان ومنظمات معنية بقضايا اللاجئين، يُحَدَّد بعدها وضعه، وما إذا كان يمكنه الحصول على حق اللجوء السياسي أو الإنساني أم لا.

محمود كان بصحبة خمسين لاجئا ينتمون لجنسيات مختلفة. لدى وصولهم إلى ألمانيا وُضعوا في غرف للاّجئين غير الشرعيين. «كنا مكومين فوق بعضنا بعضاً. كلنا كان يحلم بفرصة للنوم.. كانت تلك أوقاتاً عصيبة لا أريد استذكارها».

بقي محمود مدة 45 يوماً في شوبنغ، ثم تم تحويله إلى كيرن القريبة من كولونيا، وأعطي ورقة كُتب عليها «تحويل إلى دسلدورف». الآن يتعلم الألمانية في مدرسة خاصة، مدعوماً من «الاجتماعية» كما تسمى، وهي جهة تعني بدعم اللاجئين الأجانب.

واقع المهاجرين غير الشرعيين يزداد سوءاً في كثير من الدول الأوروبية، ونصيب ألمانيا ليس قليلاً من أناس يهجرون أوطانهم لأجل لقمة العيش والحياة الكريمة ويصطدمون بما يشبه سجناً كبيراً، فلا يتحركون بحرية، ولا يعملون، ويتلقون معونات مالية بالكاد تكفي لسد رمقهم.

تطالب جمعيات حقوقية ألمانية بضرورة «تحسين أوضاع اللاجئين، وإخضاعهم لتحقيقات يراعى فيها الجانب الإنساني»، انطلاقاً من الدستور الألماني الذي ينص على ضرورة احترام حقوق الإنسان في الحياة والرأي والتعبير والسكن والإقامة؛ وتوقيع ألمانيا على معاهدات جنيف الخاصة بحقوق الإنسان، وجملة مواثيق عالمية خاصة بحقوق اللاجئين، ولا سيما القادمون من دول تشهد حروباً وعمليات القتل وانعدام الأمن.

ما إن يتم تصنيف القادم بـ«لاجئ سياسي» حتى يتم صرف مبلغ من المال شهرياً له على شكل «مساعدات». يحرم اللاجئ من العمل لعدم امتلاكه عقوداً ووثائق أو بطاقة إقامة، وتبقى المساعدات سبيله الوحيد للعيش. وإذا فكر في الالتحاق بعمل، فيتم ذلك عبر «العمل الأسود» غير القانوني ودون علم السلطات؛ كونه لا يخضع للضريبة التي تُفرض على العاملين في ألمانيا.

يتفاوت المبلغ الذي تصرفه الولاية على اللاجئ وفقاً لوضعه ومدة مكوثه؛ وهو مبلغ غير منصف، ولا أسس معينة يتم اعتمادها عند تقديره، بحسب لاجئين.

يشتكي اللاجئ الصومالي ناصر من قلة الراتب (200 يورو)، ويقول إنه لا يكفيه لشراء الطعام والدخان، ودفع تكاليف الطبابة كونه يعاني من أمراض.. «أشعر أنها للتدخين فقط، والمعيشة في ألمانيا مكلفة كثيراً، ولا يكفينا المخصص لآخر الشهر. لذلك أتشارك في علبة السجائر والطعام مع الآخرين لأجل الاستمرار في الحياة».

الفلسطيني محمود يوافقه الرأي؛ فهو يتقاضى راتباً شبيهاً كل شهر. وقد وكّل محامياً -على حساب المساعدات الاجتماعية- لنيل استحقاق اللجوء، وليتمكن بعدئذ من العمل وتحصيل المال الكافي.

ويشتكي الكردي حلمي، من قلة المال، وعدم قدرته على شراء ملابس بعدما ضاق بما يرتديه على الدوام، ويقول إنه دفع في النتيجة مبلغ 12 ألف دولار كي يعيش «حياة بائسة في ألمانيا».

رغم معاناة اللاجئين، وسوء أوضاعهم المعيشية، تحتفل ألمانيا كل عام بيوم اللاجئ، بتكريس الجهود لتحسين أوضاع اللاجئين ومراعاة معاناتهم، وهو ما يراه اللاجئون مجرد «تجميل لا أكثر».

تعدّ منظمة «كاريتاس» منظمة فاعلة في العمل التطوعي، وقد وجهت رسالة إلى اللاجئين في ألمانيا، داعية إلى تطبيق قانون «حق البقاء» الذي تم الاتفاق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 والذي يتيح للأجانب الحاصلين على مهلة انتظار لسنوات طويلة حق البقاء في ألمانيا والحصول على بطاقة إقامة.

خيار العودة بالنسبة للاجئين العرب في ألمانيا يبدو «مستحيلاً»، بحسب تعبيرهم. ما يتطلعون إليه «تقوية» لغتهم الألمانية، وأن يكونوا «تحت القانون» كي تأخذ إدارة الحكم المحلي «صورة إيجابية عنهم».

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2008 08

حضور نسائي وسيطرة ذكورية

وجود رمزي للنساء في مجالس النقابات

سوسن زايدة

لا تميز قوانين النقابات المهنية بين رجل وامرأة، ولكن واقع الحال مختلف كثيرا بحكم عادات وتقاليد سمحت للرجل بسيادة الذكورية تتضح أكثر ما تتضح في تشكيل او انتخابات مجالس النقابات.

عبر تاريخ نقابة المحامين الطويل(تشكلت عام)1950، لم تتمكن سوى امرأتين من الحصول على مقعد في مجلس النقابة هما : سميرة زيتون واملي بشارات، فيما بقي منصب النقيب وباقي مقاعد المجلس حكراً على الرجال في كل دوراته.

يعكس واقع تشكيل مجلس النقابة وفشل النساء المترشحات، كما حدث في الدورتين الأخيرتين، سيطرة ذكورية خالصة على المهنة المرتبطة بالعدالة، ونظرة "دونية" للمرأة في عمل يفترض فيه النظر بمساواة بين عموم المواطنين.

المحامية نداء تمارس المهنة منذ سبع سنين، تعرضت ذات مرة لسوء معاملة في احد المخافر . لم تقدم شكواها للنقابة فهي، كما تقول، لا تثق بلجنة المرأة في النقابة. «اللجنة غير مفعلة، وهناك تقصير نقابي رغم ان هناك محاميات جيدات، وهناك مؤتمرات تناقش موضوع التمييز، إلا انك بالنهاية تواجهين مجتمعاً يحمل فكرة غير جيدة تجاه المرأة".

المحامية ليلى لا تتفق مع نداء في إيقاع اللوم على النقابة في موقفها السلبي من المرأة،، وترى أن المحامية نفسها تتحمل المسؤولية. "المحاميات يركزن على عملهن، بدلا من العمل النقابي. صحيح أن النقابة لم توفر لنا الأماكن والأوقات المناسبة لنجتمع، لكن النقابة فعلياً ليست مقصّرة بقدر تقصير المحاميات اللواتي لا يتفاعلن مع العمل النقابي".

الحال ليس افضل في نقابة الصحفيين، ففيما كشفت دراسة أعدتها الصحفية خلود خطاطبة أن نسبة النساء العاملات في الوسط الصحفي والإعلامي في القطاعين العام والخاص وصلت إلى 20,4% في عام 2008، 17% في القطاع العام و23,7 في الخاص، وبلغ عدد العاملين في هذا القطاع 900 مناصفة بين العام والخاص. . فقد بلغ عدد الصحفيات المدرجات في سجلات نقابة الصحفيين 123 صحفية من أصل 702 من مجمل أعضاء الهيئة العامة، أي بنسبة 17,5%. الزيادة في عدد الصحفيات لم تعكس نفسها في مجلس النقابة، فقد تمكنت صحفية واحدة من الفوز، في عضوية كل من مجلسي النقابة الأخيرين المكون من 11 عضواً.

الوضع أسوأ في مجلس نقابة الممرضين بالنسبة لوضع المرأة، ففيما بقيت مهنة التمريض لسنوات طويلة محصورة في النساء عموما حتى التصقت بهن رغم دخول الرجل متأخراً الى المهنة ،وفي حين بقي قطاع القبالة القانونية حكراً على المرأة فإن واقع المجلس مغاير تماماً.

تشير إحصاءات وزارة الصحة الى ان عدد العاملين في قطاع التمريض والقبالة القانونية، بلغ في عام 2005 الى نحو 17428، اغلبهم من الإناث، وينتمي 13430 منهم لنقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات. لكن الممرضات يشكلن أقلية في مجلس النقابة الذي يرأسه رجل. يضم مجلس نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات المكون من احد عشر عضوا ثلاث نساء فقط.

هل يعني هذا عزوف النساء عن العمل العام؟ واذا صح ذلك فما هو السبب؟.

تقول الممرضة لطيفة إن السبب ناجم عن ان المرأة لا تمتلك الوقت الكافي للعمل العام ،حيث تجد نفسها موزعة بين عملها وبين الاهتمام بالبيت، وهو امر لا يعانيه الرجل الذي يمتلك كل الوقت للتفرغ للعمل العام، مضيفة أن نظرة المجتمع وشروط الأهل والزوج تحد دائما من إمكانية المرأة ومدى إقبالها على العمل العام.

> **امرأتان فقط نالتا مقعدين في مجلس نقابة المحامين**

أما نقابة المهندسين فبلغ عدد أعضائها 71000 الف حتى نهاية 2007. (بواقع مهندس لكن 100 مواطن تقريباً) وتتزايد العضوية بواقع 4500 – 5000 سنوياً. والحال هذه فان نقابة المهندسين اكبر النقابات المهنية قاطبة، يتمتع اعضاؤها من الذكور بامتيازات كثيرة في العمل والرواتب وتشكيل المجالس واللجان، ما لا تتمتع به المهندسة المرأة. فهي لا تنال حقها في راتب متساوٍ مع زميلها حتى لو أدت العمل نفسه. كما لا يُضم مجلس النقابة أية مهندسة.

لجنة المهندسات في النقابة حظيت بإشادة من عدد من المهندسات اللواتي استطلعنا آراءهن . هذا لا يعفي من تسجيل ملاحظات سلبية تتعلق بقصور أداء النقابة في الدفاع عن المهندسات. هل هنالك تفسير لسيطرة الذكور على مجلس النقابة منذ تأسيسها وحتى الآن؟ المهندسة سحر لا تقلل من أهمية وايجابية دور النقابة، تقول: «أنا استفيد من صناديق الادخار والتقاعد في النقابة». تستدرك انها تأخذ على النقابة عدم الدعم الكافي. «لا اشعر أننا نلاقي الدعم المنشود، فمرة دعونا ليدرسوا مشاكل قطاع الهندسة وكيف يعملوا مع الكوادر، لكنهم في الحقيقة يعملون في امور ليس من داع أن يعملوا فيها ويتركون الامور المهنية، لكنهم كإدارة أجدهم ممتازين فانا أتعامل معهم كثيرا لكن يستطيعون العمل اكثر على المهنة».

في البنوك تشكل العاملات ما نسبته 40% من حجم العمالة ، فيما يشكلن نصف أعضاء الهيئة العامة لنقابة المصارف، ويشغلن ثلاثة مقاعد في جمعية البنوك الأردنية من أصل 10 أعضاء، وهو رقم جيد إذ أن عضوية الجمعية تقتصر على مدراء «البنوك». لكن الأمر مختلف مع مجلس نقابة المصارف، فلا تتمثل المرأة الا بعضو واحد من بين 11 عضوا.

ناديا الشاويش، المرأة الوحيدة في الهيئة الإدارية للنقابة، مضى على عضويتها أكثر من عام ترى أن العاملة في القطاع لا تلجأ للنقابة والعمل العام، فهي لم تر خلال وجودها في المجلس إمرأة واحدة تشتكي إلى النقابة تمييزا ضدها في العمل، رغم أن النقابة أنشأت لجنة مكونة من ثماين نساء. «الأصل أن ينتسبن إلى نقابة المصارف، ويشتكين من أي إجراء خاطئ بحقهن في مؤسساتهن، عندها نستطيع أن نساندهن».

تلفت الشاويش إلى عدم وجود أية مؤسسة بنكية تلتزم ببند إنشاء حضانة لأبناء الأمهات العاملات. «صحيح أن هذا حق منصوص عليه في القانون، لكنه لا يفرض على المؤسسات، نصف من يعمل في البنوك هن نساء ومجموعة كبيرة منهن متزوجات، لكنهن لا يأتين لمقر النقابة».

لجنة المرأة في نقابة المصارف، أعدت استبياناً يستطلع أولويات النساء العاملات في قطاع المصارف ورأيهن في عضوية وخدمات النقابة. «سألنا الموظفة في الاستبيان إن كانت تريد الانتظام في النقابة لتحقيق قدر من الحقوق التي تبحث عنها، كالتركيز على ساعات العمل وضمان رعاية الأطفال والاحترام في العمل ومنع التحرش أو العنف، إضافة الى ضمان التقاعد والتأمين الصحي والتكافؤ الوظيفي من رواتب مجزية ومكافآت وامتيازات وغيره من تطوير المهنة والتدريب والصحة والسلامة وإجازة الولادة والأمومة».

وتضمن الاستبيان سؤالاً عن أسباب عدم انخراط المرأة في النقابة: «هل هي أسباب ثقافية دينية أو لتحفظ الزوج والمسؤوليات العائلية وعدم توفر الوقت أو حتى الخوف من نقمة صاحب العمل من انخراط المرأة في العمل، وهل هناك صورة سلبية عن النقابة في ذهن المرأة أو سيطرة الذكور على النقابة تجعلها لا تثق فيها أو تقصير منا». ويجري حاليا جمع الأجوبة وفز النتائج .

لكن هناك من يرى أن وجود نصف اعضاء الهيئة العامة لنقابة العاملين في المصارف من النساء ،يعكس اهتمام المرأة بنيل حقوقها ووعيها بذاتها والتمييز الواقع عليها.

ترى كارمن الموظفة في أحد البنوك ان هذا التواجد حقق مكاسب عديدة للمرأة. « كل تغيير ايجابي حصل على صعيد حقوق العاملات في البنوك فهو نتيجة كفاح المرأة اساساً. ومن المعروف ان نقابة المصارف من انشط النقابات». وكارمن نفسها حالة ايجابية في التعامل مع حقوقها، حين طالبت ادارة البنك بساعة الرضاعة وحصلت عليها.

أخبار

إعداد: سامر خير أحمد

صناديق التبرعات

أعرب مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، المصري، عن استنكاره لقيام 3 من "المشايخ" في أحد مساجد مدينة حلوان، بتعذيب الصبي "كمال محمد متولي"، الطالب بالمرحلة الإعدادية، بينما كان معتكفاً في ليلة القدر، في حجرة داخل المسجد وصعقه بالكهرباء في ساعديه وقدميه، لشكّهم في سرقته مبلغاً مالياً من المسجد، حيث قام اثنان منهما بتوثيقه بالحبال، وانهالا عليه بالضرب، حتى اعترف الصبي من شدة التعذيب بالسرقة. قال المركز إن الواقعة تحمل دلالة على نفوذ "المشايخ" داخل الأوساط الشعبية، وغياب ثقافة السلام المجتمعي لديهم، واستباحتهم تعذيب الأطفال، بينما لا ترتبط عملية جمع المال عند أغلبهم بوضعية قانونية. وأشار المركز إلى وجود تقارير تؤكد أن أغلب الجمعيات الأهلية وخطباء المساجد استخدموا خلال انتخابات البرلمان في العام 2005 "الخطاب الديني" لتوجيه الناخبين لحساب مرشحين بعينهم، كما تلقى بعضهم تبرعات شخصية من مرشحين مقابل الدفع بأصوات الفقراء المستفيدين من أموال الزكاة نحو التصويت لصالحهم. وطالبت الحكومة بفرض الرقابة على ما يجمعون من أموال.

فتوى ضد الصحفيين والكتاب

قالت تقارير صحفية إن رجل الدين السعودي البارز عبدالله بن جبرين، أفتى عبر إحدى الفضائيات الدينية بوجوب معاقبة الصحفيين والكتاب الذين ينتقدون الشخصيات الدينية. ونقلت صحيفة "المصري اليوم" المصرية المستقلة عن جبرين قوله: "هؤلاء أصحاب الأقلام الصحفية والقنوات الفضائية الذين يهاجمون العلماء، وبالأخص مشاهير المشايخ، فينشرون عليهم نشرات سيئة، فيجب الأخذ علي أيديهم ومعاقبتهم، ولو بسجن طوي، وكذلك قد يُعاقبون بالفصل من أعمالهم، ويعاقبون بالجلد أو التوبيخ والتأنيب، ونحو ذلك". يُذكر أن بن جبرين كان يتحدث في إطار دعمه للفتوى التي أطلقها الشيخ صالح اللحيدان قبل أسابيع ودعا فيها إلى "قتل أصحاب القنوات التلفزيونية التي تبث برامج خليعة". من جهتها، أعربت لجنة حماية الصحفيين في السعودية، عن قلقها البالغ إزاء هذه الفتوى، وبخاصة لأنها صدرت عن "أحد كبار رجال الدين المسلمين".

شروط لزواج مسلم ومسيحية!

انتقدت جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان ما جاء في خبر نشرته إحدى الصحف المحلية في البحرين، ذكر أن موظفاً في المحكمة الجعفرية رفض إتمام عقد زواج مواطن بحريني لكون الزوجة غير مسلمة، وحين حاول العريس توضيح الأمر للموظف بأن العروس مسيحية، وأن الإسلام يسمح للمسلم أن يتزوج من أهل الكتاب، أجابه الموظف أن كلامه صحيح، لكن القانون يمنع إتمام الزواج الدائم لمسلم على مسيحية، ناصحاً العريس حثّ عروسه على الدخول في الإسلام لحل هذه الإشكالية، فرد العريس بأن العروس مقتنعة بدينها ولا رغبة لديها في تغييره، فقال الموظف إن الأمر سيكون شكلياً، وسيكون للعروس بعد ذلك كامل الحرية في ممارسة طقوسها الدينية كمسيحية. وقد وافقت العروس على ذلك. واعتبرت الجمعية تصرف الموظف غير مقبول، مؤكدة رفضها أية تصرفات من شأنها الإساءة إلى أي دين من الأديان، مؤكدة أنها ستقوم مع بقية مؤسسات المجتمع المدني البحرينية بحملة لتعزيز بيئة التسامح الديني .

الإسماعيليون

أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً حول أوضاع الأقلية الإسماعيلية في السعودية، دعت فيه الحكومة السعودية إلى إنشاء مؤسسة وطنية "بإمكانها التوصية بتعويضات للاستجابة لمطالبات الأفراد". واستند التقرير إلى نحو 150 مقابلة شخصية أجرتها المنظمة، وإلى مراجعة الوثائق الرسمية، حيث أوضحت المنظمة أن تقريرها "يوثق نسقاً من التمييز ضد الإسماعيليين في مجالات التوظيف الحكومي، والتعليم، والحريات الدينية، ".. يُشار إلى أن غالبية الإسماعيليين يعيشون في منطقة نجران على الحدود الجنوبية الغربية للسعودية مع اليمن، ويُقدّر عددهم بمليون شخص، من أصل 28 مليوناً هم إجمالي عدد سكان السعودية.

إطلاق سراح الخيواني

رحّبت مجموعة من المنظمات اليمنية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، بإفراج السلطات اليمنية عن الصحفي عبد الكريم الخيواني، المعتقل منذ عدة شهور على خلفية تغطيته للحرب في صعدة، بعد العفو الرسمي عنه. من جهة ثانية، طالبت المنظمات بالإفراج عن بقية معتقلي حرب صعدة، واعتبرت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية أنهم "لم يؤخذوا بسبب تهم جنائية أو أعمال عنف، وإنما بسبب موقف تمييزي عنصري قائم على التحريض ضد فئة محددة من الناس بسبب انتمائهم ومعتقداتهم"، وقالت إن عدم الإفراج عنهم، يُعد "مؤشراً على كون السلطة تفكر بعودة الحرب".

انفو تك

150 ألف رسالة تم تعطيل مرورها

الصين تراقب مكالمات "سكايب".. والشركة تعترف

قال موقع المحادثة الفورية والاتصال عبر الإنترنت الشهير "سكايب"، إن الشركة لم تكن على علم بما قامت به الصين من تخزين للمعلومات والرسائل التي يتم إرسالها عبر خدمة "سكايب" في الصين.

رئيس الشركة جوش سيلفرمان قال في تصريحات على مدونته إن الشركة كانت على علم دائماً بحذف كلمات أو عبارات تعدّها السلطات الصينية "مؤذية"، لكنه أكد في الوقت نفسه أن الشركة قلقة من أن يكون قد تم تخزين بيانات المتصلين ورسائلهم.

وكانت مجموعة "سيتيزن لاب"، وهي مركز أبحاث كندي، قالت أخيراً إنها اكتشفت قاعدة بيانات تحتوي على آلاف الكلمات والتعابير السياسية "الحساسة" عطّلت الصين التي تفرض رقابة صارمة على الإنترنت، مرورَها عبر الموقع.

وجدت المجموعة أيضاً أن قاعدة البيانات العلنية تحتوي على معلومات شخصية عن المشتركين في الموقع.

الباحثون في المركز الكندي أكدوا أنهم اكتشفوا قاعدة بيانات تحتوي على أكثر من 150 ألف رسالة فيها كلمات مثل: "الديمقراطية" و"التبت"، وعبارات تتعلق بالجماعة المحظورة "فالون جونج".

"سيتيزن لاب" قالت في تصريحات صحفية إن "سكايب" تقوم بأعمال تجسس "من دون أدنى اعتبار لأمن مستخدمي (سكايب) وخصوصيتهم".

يقول سيلفرمان: "كنا دائماً معرّضين للرقابة في الصين، إلا أنني أشعر بالقلق بسبب انتهاك خصوصية المشتركين في الموقع".

ويتابع أن "توم أون لاين" تنتهج سياسة حظر بعض الرسائل ثم محوها، وأنه سيقوم بالتحقيق في أسباب تغيير هذه السياسة بحيث تم تحميل بعض الرسائل وتخزينها.

"سكايب" تعمل في الصين باسم "توم – سكايب"، وهو مشروع مشترك يشمل موقع البيع الإلكتروني "إيه باي" والشركة الصينية "توم أون لاين".

سيلفرمان أكد أن هذه الأحكام "تشمل رصد ومحو رسائل نصية تحتوي ألفاظاً وتعابير معينة تعدّها السلطات الصينية مسيئة، وأن سياسة (توم أون لاين) تشمل منع بعض الكلمات ثم محوها".

يأتي موقع tom.com في المرتبة الثالثة والثلاثين للمواقع الأكثر "نقراً" على الإنترنت في الصين، بحسب إحصائيات موقع "إليكسا" المتخصص بترتيب مواقع الإنترنت الأكثر زيارة.

ورغم شدة الإقبال على استخدام الإنترنت في الصين، إلا أن السلطات تمنع المواطنين منذ فترة من الدخول إلى مواقع تعدّ "حساسة" سياسياً، فيما تعرضت شركات إلكترونية غربية مثل "ياهو" و"جوجل" و"مايكروسوفت" إلى انتقادات من جماعات مهتمة بحقوق الإنسان لالتزامها بـ"القيود الشديدة التي تفرضها الصين".

Nintendo تطلق لعبة DSI

أعلنت شركة «نينتندو» اليابانية لألعاب الفيديو إطلاق لعبتها الجديدة «دي إس آي» المجهزة بكاميرا فيديو وبقارئ صوتي مدمجين.

ساتورو ايواتا، رئيس مجلس إدارة الشركة العملاقة، أوضح خلال مؤتمر صحفي في طوكيو أن منصة الألعاب الجديدة هذه تتميز بأنها تتيح ابتكار ألعاب تُدمَج فيها الصور والعناصر الصوتية، وهي مشابهة من حيث الشكل لنسخة «دي إس لايت» الحالية، لكنها أكثر رقة، وشاشتاها أكبر حجماً.

وكانت لعبة «دي إس»، ونسختها المصغرة «دي إس لايت» أُطلقتا في العام 2004، وبيع منهما حتى الآن أكثر من 77.5 مليون نسخة في العالم.

Samsung تقدم هاتفَي SCH-W570 وSPH-W5700

قدمت «سامسونج» الهاتفين الجديدين SCH-W570 وSPH-W5700، بشاشتين متساويتين بقياس 2.2 إنش لكل منهما.

المبدأ التصميمي الجديد الذي اتبعته "سامسونج" مع الهاتفين اعتمد على شاشة خارجية تدعم اللمس وتمكّن المستخدم من الدخول السريع للوظائف الرئيسية، مثل مشغل الوسائط المتعددة والرسائل القصيرة وغيرها. أما الشاشة الداخلية فهي لا تدعم اللمس، وتمكّن المستخدم من تصفح بقية وظائف الهاتف عن طريق الأزرار التقليدية.

الهاتف SCH-W570 يدعم البلوتوث، كاميرا رقمية بدقة 3 ميجا بكسل، واستقبال البث التلفزيوني الرقمي عبر DMB، فيما يُنتظر أن يدعم كلا الهاتفين الجيلَ الثالث.

Philips تطرح تلفزيونات تتغير حسب لون الغرفة

قدمت شركة «فيليبس» في السوق الإيطالية خطّ إنتاج جديداً من تلفزيونات LCD عالية التحديدً التي تنتجها.

المنتَج الجديد تم تقديمه باسم Philips Flavors ليمنح المستخدم خيارات عدة، بما يتناسب مع ألوان الغرفة التي يتم وضع التلفزيون فيها.

يمكن تغيير الإطار الأمامي الخاص بهذه السلسلة الجديدة، وهو يتوافر بعدد كبير من الألوان والتصاميم. الشاشات الجديدة ستتوافر بقياسات 22، 32 و42 إنشاً، وبأسعار 549، 799 و1199 يورو على التوالي.

HP تطلق كمبيوتراً بشاشة 13.3 إنش

قدمت «إتش بي» الأميركية، عملاق صناعة الكمبيوترات المحمولة، كمبيوترها المحمول الأول الذي يحمل شاشة عرض بقياس 13.3 إنش، ويعرض صورة بدقة 1280×800 بكسل، مع إمكانية الحصول على هذه الشاشة بخيار مضاء بمصابيح LED.

الكمبيوتر v الذي يدعم إضافة ذاكرة عشوائية RAM بسعة تصل إلى 8GB يقدم أكثر من خيار من معالجات Intel Core 2 Duo بسرعات تتراوح بين 2 و2.53GHz ، مع إمكانية إضافة قرص صلب بسعة تصل إلى 400GB .

الكمبيوتر يحتوي على منفذ HDMI لعرض الصورة مباشرة على شاشات العرض عالية التحديد، إضافة إلى قارئ لبطاقات الذاكرة. وزن الجهاز 1.8 كيلو جرام تقريباً، وسعره لا يتجاوز 999 دولاراً.

احتباس حراري

الكوارث الطبيعية تؤدي إلى زيادة الفقر

تحذير من التلكؤ في مواجهة تغير المناخ

جاء في تقرير جديد صدر عن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنظمة «كير» الدولية غير الحكومية، إن على الحكومات اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان عدم الوقوع في المزيد من الكوارث نتيجة تبدّل الأحوال الجوية، والتغير المناخي.

ورأت الدراسة أن الهند وأفغانستان وباكستان وإندونيسيا أكثر المناطق عرضة لتغير المناخ والجفاف والفيضانات والأعاصير في العقود المقبلة. وبحثت احتمالات نتائج تغير المناخ خلال الثلاثين عاماً القادمة.

وتواجه الدول التي حددتها الدراسة تحدياتٍ اجتماعية وسياسية وسكانية واقتصادية وأمنية كبيرة في الوقت الراهن.

وقال تشارلز ايرهارت، منسق شؤون تغير المناخ بمنظمة «كير»، «إن تغير المناخ يعقّد الجهود الرامية لمعالجة هذه التحديات ويقوّضها».

وأضاف: «تأثير أي كارثة إنسانية مرتبط بعدد من العوامل، مثل امتلاك المعدات والمعلومات اللازمة، والقدرة على التأثير السياسي. وغياب ذلك يوضح لماذا يمثل الفقراء بخاصة الفئات المهمشة، مثل الرعاة في إفريقيا والنساء والأطفال، غالبيةَ ضحايا الكوارث».

التقرير أشار إلى أن أكثر الوسائل فعالية للحد من تأثير الكوارث في الناس، هي تعزيز القدرات الوطنية والمؤسسات الحكومية، للاستجابة للأزمات، وتمكين الأشخاص المحليين ليكون لهم كلمة في الاستعداد للكوارث والاستجابة لها، وإعادة التأهيل والإنعاش، وتوفير الخدمات والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً من السكان.

وأعرب التقرير عن أمله في أن يؤدي تحديد المناطق الأكثر عرضة للكوارث، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب القيادات، وتشجيع العاملين في مجال الإغاثة على تكييف استراتيجياتهم لأخذ الواقع الجديد الذي يمثله تغير المناخ في الحسبان.

في الوقت نفسه، ذكرت وكالة الأمم المتحدة المعنية بتخفيف الضرر الناجم عن الكوارث الطبيعية، أن الأعاصير والفيضانات الأخيرة أدت إلى زيادة الفقر في العديد من أنحاء العالم.

وقال مدير سكرتارية الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، سالفانو بريسينو: «الأضرار الشديدة والمتكررة للأعاصير الدورية في منطقة الكاريبي والولايات المتحدة، تبين الصلة المباشرة بين مستويات التنمية وحجم الضرر الواقع على سكان البلد».

وأضاف أن هاييتي، وهي من أفقر الدول في العالم، والتي يعيش أكثر من ثلاثة أرباع سكانها بما يقل عن دولارَين اثنين في اليوم، ستحتاج إلى سنين عديدة لتتعافى من آثار الأعاصير الأربعة التي اجتاحت منطقة الكاريبي أخيراً.

وأكد أن الدول المتقدمة، حتى وإن كانت تقع في المناطق الأكثر تعرضاً للخطر، أقل تأثراً من الدول النامية ذات البنية التحتية الضعيفة، والإمكانيات المحدودة للوقاية من الأخطار والاستجابة لها».

وكشف أن 94 بالمئة من الذين فقدوا حياتهم بسبب الكوارث الطبيعية في الربع قرن الأخير، كانوا من ذوي الدخل المتوسط أو المحدود، وأن أكثر من نصف هذه الوفيات وقعت في دول ذات مؤشرات تنمية بشرية منخفضة.

وأضاف بريسينو أن التغييرات المناخية هي التي تؤدي إلى حدوث هذه الكوارث الطبيعية بصورة دورية وعنيفة، والتي بدورها تهدد التنمية. وقال: «لن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية، ما لم يكن الحد من أخطار الكوارث أحد الحلول للقضاء على الفقر».

البنك الدولي يتصدى لانبعاث غاز الدفيئة

أعلن البنك الدولي أنه جمع 1,6 مليار دولار من «الوعود بتقديم هبات» لتغذية صندوقه المخصص لتمويل مشاريع التصدي للتغير المناخي.

وأوضح البنك في بيان صدر أخيراً أن هذا الصندوق يرمي إلى «مساعدة البلدان النامية في جهودها لتخفيف انبعاثات غاز الدفيئة، والتأقلم مع التغير المناخي».

وأضاف أن «مندوبي عشرة بلدان اجتمعوا بإدارة البنك الدولي في واشنطن، وشددوا على دعم صندوق الاستثمار المناخي الذي وافق عليه رسمياً مجلس إدارة البنك في الأول من تموز/يوليو الماضي»، على أن يتم تسديد الدفعات الأولى مطلع العام 2009.

وقالت نائبة رئيس البنك الدولي المسؤولة عن التنمية المستدامة، كاثي سيبرا، إن الصندوق سيركز على «التقنية والتقدم في مجال الأنشطة الدقيقة لمقاومة التغير المناخي، وعلى نشاطين ما زالا قيد الإعداد هما الغابات ودعم الطاقة المتجددة في البلدان النامية».

في الوقت نفسه، حذر وزير الخارجية الألماني فرانك - والتر اشتاينماير، من أن الاضطراب المالي في جميع أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا يجعل من الصعب إبرام اتفاق عالمي حول التغير المناخي.

وقال في افتتاح مؤتمر حول التعاون عبر الأطلنطي في مجالَي المناخ والطاقة في برلين الأسبوع الماضي: «تسديد ديون بنك رئيسي يمكن النظر إليه في الولايات المتحدة بوصفه أكثر إلحاحاً من التعامل مع أمر كارثي يحدث ببطء وبالتدريج».

وأضاف: «انهيار بنك أمرٌ واضح ومحسوس، والضغط الإعلامي للتحرك لمواجهته أكبر منه في عملية تعد أقل وضوحاً، لكنها أكثر استدامة وذات تأثيرات طويلة الأمد، مثل التغير المناخي».

وشدد اشتاينماير على ضرورة إحراز تقدم في هذا الشأن بحلول نهاية العام 2009. «ليس هناك بديل»، يقول قبل أن يستدرك: «لكن الظروف الصعبة بالفعل أصبحت أكثر صعوبة خلال الموقف الحالي».

وأعرب اشتاينماير عن أمله في أن تجعل الإدارة الأميركية الجديدة من التعاون الدولي حول الطاقة والمناخ أولوية، رغم الاضطراب في السوق المالية.

يُذكر أن الدول التي وعدت بتقديم هبات لتغذية الصندوق، هي: ألمانيا، وأستراليا، والولايات المتحدة، وفرنسا، واليابان، وهولندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، وبريطانيا.

مرسيدس تزاوج سياراتها بمحركات هجينة

أعلنت شركة «مرسيدس» الألمانية عن قرارها تزويج 20 بالمئة من سياراتها الفارهة بمحركات هجينة بدءاً من العام 2015، في قرار وصفته الشركة بأنه «يساير الظروف البيئية وواقع البيئة العالمي الجديد».

مدير التسويق في الشركة، كلاوس ماير، قال إن مرسيدس ستطرح سيارة هجينة جديدة كل عام اعتباراً من العام 2009، وأضاف أن الشركة تخطط لإنتاج سيارات هجينة تعمل بالديزل أيضاً.

«مرسيدس» تعمل منذ مدة على تطوير سيارات كهربائية تعمل ببطاريات الليثيوم، وكانت أطلقت سيارة من الفئة (بي) للعام 2009 مزودة بمحرك كهربائي لا تصدر عنه انبعاثات ضارة من ثاني أكسيد الكربون.

شركة هوندا كشفت هي الأخرى عن مخطط لتوسعة خط إنتاج سياراتها الهجينة خلال السنوات الثلاث المقبلة، بما فيها نموذج هجين يقل سعره عن سعر سياراتها من طراز «سيفيك» الهجين، وقدّرت أن يتم بيع 200 ألف سيارة من طرز مختلفة في العام.

وكانت دراسة حديثة أفردت لها صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية مساحة كبيرة، وشملت مديري كبرى شركات صناعة السيارات، توقعت أن ترتفع مبيعات السيارات الهجينة بدرجة كبيرة بدءاً من هذا العام. وأعرب 81 بالمئة ممن شملتهم الدراسة عن اعتقادهم بأن مبيعات السيارات الهجينة ستزداد خلال السنوات الخمس المقبلة انطلاقاً من قناعة المستهلكين المتزايدة بأن استهلاك الوقود في السيارات الجديدة عامل مهم بموازاة أهمية جودة السيارة نفسها.

يُذكر أن قرار مجموعة دايملر المالكة لـ«مرسيدس» بالتحول أكثر فأكثر إلى السيارة الهجينة يجيء عقب انخفاض مبيعاتها في آب/أغسطس الماضي بنسبة 12.3 بالمئة مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، بعد أن أظهرت إحصاءاتها أنها باعت نحو 84400 سيارة من طرازات «مرسيدس» و«مايباخ» و«سمارت» في جميع أنحاء العالم.

وبلغ التراجع في مبيعات السيارات التي تحمل نجمة «مرسيدس» خلال آب/ أغسطس الماضي 15.7 بالمئة (إلى نحو 75 ألف سيارة)؛ فيما ارتفعت مبيعات «سمارت» الصغيرة، والاقتصادية، بنسبة 29.3 بالمئة لتبلغ 9200 سيارة.

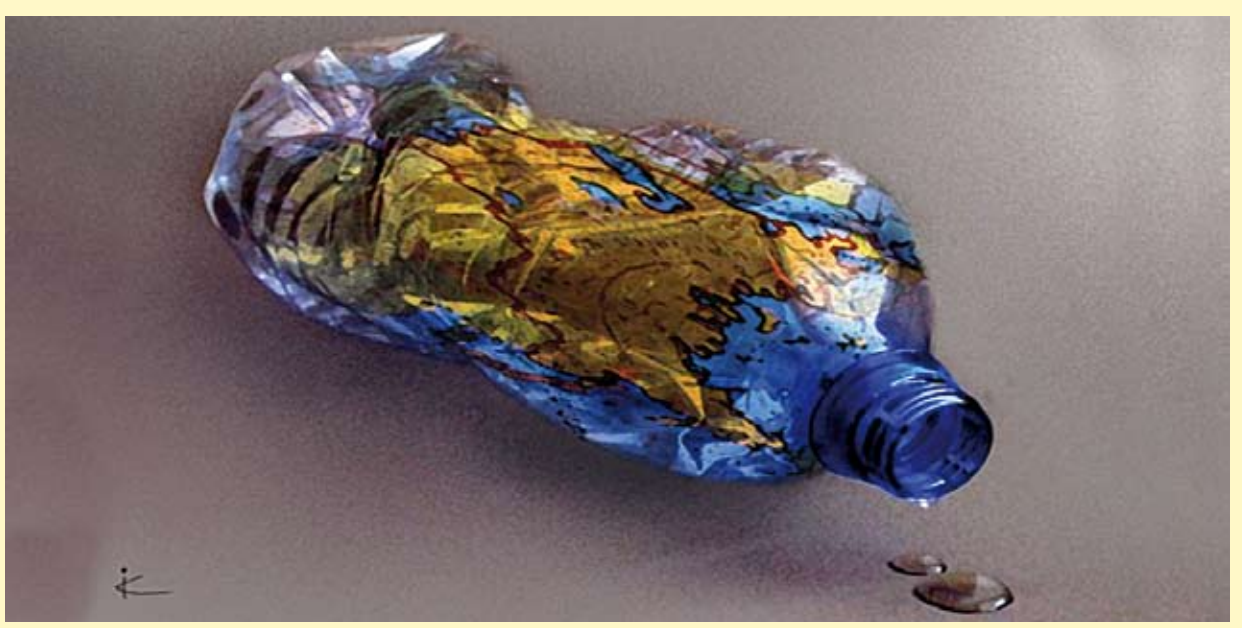

كاتب/قارئ

دعوة لتأجيل بحث قضية اللاجئين

ستة قرون مضت وشعبنا متمسك مع قيادته السياسية بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأولى، وكنا جميعا نعدّ هذا الهدف ثابتاً أساسياً من ثوابتنا الوطنية انطلاقاً من أن قضية اللاجئين هي جوهر القضية الفلسطينية.. ومن أجل العودة خاض شعبنا معارك طويلة ومريرة وقدم آلاف التضحيات، وواجه بصلابة وعزم شديدين كل مشاريع التوطين واستبدال التعويض بالعودة وإعادة التهجير التي تقدمت بها الدول والدوائر المعادية لطموحات شعبنا.. وطوال كل تلك السنين لم يجرؤ أي تنظيم أو قائد فلسطيني على إسقاط هذا الحق من برامجه، بل بالعكس، جرى استخدامه دوماً لكسب أوسع التأييد والتعاطف من جماهير الشعب..

ومع الدخول في مسيرة المفاوضات في مدريد وأوسلو، تجند كل المخلصين الفلسطينيين لمتابعة العملية التفاوضية (المؤيدين لها والمعارضين على السواء)، وللضغط باتجاه التمسك بالثوابت ومعالجة جميع جوانب القضية الفلسطينية، بطريقة تضمن التوصل إلى حلول عادلة، تحقق للشعب الفلسطيني كامل طموحاته المشروعة..

ومع توقيع اتفاق اوسلو الذي أجّل بحث ملفات اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والمياه إلى مفوضات لاحقة، بدا القلق يتسلل إلى جمهور اللاجئين، وبخاصة مع الكشف عن التكتيكات التفاوضية الإسرائيلية، التي حاولت مقايضة الحقوق الفلسطينية بعضها ببعض، وابتزاز المفاوضين الفلسطينيين لتقديم تنازلات في بعض الملفات، مقابل تقديمها تنازلات في ملفات أخرى.. وكان من الواضح أن ملف اللاجئين هو الملف الأكثر عرضة للضغوط، فقد أراد المحتلون جعله قرباناً على مذبح التسوية، ويبدو أن مرونة كان قد أبداها المفاوض الفلسطيني بالتعاطي مع صيغ لحل قضية اللاجئين بعيداً عن جوهر القرار 194، قد أغرت المفاوض الإسرائيلي، وجعلته يتشدد أكثر في رفض أي حل لقضية اللاجئين يقوم على الاعتراف بمسؤولية إسرائيل التاريخية عن مأساة اللاجئين، واستعدادها لحل هذه القضية حلاً عادلاً يعيد اللاجئين إلى ديارهم..

ولإحراج المفاوض الفلسطيني، ولتقليص خياراته التفاوضية، اشترط الإسرائيليون أن يكون أي اتفاق يجري توقيعه مع الفلسطينيين اتفاق رزمة، وأن ينهي حالة الصراع إلى الأبد، ويغلق الأبواب أمام أي مطالب فلسطينية في المستقبل، الأمر الذي رفع من درجة خطورة المفاوضات، وفرض على كل المخلصين الفلسطينيين ضرورة التدقيق في أي اتفاق قد يتم توقيعه.

وقد ازدادت مخاوف اللاجئين أكثر تجاه قضيتهم، مع تجرؤ بعض القيادات الفلسطينية على طرح مبادرات خطيرة، أدت إلى إحداث شق في جدار التمسك بحق العودة للاجئين، كمبادرة الهدف ووثيقة جنيف.

للتصدي لذلك النهج وقطعاً للطريق على كل من يحاول التلاعب بقضية اللاجئين، جرى تفعيل الشارع الفلسطيني، وشرعت العديد من أطر اللاجئين (داخل الوطن وفي مواقع الشتات) بحملة للتوقيع على وثيقة الشرف العائلية، وذلك في شهر كانون الثاني/يناير 2001. تضمنت الوثيقة قسَمَ العودة الذي يقول: «نقسم بالله ثم بدماء الشهداء أن لا نتنازل عن حقنا في العودة إلى بيوتنا وقرانا ومدننا، وأن لا نقبل أي تعويض مهما كان مقابل حقنا الفردي والجماعي القانوني والسياسي والتاريخي والإنساني في العودة لفلسطين، وأننا نرفض التوطين أو الدمج أو إعادة التأهيل كبدائل عن حقنا في العودة، ولا نفوض أياً كان بالتنازل عن حقوقنا الوطنية».

مما يزيد اليوم من مخاوفنا من الاتجاه لتصفية قضية اللاجئين، أن حديث القادة والمفاوضين الفلسطينيين ينصبّ فقط على خلافات في المفاوضات حول ملف القدس، وحول النسب المئوية للأراضي التي سيجري تبادلها بين الطرفين، ولم نسمع أي خلاف حول موضوع اللاجئين، مما يوحي بأن هناك مشروع اتفاق تم إنجازه حول موضوع اللاجئين، ينتظر اتفاقاً أشمل حول بقية الملفات، وهو ما توحي به تصريحات كل من الرئيس أبو مازن وأحمد قريع وصائب عريقات، بقولهم: «إما اتفاق شامل على كل الملفات، أو لا اتفاق».

ويبدو أن تصريح أولمرت حول أسفه لما حل بالشعب الفلسطيني من مآس وآلام (دون الاعتراف بمسؤولية دولة إسرائيل عن تلك المآسي والآلام) هو جزء من صيغة الاتفاق المزمع إعلانه في موضوع اللاجئين، والذي تفيد بعض المصادر أنه لن يتضمن تنفيذ حق العودة إلى الديار الأولى إلا لبضعة آلاف من اللاجئين ستقبل إسرائيل بعودتهم كبادرة إنسانية في إطار لمّ شمل العائلات الفلسطينية، وليس في إطار تطبيق حق العودة..

بالاستناد إلى ذلك يتضح أن تغيراً كبيراً حدث في طريقة تعاطي القيادة الفلسطينية مع حق العودة للاجئين (من عدّه حقاً مقدساً لا يمكن المساومة أو التنازل عنه، إلى عدّه حقاً يمكن مقايضته بحقوق وطنية مشروعة أخرى).. هناك في تلك القيادة من يرى التغير اتجاهاً للواقعية، منطلقاً من هزيمته الداخلية، ويبرر ذلك بالقول إن «موازين القوى لا تسمح بتحقيق كامل أهدافنا، وإننا ما دمنا قد قبلنا بالمفاوضات لتكون خيارنا الاستراتيجي، فإن المفاوضات في جوهرها ليست أكثر من مساومات، وهي تملي دوماً على الطرف الضعيف أن يقدم التنازلات». ويضيف هؤلاء أنه يمكن لنا تحقيق صفقة مربحة تمنحنا مكاسب كبيرة، في ما لو أبدينا مرونة في بعض الملفات.. بل إن هناك من يشيع على ساحتنا الفلسطينية أن تطبيق حق العودة غير واقعي وغير ممكن من الناحية العملية، مكرراً ما تردده دولة الاحتلال (إسرائيل) في إطار تبريرها رفضَ تنفيذ حق العودة بأن هذا الحق يعني فناء دولة إسرائيل.. وهو ما لا يقبل به المجتمع الدولي!

ومع هذا التغير الخطير في طريقة تعاطي القيادة الفلسطينية مع قضية اللاجئين، وبسبب القناعة بأن أي حل في ظل موازين القوى الحالية لا يمكن أن يحقق للاّجئين طموحاتهم في العودة إلى ديارهم الأولى، ومع الإصرار الإسرائيلي بأن ينهي أي اتفاق حالة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يصبح من المشروع مطالبة القيادة الفلسطينية ومفاوضيها بتأجيل بحث قضية اللاجئين.

إن إبقاء القضية من دون حل، والعمل على تأجيل بحثها، أفضل ألف مرة بالنسبة للشعب الفلسطيني كله، ولملايين اللاجئين على وجه الخصوص، من تصفيتها بالقبول بحل لا يضمن عودة أصحاب الحق إلى ديارهم الأولى، أو يتضمن توطينهم حيث هم، أو إعادة تهجيرهم إلى بلدان جديدة وتجنيسهم بجنسياتها.. وتصبح المهمة المركزية الماثلة أمام القوى الوطنية الحية في الشعب الفلسطيني، وأمام أطر اللاجئين ونشطائهم، العمل بجد ومثابرة لاستنهاض الجماهير، وخوض معركة الدفاع عن حق العودة، والضغط بكل قوة لضمان عدم توقيع المفاوض الفلسطيني على أي اتفاق ينهي حالة الصراع مع مغتصب الحقوق، كي لا نغلق الأبواب أمام الأجيال القادمة، عندما تتغير الظروف وتتغير موازين القوى، لمتابعة النضال من أجل إنجاز حق العودة لملايين اللاجئين.

خالد منصور
عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني

نفط وسجائر

انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى أكثر من الثلث أدى إلى اتخاذ الحكومة قراراً بتخفيض أسعار المشتقات النفطية بما نسبته 11 بالمئة فقط، وعلى مرحلتين، ما يدعو للتساؤل: هل نحن مقبلون على شتاء بارد حقاً؟ خصوصاً أن الفئة الأكبر من المواطنين يعيشون في مستوى ما دون خط الفقر، وبقاء أسعار المشتقات النفطية بهذا المستوى يشكل أعباء كبيرة عليهم، عدا أعباء ارتفاع أسعار السلع الأخرى.

نأمل أن تعمل الحكومة الرشيدة على تخفيض أسعار المشتقات النفطية بما يتناسب مع سعرها العالمي وقدرات المواطن الأردني، خصوصاً أن الشتاء على الأبواب.. حيث تكبر الحاجة إليها.

كما نأمل أن تأخذ الجهات المعنية علماً بأن بعض التجار رفعوا أسعار بعض أنواع السجائر خلال عطلة العيد. مع ملاحظة أن شائعات رفع أسعار بعض أنواع السجائر كانت رائجة منذ فترة، لكن رفعها أثناء الإجازة يثير تساؤلاً: حول إن كانت هذه الخطوة قانونية، أم إن قرار الرفع "على كيف أولئك التجار".

أشرف محمد

قرار حكيم

أثار قرار وزير التعليم العالي القاضي بتخفيض معدلات القبول في الجامعات الأردنية الرسمية والأهلية استحساناً من أطياف المجتمع الأردني كافة، فهو سيتيح لآلاف الطلبة الحصول على فرص تعليمية أفضل، عبر التحاقهم بتخصصات يرغبون بدراستها، وتحتاجها السوق الوظيفية في الأردن والدول العربية، وهو من الناحية الاقتصادية سيضمن عدم هدر واستنزاف المال الأردني المنفق على التعليم إلى الخارج، بل وعودة ما أمكن من هذا المال المهدر على التعليم والعيش في بلاد اكتسحها الغلاء.

التعليم العالي في الأردن أخذ ينافس ويضاهي بل يتفوق في بعض تخصصاته على مستويات التعليم والأكاديمية والتقانة المعرفية والمعلوماتية في دول تجد من فرص التعليم سوقاً لاستجلاب الأردني الراغب في شهادة وفرصة في تعليم عال.

هناك دول دخل إليها التعليم العالي من بوابة الاستثمار، ومع دخولنا إلى عصر التنوير المعرفي والتكنولوجي والرقمي، فإن مراجعة قرارات وزارة التعليم العالي وتحديثها بما يتناسب مع المرحلة التي تتسارع فيها عوامل النهضة المعرفية والتعليمية لدرجة السباق نحو التفوق والتميز، خطوة ستظل لزمن طويل محل إشادة وتقدير.

عمار الجنيدي

ترحب "السجل" بمقالات الكتاب وكتابات وشكاوى القراء لنشرها في صفحة كاتب / قارئ. يمكن المراسلة على البريد الالكتروني: info@al-sijill.com ، أو على ص.ب: 4952 عمان 11953 الأردن

.. حتى باب الدار

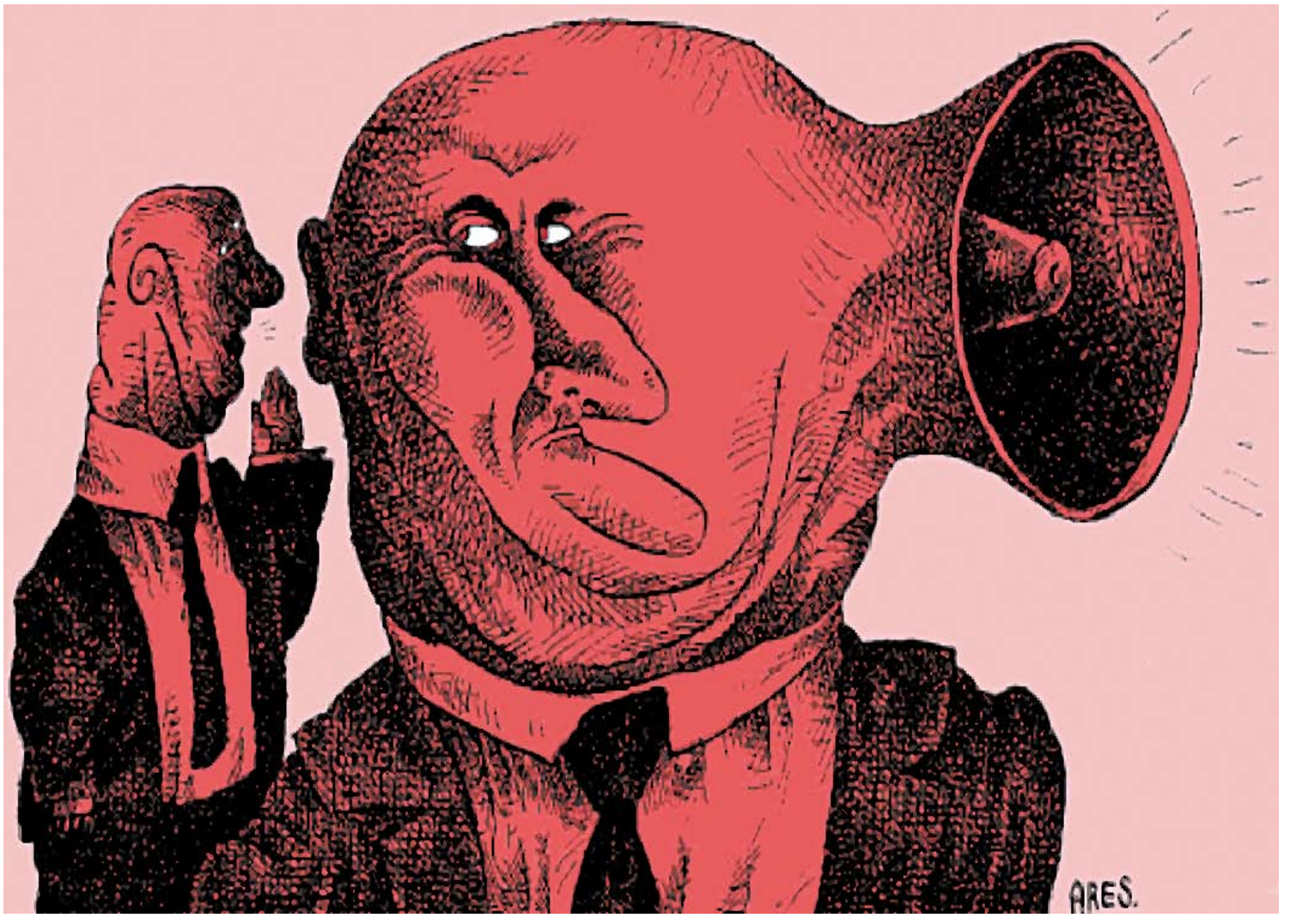

بريشة الرسام الكوبي آريس

البيت الداخلي

إلى عهد قريب كان الرمثاوي السعيد، هو من إذا سألته عن أحواله قال لك: "الحمد للّه، لا الحمار في الجمرك ولا "المَرَه زعلانة".

والأمر هنا بحاجة لبعض التفسير، فالإجابة تعني أن اقتصاد الرمثاوي آنذاك كان يعتمد في بعض جوانبه على التهريب الذي كان يتم على ظهور الحمير أحياناً، وعندما تفشل عملية التهريب كان يتم حجز الحمار وحمولته في الجمرك، ومن هنا الحديث عن أن الحمار ليس في الجمرك.

وإذا حولنا إجابة ذلك الرمثاوي السعيد إلى لغة اليوم ،فإننا نقول إن سعادته مصدرها استقرار اقتصاده (أي حماره) من حيث إطلاق كافة موارده المتاحة واستخدامها الأمثل وعدم تعطيلها مما يوفر حالة من النمو الاقتصادي. أما الزوجة غير الزعلانة فدلالة على استقرار البيت الداخلي وخلوه من الصراعات والاحتقانات، مما يصب في النهاية في سلامة الوضع الاقتصادي، ويعطي في المحصلة مؤشرات حقيقية على الازدهار والنمو.

إذا عممنا هذا الكلام على حال البلد كله الآن، فربما نكتشف أن حماره في الجمرك وزوجته زعلانة!.

فالاقتصاد الأردني في جمرك الصندوق والبنك الدوليين منذ حوالي عقدين، وهو الآن في جمرك التجارة الحرة وجمرك التوجهات الليبرالية الجديدة، وسياسياً تقع البلد في جمرك عملية السلام واستحقاقاتها واستحقاقات السياسة الأميركية. أما البيت الداخلي، فالتوتر والقلق على المستقبل وصل حداً قياسياً، سواء على صعيد الأشخاص أو الأسر أو مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، وكل منا لديه الكثير ليقوله في هذا المجال.

يضاف الى ذلك أن "زعل الزوجة" في مراحله الأولى يكون أقرب إلى الطقس الفلكلوري تمارسه الزوجة من قبيل اختبار "معزتها" عند زوجها وعادة ما ينتهي بجاهة بسيطة، لكنه بعد عدة جولات يتحول إلى صدام محتوم لا تنفع معه حتى الجاهات الكبرى، وكذلك الأمر على صعيد الوطن كله، إذ يبدو أن الصلحات والجاهات ومظاهر الأخذ بالخواطر وجبرها التي تجري بين الفينة والأخرى أخذت تفقد جدواها، واللّه أعلم!.

حديث الإنجازات

إذا كان الكلام من فضة فـ«التصريح» من ذهب.. ومن يدري؟ قد نكون فعلاً في عصر «التصريحات» الإعلامية.

التصريح هو صنف خاص «رسمي» من الكلام موجه للعامة يقوله الشخص بصفته صاحب موقع أو منصب معين، أي بعد أن يتجرد من شخصيته العادية، وعادة ما تجد الواحد من هؤلاء ينبه سامعيه: أنا هنا أتحدث كمواطن عادي، ثم ينتقل فيقول أما الآن فأنا أتحدث بصفتي كذا وكذا..

الظاهرة حديثة الانتشار في بلادنا، وقد ارتبطت بنشوء الديمقراطية فيها، فلم يكن الرسميون في السابق يكثرون من الكلام الموجه للعموم. وقلة كلامهم كانت توحي بالغموض الضروري لممارسة المسؤولية، فالمسؤول كان يستمع الى الناس يتحدثون ولكنه لا يفعل مثلهم، فالناس يتحدثون «مِنْ وَسَع» أي كما يشاؤون، يشرقون ويغربون، لأنهم لا يعلمون ما يعلمه، وهم «يهرفون بما لا يعرفون»، أما هو، فلكثرة ما يعرف، فإن كلامه لا بد أن يكون موزوناً لأن له تبعات، وكان كل ذلك يأتي في سياق سعي المسؤول كي يبقى «محشوماً».

كان المسؤولون مغرمين بترديد عبارة «إنجازاتنا تتحدث عن نفسها»، وهذا يتضمن أن قلة الإنجازات تعني قلة الحديث عنها، ولا ضير في ذلك، ففي الحالتين فالمسؤول نفسه لم يكن يتحدث كثيراً.

الواقع أن منابر الحديث كانت قليلة، ولم تكن في الأساس مخصصة لحديث المسؤولين..

ولو أتيحت لأحدنا اليوم فرصة تصفح صحيفة تعود الى ما قبل التسعينات، لاكتشف مفارقة لافتة، فعدد صفحات أي صحيفة لم يكن يتعدى عشراً أو اثنتا عشرة، ومساحة كلام المسؤولين فيها قليلة، وحتى في التلفزيون، فما عدا نشرة الأخبار كان البث مخصصاً للترفيه، والمعروف أن الترفيه والكلام الرسمي خصمان.

في السنوات الأخيرة تزايد منتوج الكلام الرسمي، وصار الكلام حول أمر ما يتساوى في قيمته مع الأمر نفسه، فالحكومة عندما تقول: «لقد أعلنا موقفنا من قضية ما» تشعر أنها أدت واجبها، مهما كان مصير تلك القضية. والوزارة أي وزارة، تعلن خطتها واستراتيجيتها، وتعقد الندوات وورش العمل، وتجري جولة لوسائل الإعلام وتعقد المؤتمرات الصحفية.. الخ، وتعتبر ذلك جوهر عملها، ويستغرب الوزير إذا سألته عما أنجزه، فيقول لك: ألم نعلن موقفنا ونطلع الجميع عليه من اللحظة الأولى؟.

أحمد أبو خليل

يا بَعد "كلبي"

قبل أيام أعلنت إحدى الجهات المعنية بالإعلان عن ارتفاع عدد الإصابات بداء الكلب في الأردن ،بنسبة تزيد عن 14 ضعفاً نتيجة ارتفاع عدد حالات التعرض للعقر من قبل الكلاب بنسبة تزيد عن 50 بالمئة خلال السنوات الأربع الماضية.

أخشى أن يكون وقع التباس في الإحصاء المذكور، نتيجة احتمال الخلط بين أعداد الناس المصابين بداء الكلب بسبب تعرضهم الفعلي للعقر من الكلاب، وبين الناس الذين انحدر مستوى معيشتهم الى مستوى «عيشة الكلاب».

لكن حتى لو وقع هذا الالتباس فعلاً، فليس هناك داع للقلق، فقد كشفت دراسة علمية قبل نحو أربع سنوات عن أن الكلب هو أقرب كائن حي للإنسان، حيث يشترك معه في كثير من عناصر الخريطة الوراثية، وهو ما كان يفترض أن يقود الى تغيير جوهري في دلالات عبارة «مثل عيشة الكلاب»، لأنها ستصبح مساوية ومعادِلة في المعنى لعبارة «هَوْ هَوْ هَوْهاوْ هَوْ» والتي تعني في لغة الكلاب «مثل عيشة بني آدم»، وهي العبارة التي يحتمل أن أصدقاءنا في مجتمع الكلاب شرعوا في تداولها ،بعد صدور تلك الدراسة وبعد الاطلاع عن قرب على حياة «بني آدم».

أدعو فعلاً الى التصالح مع عالم الكلاب، والى التمييز الواضح بين مَن يعقره «كلب شيخ» الذي هو حكماً وبالضرورة «شيخ الكلاب»، وبين مَن يعقره «هامل الكلاب» الذي -حسب مثل شعبي غير مشهور- يشترك مع «هامل الرجال» في أن كليهما لا يستحقان أن تحويهما دار.

المزكوم لا يشم رائحة الفساد

كلما تحدث أحد عن الفساد وجد من «العقلانيين» من يطلب منه الدليل على وجود فساد، والعقلانيون محقون في اعتراضهم هذا.

إن ما يحدث في البلد أن الجميع يتحدث عن «رائحة فساد»، وبعضهم يتحدث عن أنها رائحة من النوع الذي يزكم الأنوف، وينسون أن المزكوم لا يشم جيداً، وبالتالي فإن ادعاءهم باطل حكماً.

ثم أن كثيرين من المتحدثين عن الفساد، يقولون إن رائحة فساد «تحوم» حول فلان، وهذا لا يعني بالضرورة أن فلاناً هذا هو مصدر الرائحة، وبالتالي فإننا قد نقع في خانة اغتيال شخصية هذا الفلان ، ببساطة لأن الرائحة قد لا تكون رائحته.

تتعقد المشكلة إذا دخلت الصناعات الكيماوية إلى الموضوع، حيث يمكنهم الآن تصنيع مختلف الروائح والنكهات، وبالتالي قد تجد فاسداً برائحة المسك والعنبر..

رزنامة

"الهجرة إلى الواقع": السير إلى قِبلة مجهولة

السجل - خاص

"الهجرة إلى الواقع" عنوانُ معرض التشكيلي العراقي بلاسم محمد الذي افتُتح على غاليري دار الأندى أخيراً. لكن زائر المعرض سيفاجأ باختفاء هذا العنوان لصالح لوحة كبيرة تقارب الكاريكاتير وُضعت عند مدخل الصالة تجسّد أجواء ما يمكن تشبيهه بـ"مصحة عقلية".

تتضمن اللوحة/المدخل مجاميعَ بشرية تطلق هلوسات وتتلفظ بجمل غير مترابطة تتكرر فيها مفردات مثل: دبابة، صاروخ، قتل، التهام، هجوم.. تعبيراً عن واقع قاسٍ وبشع يعيشه شعب العراق منذ عقود، وهو واقع فانتازي وغرائبي فيه من الأحداث ما لا يتقبله العقل، ولا يخضع لمنطق. وهو الأمر الذي دفع الفنان ليخطو خارج هذا اللاواقع مهاجراً إلى واقع يبحث عنه دون أن يتمكن من العثور عليه.

في المعرض أربعون لوحة تتنوع أحجامها بين الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، نُفّذ معظمها بتقنية قلم الفحم والألوان المائية، وإن كان ثمة لوحات استُعمل في إنجازها الألوان الزيتية التي بدت نافرة من سطح اللوحة.. الأسود هو سيد الفضاء التشكيلي في المعرض، يتغلغل بين ثناياه لون أو اثنان على الأكثر، تجسيداً لأشكال تجريدية لرجال ونساء وأماكن يُفترَض أن يجد المرء فيها راحته وطمأنينته؛ أماكن كانت في زمن ما مخصصة للمرح واللهو والتسلية.

ينزع الفنان عن هذه الأماكن صفاتها تلك. نافذة البيت الصغيرة والمرتفعة تبدو في لوحاته كوّةَ معتقل أو ربما تحيل إلى سجن مرعب، فيما المقهى ينزّ دماً من المقاعد المتوزعة في أرجائه، أما الشارع فيختنق بأشباح بشرية تتطلع بذهول وأسى.. لا فرق بين مكان مفتوح وآخر مغلق. جميع الأمكنة في لوحات بلاسم محمد غاصّة بالاختناق.

الإحساس العام بأجواء المعرض يبلغ مداه عندما تصطدم عينُ المشاهد بتلك اللوحات التي يبدو أن الفنان أودعها تشكيلاته، ثم قام، مرة واحدة، بشطب كل ما رسم باستخدام خطوط عشوائية داكنة تغور خلفها تفاصيلُ المشهد لتبرز الخطوط بقوة على السطح، فتثير في النفس مشاعرَ القلق والخوف وتؤكد عبثية الواقع. ما يمكن أن نتعرفَ إليه في اللوحة نزرٌ يسير لِيَدٍ تُركت هنا، أو رأس يطل من هناك.

بالتركيز على جموع بشرية حيناً وعلى أفراد حيناً آخر، يحضر الجسد ليكوّن مركز اللوحة، لا من خلال تفاصيله الدقيقة وملامحه المحددة، وإنما من خلال الإيحاء بشكله الإجمالي المجرد، ليتحول بذلك إلى رمز للإنسان المتعَب الذي يعاني حالةً من التشرذم والضيق والتقييد، بخاصة في تلك اللوحات التي تتراكم الأجساد فيها أو تلتفّ بعضها على بعض، أو تسير بصفوف غير منتظمة متجهةً إلى قِبلة لا تعرفها، وربما لا يعرفها أو يمكن أن يحدس بها أحد.

لوحات بلاسم محمد المولود في الكوفة العام 1955، والحائز على دكتوراه في الفلسفة، لا تشرح أو تقول، وإنما تُري المآسي التي يمر بها العراق.. المعاناة بصورها شتى تتجلى هنا بريشة فنان مؤمن برسالة الفن، ودوره في التعبير عن الواقع وإطلاق المخيلة من مكامنها.

بوشكاش

بطولة:
محمد سعيد

إخراج:
أحمد يسري

◄ رجل يحاول مساعدة فريق كرة قدم، ويقع في مشاكل عديدة.

"سينما جراند"

Death Race

"سينما جراند"

بطولة:
جايسون ستاثام

إخراج :
بول أندرسون

◄ فيلم الحركة الجديد لبطل فيلم Transporter، الذي تدور أحداثه وسط عالم متعطش للقتل والإجرام.

نمس بوند

بطولة:
هاني رمزي

إخراج:
أحمد البدري

رجل شرطة يحاول تقليد جيمس بوند في تصرفاته، مما يؤدي لوقوعه في مشاكل مضحكة.

"سينما جراند"

Beverly Hills

أصوات:
دروو باريمور
شيش مارتن

إخراج:
راجا غوزيل

كلبة مدللة تعيش في بيت عائلة ثرية، وفجأة تتوه في شوارع بيفيرلي هيلز وتلتقي بأشخاص في الشارع يساعدونها لاحقاً.

"سينما جراند"

يوم التوظيف الافتراضي

المكان: virtualjobfair.bayt.com
الزمان: الأحد، 19 تشرين الأول/ أكتوبر

◄ ينظم موقع التوظيف بيت.كوم يومَ توظيفٍ مجانياً على الشبكة العنكبوتية تتم خلاله لقاءات افتراضية بين الباحثين عن موظفين والباحثين عن عمل.

في انتظار السعادة

المكان: مؤسسة عبد الحميد شومان
الزمان: الثلاثاء، 21 تشرين الأول/ أكتوبر

◄ فيلم من إنتاج موريتاني فرنسي يعرض لحياة شاب يجد نفسه غريباً ووحيداً أثناء زيارته لوالدته التي تعيش في قرية ساحلية نائية. الفيلم مترجم إلى الإنجليزية.

دراجة

المكان: مؤسسة عبد الحميد شومان
الزمان: الثلاثاء، 28 تشرين الأول/ أكتوبر

◄ يقوم المخرج الحائز جائزةَ الأسد الذهبي تران هنج، بتتبُّع انخراط صبي يعمل موزعاً على دراجة، في عالم الجريمة ليتمكن من إعالة شقيقتيه وجدّه. الفيلم مترجم إلى الإنجليزية.

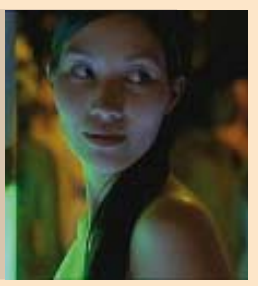

TOYOTA

CAMRY

COROLLA

HILUX

AVANZA

صيفك ولا أحلى مع تويوتا وخصومات المركزية

LAND CRUISER

LAND CRUISER PRADO

YARIS HATCHBACK

YARIS

RAV4

FORTUNER

FJ CRUISER

248 شارع مكة، هاتف 5535514
www.toyota.com.jo

المركزية

حوادث المرور ليست قضاءً وقدر ... إنها مسؤوليتنا

بدلاً من الاعتصام بالصمت

محمود الريماوي

الإعصار المالي الذي شهدته الولايات المتحدة في الأسابيع الأخيرة، لم يحظ إلا بأقل القليل من ردود الفعل العربية الرسمية، مع أن القاصي والداني يعرف مدى ارتباط اقتصاديات عربية، وخليجية بالذات بالسوق الأميركية، بما يتعلق بالاستثمارات أو الودائع أو امتلاك الأسهم.

التهويل ليس مطلوباً ولا إشاعة التشاؤم، لكن الحد الأدنى من الشفافية مطلوب من أجل تعزيز الثقة، وإضاءة الطريق إلى المستقبل. التعتيم من شأنه زيادة حجم الأضرار، إذا كانت هناك أضرار.

الأسواق المالية العربية "تجاوبت" مع الأزمة وشهدت تراجعاً. يقال إن عطلة العيد الطويلة التي امتدت لعشرة أيام في بعض دول الخليج، أسهمت في الحد من الخسارة وذلك مع إغلاق هذه الأسواق.

مسؤولون أوروبيون بينهم فرنسيون، قالوا إن بلاهم لن تكون بمنجى من التأثر بهذا الإعصار، الذي طاول مصارف بريطانية ولم يحدث نتيجة ذلك لا هلع ولا اضطراب في مجرى الحياة العادية.

لدى غالبية الدول العربية النفطية احتياطيات مالية كبيرة، زادت منها الطفرة النفطية الأخيرة، بما يجعل تلك الدول قابلة لامتصاص وتعويض أية خسائر في حال حدوثها، وبما لا يسوغ الاعتصام بالصمت حيال ما جرى وما يجري، وكأن أزمة لم تقع وصدمة لم تحدث. البادي أن سياسة التكتم انتقلت عدواها من حقل السياسة إلى ميدان الاقتصاد، والخشية أن يصبح التكتم هو القانون والقاعدة وما عداه استثناء.

لقد هول البعض ما جرى، ودعا إلى "مبادرة عربية لإنقاذ اقتصاد الولايات المتحدة.." وليس لإنقاذ أو إنعاش الاقتصاد العربي. وهناك من دعا بالمناسبة إلى أن تغرق أميركا في أزمتها. مع أن ضعاف الحال مرشحون للتأثر بالأزمة أكثر من سواهم، وبينهم ملايين الأميركيين المسلمين ومن هم من أصل عربي، فالأغنياء يعرفون سبل النجاة، وإن تعرض هؤلاء لخسائر فسوف يبقى معظمهم في دائرة الأغنياء. علماً أن العالم بات مترابطاً، لدرجة أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية في غمرة الخلاف حول الملف النووي الإيراني، تنتظر إبرام صفقة قمح أميركي معها.

في نهاية الأمر، فإن الأزمة تفرض تحديات ليست جديدة على صانعي القرارات العرب، فالأزمة المالية الأميركية بدت امتداداً لأزمة سياسية عاصفة في واشنطن تتعلق بخياراتها الاستراتيجية ومجمل أداء السياسة الخارجية. وإذا كان الأميركيون والمقصود الرأي العام بات أمام استحقاق مراجعة مسيرة الثماني سنوات العجفاء، فمن المنطقي والواجب في غمرة ذلك وضع سياسات تقوم، على الأقل، على وضع مسافة مع واشنطن وفك عرى "الاتحاد" معها! ودونما حاجة لاتخاذ قرارات راديكالية بل تحقيق توازن أكبر في العلاقات وتنويع في الاستثمار، والتسلح. فالعالم أكبر من أميركا الكبيرة.. علماً بأن العالم العربي فسيح مترامي الأطراف وأكبر من دول أخرى تتخذ سياسات دولية تتمتع بالاستقلالية والتوازن وتنتزع الاحترام.

ويأتيك بالأخبار

إنهاء خدمات الحموري وأبو ردن في "الأمانة"

أنهى أمين عمان عمر المعاني خدمات اثنين من كبار موظفي الأمانة هما حسين الحموري مدير العلاقات العامة، وطه أبو ردن مدير المركز الإعلامي في الأمانة، فيما منح مدير مكتبه زيد المحيسن إجازة مفتوحة من عمله كما ذكرت أوساط في الأمانة. هذه القرارات جاءت على خلفية ما نشرته وسائل إعلامية حول سياسات الأمانة المالية.

"ذبحتونا" تتخوف من مفاجآت

الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة «ذبحتونا» تخوفت من إمكانية أن يتضمن قرار الجامعة الأردنية بالعودة للانتخابات الكاملة في مجلس طلبة الجامعة الأردنية، إقرار نظام انتخاب يعتمد الصوت الواحد كما هو معمول به في مجلس النواب. الحملة رأت أن النظام الانتخابي «يعزز الجهوية ويضعف الوعي الانتخابي لدى الطالب». إدارة الجامعة شكلت منذ نحو أسبوعين لجنة برئاسة علي محافظة، تضم في عضويتها خمسة أساتذة أكاديميين وخمسة طلاب، كُلفت بإعداد صيغة جديدة لمجلس الطلبة، حول القرار قالت «ذبحتونا» إنه من الأولى برئاسة الجامعة أن تكون شكلت هذه اللجنة منذ حزيران/يونيو 2007 (تاريخ تسلّم خالد الكركي رئاسة الجامعة) أو في أيار/مايو 2008 (تاريخ قرار حل رئاسة الجامعة لمجلس الطلبة)، لا أن تنتظر عاماً ونصف العام لتشكيل هذه اللجنة. وتخوفت من «اقتصار النظام الجديد الذي تعده اللجنة على إعادة نظام الصوت الواحد وتهميش الصلاحيات الممنوحة لمجلس الطلبة وإرجاع الصلاحيات في الشأن الطلابي لإدارة الجامعة». وكانت الجامعة أجّلت انتخابات المجلس التي تقرر إجراؤها في أيار/مايو الماضي، بعد أن أكد رئيس الجامعة أن تأجيل الانتخابات مرده «العكوف على إعداد نظام جديد للمجلس يعتمد على الانتخاب الكامل».

رسم مكرر لحجاج أثار ردود فعل

للمرة الثالثة أثار رسم كاريكاتوري أعادت نشره يومية "الغد" في عددها الصادر يوم الاثنين 6 تشرين الأول/أكتوبر الجاري لعماد حجاج، تعليقات على موقع الصحيفة ومواقع إلكترونية أخرى، طالبت باعتذار حجاج عما عدّته «إساءة للإسلام»، الرسم الكاريكاتوري نقد فيه صاحبه تحويل الأماكن المقدسة والفرح والطفولة لمفخخات وقنابل وإرهاب ضد الناس العزل، المنتقدون لم يستوعبوا الرسم، وقالوا إن الهدف منه المساجد والكنائس، اللافت أن الرسم «معاد»، وسبق أن قامت الصحيفة بنشره للمرة الأولى في 1 /3 /2006، ولم يثر أي ضجة وقت ذاك. التعليقات التي نشرت حول الكاريكاتير كانت مسيئة للصحيفة والرسام على السواء. مصادر داخل الصحيفة عزت إعادة نشر الكاريكاتير إلى عودة جزء من العنف المذهبي في بغداد على وجه التحديد، والعثور على متفجرات قريبة من دور العبادة، وارتفاع عدد ضحايا الإرهاب في العراق ككل خلال الفترة المنصرمة.

تساؤلات بعد رفض السمرة

تساءلت اوساط ثقافية : لماذا لم تتم استشارة محمود السمرة قبل إقرار منحه جائزة الدولة التقديرية للآداب مناصفة إذا كان يقبل بهذا المبدأ أم لا ؟ منح الجائزة بهذه الصورة (المناصفة) كثيرا ما أثار اعتراضات وقوبل بالرفض في الأردن وخارجه . السمرة رئيس سابق للجامعة الأردنية ومن بناتها الأوائل ، ومترجم وناقد يتمتع بسمعة عربية ودولية . الأوساط نفسها تساءلت: أما كان بالإمكان منح الجائزة كاملة كما هي طبيعة الأمور، لأحد الفائزين هذا العام (السمرة أو هاشم ياغي) ، على أن تمتح الجائزة في العام المقبل للثاني ؟ .

معركتان بفاصل نصف ساعة

الوقت: الساعة السادسة والنصف تقريباً. المكان: الباص الذي أقل النواب للديوان الملكي للسلام على الملك والتهنئة بعيد الفطر. الزمان: صبيحة عيد الفطر. الحدث: نقاش بين النائبين جميل الحشوش وعلي الضلاعين، وكلاهما من نواب محافظة الكرك وأعضاء في كتلة التيار الوطني النيابية التي يتزعمها رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي، النقاش تطور لتبادل للسباب والشتم بين النائبين، ومحاولة كل طرف منهما الوصول للطرف الآخر، النواب تدخلوا مجدداً بينهما وفضوا الاشتباك بأقل الأضرار، ودون أن يتمكن أي منهما الوصول للآخر، استُخدم في المعركة شتى أنواع الكلمات الجارحة والنابية. المعركة انتهت بالتصالح، بيد أنها تعكس الخلافات الحادة بين نواب التيار الوطني. وكانت معركة أخرى قد نشبت قبل ذلك بنصف ساعة في قاعة المطعم في مجلس النواب، بين النائبة إنصاف الخوالدة والنائب مفلح الخزاعلة، استُخدمت فيها أكواب المياه وكاسات العصير. سبب المعركة نقاش حاد حول الانتخابات الداخلية التي أجراها التيار الوطني لنوابه لاختيار المساعدين.

البورصات أول نقاشات النواب للحكومة

يبدو أن النواب متحمسون لبدء دورتهم العادية الثانية بشكل غير تقليدي، فما إن عقدت الجلسة الأولى للمجلس لانتخاب أعضاء المكتب الدائم المشكل من الرئيس ونائبيه الأول والثاني ومساعديه، حتى بادر نواب بالتوقيع على مذكرة نيابية لعقد جلسة مناقشة عامة حول وضع البورصات. توقيع المذكرة جاء من لدن النائب عن محافظة جرش سليمان سلامة السعد، بعد أن ارتفعت أصوات نيابية بإعلان جرش «منطقة منكوبة» بسبب ارتفاع عدد المتضررين من شركات البورصة، فقد وصل المبلغ الذي استثمره أبناء المحافظة في هذا المجال نحو 80 مليوناً. النائب رأى أن أخطاء عدّة تم لمسها في التعاطي مع ملف البورصة، وذلك في ظل وجود أصحاب شركات بورصة في السجن وآخرين خلف القضبان. المذكرة سُلمت وفق الأنظمة المنصوص عليها، وهي تنتظر تحديد جلسة لمجلس النواب لإدراجها على جدول الأعمال من أجل تحديد موعد لمناقشتها والاستماع لرد الحكومة عليها.